

« نوجيه الأسئلة المتصلة باللحوى.

ضبط الجلسة، وإذارتها؛ في المام من عليها في العالم ، مسلط المبط المبط المبط المبط المبط المبط المبط المبط المبط

والمستون محملا والمحالة التاسعة والستون محملا والمالة يمقالها

ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها، وله في سبيل ذلك أَنْ يُخْرِجَ من قاعة الجلسة مَنْ يُخِلّ بنِظَامها، فإِنْ لم يمتثل كان للمحكمة أَنْ تحكم على الفور بحبسه مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة، ويكون حكمها نهائيًّا، وللمحكمة أَنْ ترجع عن ذلك الحكم.

الشّرح:

هذه المَادَّة تبين أَنَّ ضبط نِظَام الجلسة وإدارتها يكون منوطاً برئيسها فرداً كان أم مشتركاً مع غيره من القضاة.

وللقاضي في سبيل ضبط نِظَام الجلسة وإدارتها أَنْ يُخْرِجَ من قاعة الجلسة مَنْ يُحِلُّ بِنِظَامها، فإِنْ لم يستجب للخروج عند مطالبته بذلك كان للقاضي أَنْ يحكم عليه على الفور بحبس لا يزيد على أربع وعشرين ساعة، ويُعَدُّ هذا الحكم نهائيًّا واجب التنفيذ، وللمحكمة أَنْ ترجع عن ذلك قبل تنفيذه.

وقد جاء في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن الحكم يُدَوَّنُ في ضبط القضيَّة ويُنَظَّمُ في قرار دون تسجيل، ويُبْعَثُ إلى الجهة المختصِّة لتنفيذه، مع الاحتفاظ بصورةٍ منه في المحكمة.

وفي الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن من حصل منه الإخلال بنظام

الجلسات من المحامين فإن مجازاته بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة لا يمنع من أن تطبَّق عليه العقوبات الواردة في نظام المحاماة.

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه إذا حصل في جلسةٍ من الجلسات واقعة تستوجب عقوبة لأحد الحاضرين من الشهود والخصوم ونحوهم سوى ما يخل بنظام الجلسة، فيُعِدُّ القاضي محضراً بذلك، ويكتب بإحالته مع المدعي العام لمحاكمته لدى المحكمة المختصة.

- · · ·

عداده المَّادَّة تبين أنَّ ضبط يَعْلَىام الجلسة وإدارتها يكون متوطلاً برتيسها فرداً كنان أم المُنْهُ كُلُّ مِن غيره من القضاة.

وللقاضي في سيل ضبط يَظَام الجلسة وإدارتها أَنْ يُخْرِجَ مِنْ قاعدًا الجلسة مَنْ يُحَلَّى يَتِظَامُها، فإنْ لم يستجب للخروج هند مطالبته بذلك كان للقاضي أَنْ يحكم هاب على النور يحسو الا يزيدة عبل أربع وعشريين ساحة، ويُعَدُّ هيا الحكم نهائبًا واجب التغييا، وللمحكمة أَنْ ترجع عن ذلك قبل تغيذه.

رقد جاء في النقرة الثانية من اللائمة التنبائية غلمه المادة: أن الحكم يُدَوُنُ في ضبط التنفيلية فلمه المادة: أن الحكم يُدَوُنُ في ضبط التنفيلية ويُنطَّمُ في قرار دون تسجيل، ويُنفَّ إلى الجهدة المختصَّة لتنفيل، مع الاحتفاظ بصورة منه في المحكمة.

وفي الفقرة الرابعة من اللاتحة التنفيذيَّة هذه المادة: أن من حصل منه الإخلال بنظام

توجيه الأسئلة المتصلة بالدعوى:

المادة السبعون

الرئيس هو الذي يتولى توجيه الأسئلة إلى الخصوم والشهود، وللأعضاء المشتركين معه في الجلسة والخصوم أن يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من أسئلة متصلة بالدعوى. الشّرح:

هذه المَادَّة تبين صفة إدارة رئيس الجلسة _ فرداً كان أو مشتركاً مع غيره _ لها، فتبين بأنّه هو الذي يتولى توجيه الأسئلة إلى الخصوم أو الشهود عند مقتضيها، وأنّ الأعضاء المشتركين معه في الجلسة _ إن كانوا _ والخصوم إذا أرادوا السؤال لم يتوجه وا إلى الخصم نفسه أو الشاهد بالسؤال، بل عليهم أنْ يطلبوا من رئيس الجلسة توجيه الأسئلة التي يريدونها مما يتصل بالدعوى، فيقوم بتوجيهها إذا كان لذلك وجةٌ.

* * *

الكأة السيعون

الرئيس هو اللي ينول توجيه الأسئلة إلى الخصوم والشهود، وللأعضاء المُشتر كين معه في الخلسة والخصوم أنْ يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من أسئلة متصلة بالدعوى.

14.5

هذه المَادَّة تين صفة إدارة رئيس الجلسة - فرداً كان أو مشتركاً مع غيره - لها، فتين بأنّه هو الناس يتولى توجيه الأسئلة إلى الخصوم أو الشهود عند مقتضيها، وأنَّ الأعضاء المُشتر كين معه في الجلسة - إن كانوا - والخصوم إذا أرادوا السؤال لم يتوجه وا إلى الخصيم تفسه أو الشاهد بالسؤال، بل عليهم أنَّ يطلبوا من رئيس الجلسة توجيه الأسئلة التي يوبلونها عا يتصل بالدعوى، فيقوم بتوجيهها إذا كان لذلك وجة.



الباب السادس الدفوع، والإدخال والتدخل، والطلبات العارضة

والميد ثالانة فصول:

Hambildel: Heley.

الفصل الثاني: الإدخال والتدخل.

القصل الثالث: الطلبات العارضة.

الفصل الأول الدفوع وفيه: • التمهيد، ويتضمّن: أنواع الدفوع. • الدفوع المؤقتة. • الدفوع المطلقة. • الحكم في الدفوع المؤقتة أو المطلقة. • إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصّة، والفصل في تنازع الاختصاص.

الفصل الأول

the same

- « التمهيد، ويتضنّن: أنواع الدفوع.
- ٥ الدنوع الوقت.
- · Illing Ildisa.
- « الحكم في الدنوع المؤقتة أو الطلقة.
- « إحالة اللعوى إلى المحكمة المنتصة، والفصل في تنازع الاختصاص.

الليفع بالسداد أو الإيراء ونحوهما، ولا مشاحة؛ إذ إنَّه توعٌ منه".

الدفوع: جمع (دفع)، وقد سبق بيان معناه اللغوي والاصطلاحي في شرح المادة الرابعة، وأنه في الاصطلاح: قولٌ يأتي به المدعى عليه لمواجهة دعوى المدعي.

أنواع الدفوع من جهة موضوعها: ﴿ يَعْلَمُ إِنَّ يُعْلَمُهُ إِنَّ يُعْلَمُ مِنْ مِنْ مِلْ مِنْ مِنْ النّ

و الدفوع ثلاثة أنواع، هي: الله الله الله الله الله الله الله والما الله والما الله والما الله والله

١- دفع الدعوى (الدفع الموضوعيّ).

٧_ دفع الخصومة (الدفع بعدم قبول الدعوى). العصصة بعد ١٧ والحا علل إله

وأُبيِّنُها فيها يلي:

النوع الأول: دفع الدعوى: لعد ي منا ولي وعد والا قد مما والدا ومنا الله

والمراد به: قولٌ يُقَرِّره المُدَّعَى عليه للردّ على دعوى المُدَّعِي في موضوعها.

فهو دفع للدعوى في موضوعها بالإنكار أو الإبراء أو السداد ونحو ذلك، وهو الـدفع الموضوعي المُتَعَلِّق بأصل النزاع.

ومثاله: أن يدعي شخصٌ على آخر أنه أقرضه مائة ألف ريال، فيقرّ المدعى عليه بـذلك ويدفع بأنه سدّدها للمدّعي أو أنه أبرأه منها.

ويقصد به: إبطالُ دعوى المُدَّعِي نفسها والغرضِ الذي يرمي إليه المُدَّعِي بهذه الدعوى.

ويخصّ بعضهم هذا الإطلاق على ما تَعَلَّقَ بدفع الدعوى بعد الإقرار بالحقّ، مثل: الدفع بالسداد أو الإبراء ونحوهما، ولا مشاحّة؛ إذ إِنَّه نوعٌ منه(١).

النوع الثاني: دفع الخصومة: ﴿ إِنَّا إِنَّا مِنْ مِنْ الْمِنْ عَلَى مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ وَهِمُمَّا

والمراد به: قول يأتي به المُدَّعَى عليه ردًّا على الدعوى ليدفع به الخصومة بما يردِّها عنه دون التعرض لموضوع الدعوى بتصديق أو تكذيب.

فهو يريد به عدم سياع الدعوى لانخرام شرطٍ من شروطها الأساس الذي يـؤدي فقدانه إلى بطلان الدعوى، وعدم إمكان تصحيحها، أو نقصانها وعدم السير فيها ما دامت على تلك الحال إلا بعد تصحيحها.

وهذه الدفوع منها ما يمنع سماع الدعوى مطلقاً، ومنها ما يمنع سماع الدعوى مؤقّتاً ما دامت على تلك الحال وأنه متى صحّحت سمعت.

مثال الدفع المطلق للخصومة الذي يمنع سماع الدعوى مطلقاً: أَنْ يدفع المُدَّعَى عليه بأنَّه سبق الفصل في الدعوى بحكم، أو أَنَّ الدعوى حيلةٌ ولا حقيقة لها، أو أَنَّ الحق المُدَّعَى به لا يلزم شرعاً عند ثبوته كالهبة غير المقبوضة، أو أَنَّ المتنازع فيه مما لا تدخله الخصومة من المكروهات أو المستحبَّات، أو ليس في الدعوى مصلحة للمُدَّعِي من جلب نفع أو دفع ضرِّ، أو أَنَّ الحقق

⁽١) منهاج الطالبين وعمدة المفتين وشَرح الجلال المحلّي وحاشية قليوبي ٤/ ٣٣٧، مجلة الأحكام العدليّة (المَادَّة ١٦٣١) وشَرْحها: * دُرَر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام * ٤/ ١٨٥، مجلة الأحكام الشرعيّة (المَادَّة ٢٠٩٨)، ملخص كتاب الأصول القضائيّة في المرافعات الشرعيَّة ٥٩، نظريَّة الدعوى بين الشريعة الإسلاميّة وقانون المرافعات المدنيَّة والتجاريَّة ٢/ ١٥٥، ١٥٥٥.

المتنازع فيه غير محترم شرعاً كالمطالبة بتنفيذ عقدٍ ربوي، أو أَنَّ الدعوى لم تنفك عما يكذبها كمطالبة الإنسان بردِّ سيارته التي غصبها اللَّرَعِي ولم يردِّها إليه _ والسيارة عينها بيدِ اللَّرَعِي _ (١).

ومثال الدفع المؤقّت للخصومة: الدفع بعدم تحرير الدعوى، أو عدم الاخْتِصَاص بسماعها، أو عدم أهليّة الخصم فيها، أو أنها رُفِعت على غير ذي صفةٍ، أو أن العين ليست بيد المدعى عليه، ونحو ذلك من الدفوع التي تدفع الخصومة مؤقّتاً ويُعاد السير في الدعوى بعد تصحيحها أو رفعها على الوجه الصحيح.

النوع الثالث: الدفع الإجرائي:

والمراد به: قولٌ يُقرِّره المُدَّعَى عليه يطعن به في أمرٍ من إجراءات الدعوى يتوصّل به إلى بطلان الإجراء أو وجوب إعادته على الوجه الصحيح.

فهي الدفوع التي تتعلّق بالإجراءات المقرّرة في الفقه أو النظام، كالدفع ببطلان صحيفة الدعوى أو بطلان موعد أو إعلان قضائي؛ لتخلّف شيء من إجراءاته أو الطعن في شهادة شاهدٍ لأنها سُمِعت بغير حضور المدعى عليه.

أنواع الدفوع من جهة وقتها:

تتنوع الدفوع من جهة وقتها نوعين:

⁽١) أدب القاضي للخصَّاف وشرحه للجصَّاص ٢٠٤، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٦/ ٢٣١، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٧/ ٢٢٨، ٢٢٩، قرة عيون الأخيار ١/ ٣٥٢، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٤٩٦، ملخص كتاب الأصول القضائيَّة في المرافعات الشرعيَّة ٥٥، نظريَّة الدعوى بين الشريعة الإسلاميَّة وقانون المرافعات المدنيَّة والتجاريَّة ٢/ ١٥٥.

النوع الأول: الدفوع المؤقَّتة: إلى ويه المنت ماللمال أم و مد مد و الطا

وهي الدفوع المحدّدة بوقتٍ فيجب إبداؤها قبل أيّ طلب أو دفاع في الـدعوى، وإلا سقطت، وسوف يرد بيانها في شرح المادة الحادية والسبعين.

النوع الثاني: الدفوع المطلقة: في له تعني لها والعلم وسعف المال وله وأ المعالية

وهي الدفوع التي يجوز إبداؤها في أيّ مرحلة من مراحل الدعوى غير مقيَّدةِ بوقتٍ أو مرحلةٍ فيها، وسوف يرد بيانها في شرح المادة الثانية والسبعين.

the griefles: the balk on the * *

والمراه به: قول يَقْرُر و اللَّهُ عَلَيه يطعن به في أمرٍ من إجراءات الله ع يتوضّل به إلى

فهي اللغوع التي تتعلَق بالإجراءات المقرّرة في الفقم أو النظام، كالمدفع بمالان صحيفة اللحوى أو يطلان موعد أو إعلان قضائي؛ لتخلّف شيء من إجراءات أو الطمر

البراع الدفر عدن جية وقديا:

تترع اللفوع من جهة وقتها نوعين:

⁽١) أهب القاضي للماهد وشرحه للجشاص ٢٠٥، بدائع العنائع في ترتيب الشرائع ٢/ ١٣٦، اليمسر الرائق ذرح كنز الشائق ١٨ ٨٤٦، ١٢٦ في عيون الأنساد (١/ ٢٥٢، دقائق أولي النهى لنرع المنتهى ٢/ ١٤٥، مامنص كتاب الأصول القامائي في المؤلفات الشرعية ٥٥، نظرية الدعوى بين الشرعة الإسلامية وقانون المرافعات المسائمة والتعارفة ٢/ ٥٥٠

المادة الحادية والسبعون يدنال حديثا يبال والمعاداتات

الدفع ببطلان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختِصَاص المَحَلِّي أو بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام النزاع ذاته أمامها أو لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها يجب إبداؤه قبل أيّ طلب أو دفاع في الدعوى، وإلا سقط الحَقّ فيها لم يُبد منها.

المالين يعتم الاختصاص المَحَلِّ (الكالي):

الشّرح:

المراد بالدفوع المؤقَّتة هنا: ما حدَّد لها وقتٌ تقدّم فيه وتفوتُ بمضيَّه.

فمن الدفوع ما يكون محلَّه قبل الجواب على موضوع الدعوى، وقد أسميتها «الـدفوع المؤقتة»؛ لأنها مغيَّاة بوقتٍ لا تُسمع بعده، وهو قبل أيّ طلب أو دفاع في الدعوي، ومن الدفوع ما يصحّ في أيّ مرحلةٍ من مراحلها، وقد أسميتها «الدفوع المطلقة»، وهي غير مغيَّاة بوقتٍ، بل تصحّ في أيّ مرحلةٍ تكون فيها الدعوى.

صور الدفع بعلب الإحالة إلى عكمة أشرى يعني أن يقر الخصر التق فلا وفاعال عصور الدفوع المتعالم الإحالة المتعالم ال تبين هذه المَادَّة صور الدفوع المؤقَّتة التي وقت إبدائها قبل الجواب على الدعوى مما يتضمن طلباً أو دفاعاً، وإلا فات ميعادها ولم تقبل من صاحبها، والدفوع المؤقتة التي يفوت ميعاد الدفع بها بعد الجواب على الدعوى بطلب أو دفاع هي كالتالي:

١- الدفع ببطلان صحيفة الدعوى: إلى عندال متعدد مدانا الجالما معرف المعصمال ال

كأَنْ يحصل فيها خطأ في اسم المحكمة المرفوعة إليها الدعوى أو اسم المُدَّعِي أو المُدَّعَى TOV

عليه أو عنوانهما، ما لم يمكن تصحيحه.

أما عدم تحرير الدعوى في الصحيفة فلا يبطلها؛ أخذاً بمفهوم المادة الثالثة والستين من هذا النظام والتي أكّدت بأن على القاضي أن يسأل المدعي عما هو لازمٌ لتحرير دعواه قبل استجواب المدعى عليه، وليس له ردّها لتحريرها ولا السير فيها قبل ذلك.

وقد سبق بيان المراد بصحيفة الدعوى وما تشتمل عليه من بيانات، وذلك في المَادَّة التاسعة والثلاثين.

٢- الدفع بعدم الاختِصاص المَحَلِّيّ (المكاني):

وذلك كأن تقام الدعوى في غير بلد المدعى عليه فلا يسمع الدفع بعدم الاختصاص المكاني إلا إذا أُبْدِي قبل أيّ طلب أو دفاع، فإن تأخر عن ذلك سقط هذا الدفع، فلو أجاب المدعى عليه على الدعوى ولم يدفع بعدم الاختصاص المكاني سقط حقّه في هذا الدفع واستمرّ القاضي في نظر الدعوى في المكان الذي أُقيمت فيه.

٣- الدفع بطلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام النزاع ذاته أمامها:

والدفع بطلب الإحالة إلى محكمة أخرى يعني أَنْ يُقرِّر الخصم المدعى عليه أنه سبق رفع الدعوى المرفوعة عليه الآن أمام محكمةٍ أو قاضٍ آخر مختصّ بالنزاع، ويطلب إحالة هذه الدعوى مع سابقتها لدى المحكمة المرفوعة لديها الدعوى أوَّلاً.

والغرض من هذا الدفع منع المحكمة المرفوعة أمامها القضيَّة ثانياً من سماعها وإحالتها إلى المحكمة المرفوعة أمامها أوِّلاً، ويتحقّق الدفع بالإحالة متى كانت القضيَّتان متّحدتين

في الموضوع والسبب والخصوم سواء أكان محلّ النزاع والطلب واحداً أم كان بعضه، وتدخل إحداهما في الثانية ولو رفعت إحداهما بدعوى أصليّة والأخرى بطلبٍ عارضٍ.

ولا بدّ أن تكون المحكمة المطلوب الإحالة عليها مختصّة بسماع النزاع، وأن تكون الخصومة في كلّ منهما قائمة، فلو زالت الخصومة في إحداهما لم يصحّ هذا الدفع، وكذا لو كانت المحكمة المحال إليها غير مختصّة، وفي الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه: «يشترط أن تكون السابقة قد رفعت لمحكمة مختصّة».

٤ - الدفع بطلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى مختصة لقيام دعوى أخرى لديها مرتبطة بالدعوى نفسها:

والارتباط بين الدعويين يعني: وجود صلة بينها في السبب أو الموضوع تؤكد جمعها في دعوى واحدة أمام قاضٍ واحد والحكم فيهما معاً منعاً لتعارض الأحكام، وذلك كأن يطلب أحدهما تنفيذ عقدٍ، والآخر يطلب فسخه.

وقد عرَّ فتْ الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة الارتباط في هذه المادة بأنه: «اتصال الدَّعوى اللاحقة بالسابقة في الموضوع أو السبب، ولا يلزم اتحادهما في المقدار».

فإذا رفع شخص دعوى فدفع المرفوعة عليه الدعوى بأنَّ هذه القَضِيَّة مرتبطة بالدعوى المرفوعة قَبْلاً لدى محكمةٍ أو قاضٍ آخر، وتحقّق القاضي من ذلك لزم إحالتها إلى القاضي أو المحكمة الأولى.

والغرض من ضمّ الدعوى الثانية بالأولى هنا درء تعارض الأحكام في قضيّة يرتبط واللحل إحمادهما في الثانية ولو وقعت إحداهما بلنصوى أصبابًا والأحرى بطل صخيب لهضعه

ولا يتحقّق الدفع بالإحالة للارتباط إلا مع اتّحاد المدعويين في الموضوع أو السبب، وأن تكون المحكمة المحال إليها مختصّةً بنظر الدعوى. الله معالة المحال إليها مختصّةً بنظر الدعوى.

ويحَلُّ هذا الدفع يكون قبل الردّ على موضوع الدعوى، وإلاَّ فات ميعاد الدفع، وليس معنى فوات ميعاد الدفع أنْ تسير المحكمتان في نظر القضيتين ولو تحقّق الارتباط، بل متى ظهر من الخصومة الارتباطُ ولم يسمع الدفع بالارتباط من الخصم لفوات ميعاده كان للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الثانية التوقفُ عن السير في القَضِيَّة الفرعيَّة حتى الفصل في القضيَّة الأساس؛ تطبيقاً للهادة الثالثة والثهانين من هذا النظام والتي تقضى بأن المحكمة إذا رأت تعليق حكمها في موضوع الدعوى على الفصل في مسألةٍ أخرى يتوقف عليهما الحكمُ، فتأمرُ بوقف الدعوى.

جمع الدفوع المؤقتة: التي كالقوللا مالم فيالمفتا المستخلال به فيالتا الا يقفا عند يد المواد

جاء في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه: «إذا أبدى الخصم أكثر من دفع مما وَرَدَ في هذه المَادَّة فله التمسَّك بها في وقت واحد، وبيانُ وَجْهِ كُلِّ دفع على حدة، شرط إبدائها قبل أيِّ طلبٍ أو دفاع في الدَّعوى». ﴿ وَهُ مُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

وقت الدفوع المؤقتة للغائب:

إذا بُلّغ المدعى عليه بحضور الجلسة على الوجه الصحيح حسب النظام سواء أكان التبليغ

لشخصه أم لغير شخصه ولم يحضر وسُمِعت عليه الدعوى بعد التبليغ الصحيح _لم تسمع منه الدفوع المؤقّتة بعد تلك الجلسة التي باشر فيها القاضي سماع الدعوى؛ إذ إنه يعدّ قد تبلّغ بالدعوى حكماً وأسقط حقّه في هذه الدفوع، وقد مرّ معنا في أنواع علم المعلن إليه في شرح المادة الخامسة عشرة أن المعلن إليه بالتبليغ يعدّ مبلّغاً بالدعوى متى تـمّ التبليغ وفق الأصول ولو لم يكن لشخصه.

المحكمة من ثلقاء نفسها، و كوز الله في نه في عرح لكوز فيها اللموى.

ILS!

الأراد بالدفوع الطلقة منا: هي التي لم جدّد مَا وقتُ تقوت بمضيَّه، بـل تسمع في أيّ خلّة تكرن فيا الدعري.

وهذه الكَّدَة تبين الدفوع المطلقة التي تسمع في أي مرحلةٍ من مراحل سير الدعرى، وهي دفوج عكم جا قاضي الدعوى من تلقاء تقسه ولو لم يطلب الخصم ذلك، وهذه الدفوع كالتال:

الماللغ يعلم الاختضاص التوص

وقلك كأنَّ ترقع دعوى عقاريَّة إلى عكمة في مختصة بنظر قضايا المقار، وكمأن ترفيع

Yelling only Egb Hises:

وظلت يكون التخلف شرط من شروط الدعوى الأساس، كعدم الصفة بأن يكون الذي

الدفوع المطلقة: الرياحا للعرب وسالها وتعوث والمتاكي والمتعدد والراسعات

والمال والمال والمال المعالم المادة الثانية والسبعون المعالم المعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالم

الدفع بعدم اخْتِصَاص المحكمة النوعي، أو الدفع به بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهليّة أو المصلحة أو لأيّ سبب آخر، وكذا الدفع بعدم سماع الدعوى تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها، ويجوز الدفع به في أيّ مرحلة تكون فيها الدعوى.

الشّرح:

المراد بالدفوع المطلقة هنا: هي التي لم يحدّد لها وقتُ تفوت بمضيّه، بل تسمع في أيّ مرحلةٍ تكون فيها الدعوى.

وهذه المَادَّة تبين الدفوع المطلقة التي تسمع في أيِّ مرحلةٍ من مراحل سير الدعوى، وهذه وهي دفوع يحكم بها قاضي الدعوى من تلقاء نفسه ولو لم يطلب الخصم ذلك، وهذه الدفوع كالتالي:

١- الدفع بعدم الاختِصاص النوعي:

وذلك كأنْ ترفع دعوى عقاريَّة إلى محكمة غير مختصّة بنظر قضايا العقار، وكأن ترفع دعوى في نصاب من المال أمام محكمةٍ لا تختصّ بسماع الدعوى في هذا النصاب.

٢_الدفع بعدم قبول الدعوى:

وذلك يكون لتَخَلُّف شرط من شروط الدعوى الأساس، كعدم الصفة بأَنْ يكون المُدَّعِي

أو اللَّذَّعَى عليه ليس صاحب الحقّ ولا نائباً عنه، وكعدم الأهليَّة بأَنْ يكون الخصم مجنوناً أو قاصراً، أو عدم تحقق المصلحة للخصم في الدعوى، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لأي سبب آخر.

٣- الدفع بعدم سماع الدعوى: قد له سائلتها له ويفياا مله يا تمضيا والحدّ

وذلك مثل الدفع بسبق الفصل في القضيّة نفسها بحكم قضائيّ، فالقضيّة متى فُصِلت مرّة فلا تعاد الخصومة فيها مرّة ثانية، ولذا فإن للمدعى عليه الحقّ في الدفع بعدم سماع الدعوى في أيّ مرحلة من مراحلها.

عين علم النادُه أَنْ القامي عِكِ * الدنو * الملكو * في المادين آنفاً (الحادية والسيمين،

والثانية والسبعين) على استقلال كم هو ظاهر المادة وجاءت القصرة الأولى من اللادسة

التنفيذية للبادة عمل الشرح بذلك مد ويعامل المحكوم عليه في ذلك بمقتضى تعليات التمييز.

وللعاصي ضمم الحكم في هذه الدفوع مع الحكم في موضوع الدعوى، فبإذا فرز ذلك

المحرين معا فإنه بيين ما حكم به في كل من الدفع والموضوع، كأن يقول بعد

المعالمة على النفسة و قد و حكسة في مع هذه والله عن الناوالله على الناوعي

الله الف بال للمدعي، ومكل في كل واقعة ما يلادمها.

والي الفقرة الثانية من اللائمة التنفيذيّة للمادة على الشرح: أن عضم الدوم إلى الموضوع يعنع من قبول الدفع أو ودم وعلى المحكمة بيان أسباب ذلك في المكرة. الحكم في الدفوع المؤقتة أو المطلقة: في منه أيال الم تعاصيات والملك والمال

المَادّة الثّالِثة والسبعون

تحكم المحكمة في هذه الدفوع على استقلال، ما لم تُقرر ضَمّه إلى موضوع الدعوى، وعندئذ تبين ما حكمت به في كلِّ من الدفع والموضوع.

قال تعالا الحاصر منا فيها مؤة المنيق وللما فإن للماسي عليه الحيق في الدقع بذك يشكل الم

الحكم في الدفوع المطلقة أو المؤقّة على استقلال أو مضمومةً إلى موضوع الدعوى: تبين هذه المَادَّة أَنَّ القاضي يحكم في الدفوع المذكورة في المادتين آنفاً (الحادية والسبعين، والثانية والسبعين) على استقلال _كها هو ظاهر المادة وجاءت الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للهادة محلّ الشرح بذلك _، ويعامل المحكوم عليه في ذلك بمقتضى تعليهات التمييز.

وللقاضي ضمّ الحكم في هذه الدفوع مع الحكم في موضوع الدعوى، فإذا قَرَّرَ ذلك وحكم في الأمرين معاً فإنَّه يبيّن ما حكم به في كلِّ من الدفع والموضوع، كأن يقول بعد سياق الأسباب اللازمة: حكمتُ فيها دفع به المدعى عليه من عدم الاختصاص النوعيّ للمحكمة بهذه القضيَّة بردّه، وحكمتُ في موضوع الدعوى بإلزام المدعى عليه بتسليم مائة ألف ريال للمدعى، وهكذا في كلّ واقعةٍ ما يلائمها.

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للمادة محلَّ الشرح: أن «ضَمَّ الدفع إلى الموضوع لا يمنع من قبول الدفع أو رده، وعلى المحكمة بيان أسباب ذلك في الحكم».

إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، والفصل في تنازع الاختصا : مباوج و الاختصا

جاء في المادة محلّ الشرح: أن المحكمة تحكم في هذه الدفوع على استقلال...إلخ وظاهر ما جاء فيها من القول: «هذه الدفوع» أنه يعود إلى الدفوع المذكورة في المادتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين، ولا شكّ في شمول ذلك لما جاء في المادة الحادية والسبعين؛ لأنه يتسع القول فيها للجمع في الحكم في الدفوع بردّها، وفي موضوع الدعوى إيجاباً أو نفياً.

أمّا الدفوع الواردة في المادة الثانية والسبعين فقد يُسْتَشْكُلُ أن تقرّر المحكمة ضمّ الحكم في هذه الدفوع.

والجواب: أنه لا إشكال؛ لأنه قد يحكم في هذه الدفوع بالقبول، وحينئذ لا حكم في الموضوع، وقد يحكم فيها بالردّ، ومن ثمّ يحكم في الموضوع، فنكون في الصورة الأخيرة قد ضممنا الحكم في هذه الدفوع مع الحكم في موضوع الدعوى.

ولا عكم القاهي صدم الاحديث إلا بد تُعَدِّ بلا الذي عكما في الفقرة الأول من التعديدة الما المادة _

الفصل في تدافع الاختصاص المحلي أو الموضوعي أو لاجل الارتباط:

لقد نظمت اللائمة التنفيليّة مسألة تدافع القضاة للقضايا لأجل الاحتصاص المحلّ للوصي أو للارتباط وتحوه، وذلك في الفقرة الثانية من اللاتحة التنبيديّة خيله المادة،

وأصما اإذا تحقق الشافع في نظر الدُّعوى فعل التفصيل الآن:

إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصّة، والفصل في تنازع الاختصاص:

وعملان في ولا الله و في الله على الله المرابعة والسبعون المقال و الها واله والما

يجب على المحكمة إذا حكمت بعدم اخْتِصَاصها أَنْ تحيل للدعوى إلى المحكمة المختصّة، وتعلم الخصوم بذلك. المحكمة الشّر ح:

إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص:

تبين هذه المادة أنه إذا حكم قاضي الدعوى بعدم اخْتِصَاصه _ مكانيًا أو موضوعيًا ونحو ذلك _ بنظر الدعوى التي رفعت إليه وَجَبَ عليه أَنْ يحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة أو القاضي المختص، ويُعْلِم الخصوم بذلك، ولا يُحَدِّدَ موعداً للخصوم لدى المحكمة المُحالِ إليها.

ولا يحكم القاضي بعدم الاختصاص إلا بعد تحقق التدافع _ كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

الفصل في تدافع الاختصاص المحلّي أو الموضوعي أو لأجل الارتباط:

لقد نظّمت اللائحة التنفيذيَّة مسألة تدافع القضاة للقضايا لأجل الاختصاص المحلِّي أو النوعي أو للارتباط ونحوه، وذلك في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونَصُّها: «إذا تحقق التدافع في نظر الدَّعوى فعلى التفصيل الآتي:

أ _ إذا كان التدافع بين قضاة المحكمة الواحدة، أو بين رئيس المحكمة وأحد قضاتها، أو بين محكمتين تابعتين لجهة قضائيَّة واحدة _ فعلى من أحيلت إليه أَوَّلاً ثم أعيدت إليه ثانياً ولم يقتنع باختصاصه بها أن يُصْدِرَ قراراً بصرف النظر بعدم اختصاصه، وعليه أن يرفع القرارَ وصورة ضبطه وأوراقَ المعاملة إلى محكمة التمييز؛ للفصل في ذلك، وما تُقَرِّرُه يلزم العمل به، وَيُعْلِمُ القاضي الخصوم بذلك.

ب _ إذا كان التدافع بين محكمةٍ وجهةٍ قضائيَّة أخرى فيطبق بشأنه مقتضى المادتين (٢٨، ٢٩) من نظام القضاء الصادر عام ١٣٩٥هـ.

جـ _ إذا كان التدافع بين المحكمة وكتابة العدل، أو بين القاضي وكاتب العدل _ فترفع المعاملة لوزارة العدل للبَتِّ فيه، وما يَتِمّ التوجيه به يعتبر مُنْهِياً للتدافع».

المختصّ بالفصل في التدافع بين القضاة: المستحد المستحد المستحد المستحد المستحد المستحد المستحد المستحد المستحد

الفصل في التدافع الواقع بين القضاة في المحكمة أو بين المحاكم التابعة للقضاء العام تقوم به محكمة التمييز وفق المادة السادسة والثمانين بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية، ونصّها: «إذا اعترض على الحكم لمخالفته الاختصاص وَجَبَ على محكمة التمييز أن تقتصر على بحث الاختصاص»، فقد جعلت هذه المادة الفصل في الاختصاص لمحكمة التمييز أيًّا كان نوعه _ محليًّا أو موضوعيًّا أو في ارتباط دعوى بأخرى _.

وعليه، فمن أحيلت إليه من القضاة قضيّةٌ وظهر له عدم اختصاصه بها فيحيلها عن طريق الرئيس إلى زميله المختصّ بها بخطابٍ، وإذا رأى القاضي الثاني المُحالة إليه القضيّة عدم

اختصاصه بها أعادها إلى القاضي الأول بخطابٍ موضحاً وجهة نظره كاملة، وعلى القاضي الأول حال إعادة القضيّة إليه إذا لم يظهر له اختصاصه بها أن يُصدر قراراً مسبّباً ويرفعه إلى محكمة التمييز - من غير نظرٍ إلى قناعة الطرفين به أو أحدهما ـ؛ لتتولّى محكمة التمييز الفصل في الاختصاص، وما تُقرّره محكمة التمييز يكون قاطعاً للتدافع ومُلزماً للجميع.

الفصل في التدافع بين دوائر محكمة التمييز: إلى وصف على مقامة المقال معر المعالم على

إذا حصل تدافع بين دوائر محكمة التمييز أو بين قضاتها في تدقيق قضيَّة أو الاشتراك في تدقيقها فيفصل فيه رئيس محكمة التمييز، وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه: "إذا حصل تدافعٌ بين دوائر محكمة التمييز أو بين قضاتها فَيَفْصِ لُ فيه رئيسُ محكمة التمييز، وما يُقرِّرُه يلزم العمل به».

الفصل في تنازع الاختصاص الولائيّ (الوظيفي): من يوريون المسلم

ينقسم الاختصاص الولائي في المملكة العربيَّة السعوديَّة إلى: القضاء العامّ، وقضاء المظالم _ كما في المادتين التاسعة والأربعين والثالثة والخمسين من النظام الأساسي للحكم، والمادة الحادية والثلاثين من نظام المرافعات الشرعيّة _.

فإذا حصل تنازع للاختصاص بين إحدى المحاكم الخاضعة لنظام القضاء الصادر عام ١٣٩٥ هـ وهي محاكم القضاء العامّ التابع لوزارة العدل وبين أيّ جهة أخرى تختصّ بالفصل في بعض المنازعات ولم تتخلّ إحداهما عن نظرها أو تخلّتا كلتاهما عن نظرها في التنازع لجنة تنازع الاختصاص وفقاً لما جاء في المادتين التاسعة والعشرين والثانية

والثلاثين وما بينهما من موادّ من نظام القضاء الصادر عام ١٣٩٥هـ. وأبيّن تكوين هذه اللجنة واختصاصاتها فيما يلي: تأليف لجنة تنازع الاختصاص الولائي:

وفقاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام القضاء تؤلف لجنة تنازع الاختصاص من ثلاثة أعضاء: عضوين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى (المتفرغين) يختارهما رئيس مجلس القضاء الأعلى، ويكون أقدمهما رئيساً، ويختار الثالث رئيسُ الجهة الأخرى أو من ينيبه.

اختصاص لجنة تنازع الاختصاص الولائي: ميله يحلم أرجله يحلمه

تختص لجنة تنازع الاختصاص وفق المادة التاسعة والعشرين من نظام القضاء في مسألتين، هما: على الله الله الله المالية والتاليق المعاللة المالية الم

١- الفصل في التنازع بنظر القضيّة ابتداءً: عقالت زياله زمين في التنازع بنظر القضيّة ابتداءً:

فإذا حصل تنازع سلبي أو إيجابيّ بنظر القضيَّة ابتداءً بأن ترى أكثر من جهةٍ -إحداهما تابعة لهذا النظام - اختصاصَها بنظر القضيّة ولم تتخلّ إحداهما عن نظرها - وهذا هو التنازع الإيجابي - أو ترى أكثر من جهةٍ أنها غير مختصّةٍ بنظر القضيَّة فتخلّتا معاً عن نظرها - وهذا هو التنازع السلبي - ففي هذه الأحوال تفصل في التنازع اللجنة سالفة الذكر.

٢_ الفصل في تنفيذ حكمين متناقضين: ١١ ٥ إنه الحقال والقني و ويعامله عمال عليه

فإذا قام نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أحدهما صادر من إحدى محاكم القضاء العام الخاضعة لهذا النظام والآخر من الجهة الأخرى، ففي هذه الحال تفصل لجنة تنازع الاختصاص في ذلك وتُعَيِّنُ الحكم الواجب التنفيذ، ويُعَدُّ الآخر لاغياً. رفع طلب الفصل في تنازع الاختصاص الولائيّ:

وفق المادة الثلاثين من نظام القضاء فإنه يرفع طلب الفصل في تنازع الاختصاص إلى الجنة تنازع الاختصاص السالف ذكرها بعريضة تقدّم إلى الأمانة العامّة لمجلس القضاء الأعلى تتضمن ما يلى:

أ-أسهاء الخصوم. المهاري الماكال التقيم ولي إيومنا عرض والاستعال

ب ـ صفاتهم (مدعي أو مدعى عليه، أصالة أو وكالة).

جــ محالٌ إقامتهم وعناوينهم.

د- موضوع الطلب (طلب الفصل في التنازع سلبيًّا أو إيجابيًّا بنظر الدعوى ابتداءً، أو الفصل في شأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين). والمسلم الفصل في شأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين). والمسلم المسلم المس

هــ بياناً كافياً عن الدعوى التي وقع في شأنها التنازع.

وعلى طالب الفصل في التنازع أن يودع مع العريضة الأصليّة التي يقدّمها لأمانة المجلس صوراً منها حسب عدد الخصوم مع المستندات التي تؤيد طلبه.

السير في الفصل في تنازع الاختصاص الولائي: المعالمة الماسير في الفصل في تنازع الاختصاص الولائي:

وفق المادة الثلاثين من نظام القضاء فإن السير في الفصل في تنازع الاختصاص يكون حسب التالي:

أ- يعين رئيس لجنة تنازع الاختصاص أحد أعضائها لتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة.

ب _ يبلغ الخصوم بصورة من العريضة بوساطة أمانة مجلس القضاء الأعلى مع تكليفهم بالحضور في الجلسة التي تحدّد لتحضير الدعوى، هكذا في النظام، ولعلّ المراد أنه إذا لم تقتض الحال حضورهم فلا يبلّغون ولا يكلّفون بالحضور، وهذا ما يجري به العمل.

جـ ـ بعد تحضير الدعوى تعرض على رئيس اللجنة لتحديد جلسة أمام اللجنة للمرافعة في موضوعها، هكذا في النظام، ولعلّ المراد أنه إذا لم تقتض الحال حضورهم لم يحضروا وتفصل اللجنة في الطلب من دون حضورهم، وهذا ما عليه العمل.

آثار رفع طلب الفصل في الاختصاص الولائي:

وفق المادة الحادية والثلاثين من نظام القضاء فإنه يترتب على رفع طلب الفصل في تنازع الاختصاص الولائي الآثار التالية:

أ_وقف السير في الدعوى المقدّم بشأنها الطلب إذا كان التنازع في نظر القضيَّة ابتداءً. ب حواز أمر رئيس لجنة تنازع الاختصاص بوقف تنفيذ الحكمين المتعارضين أو أحدهما إذا كان الطلب مقدّماً للفصل في تنفيذ حكمين متعارضين.

قطعيّة قرار لجنة الفصل في تنازع الاختصاص الولائي:

وِفْق المادة الثانية والثلاثين من نظام القضاء فإن قرار لجنة الفصل في تنازع الاختصاص الذي يصدر بالفصل في تعيين الجهة المختصّة بنظر القضيَّة ابتداءً، أو بتعيين الحكم القابل للتنفيذ من الحكمين المتعارضين _ يكون باتًا، ولا يقبل الطعن فيه.

* * *

ب - يبلغ الخصوم بصورة من العريضة بوساطة أمانة عجلس القضاء الأعلى مع الكافهيم بالحضور في الجلسة التي تحدّد لتحضير الدعوى، مكذا في النظام، ولعل المراد أنه الخالم تقتض الحال حضورهم فلا يبلغون و لا يكلفون بالحضور، وهذا ما يجري به العمل - بد - يعد تحضير الدعوى تعيرض على رئيس اللجنة لتحديد - جلسة أمام اللجنة للعرافعة في موضو عيا، مكذا في النظام، ولعل المراد أنه إذا لم تقتض الحال حضورهم لم يضروا ويقصل اللجنة في العلب من دون حضورهم، وهذا ما عليه العمل.

اللذرفع طلب الفصل في الاختصاص الولاني:

وفق المادة الحادية والثلاثين من نظام القضاء فإنه يترتب عمل رقع طلب الفصل في تنازع الاختصاص الولائي الآثار التالية:

أبوقف السير في الدعوى المقدّم بشأنها الطلب إذا كان التنازع في نظر القضيّة ابتداة. ب بجواز أمر رئيس لجنة تنازع الاختصاص بوقف تنفيدً الحكمين المتعارضين أو أجداهما إذا كان الطلب مقدّماً للفصل في تنفيذ حكمين متعارضين.

قطعيَّة قرار بلنة الفصل في تنازع الاختصاص الولائي:

وفَق المادة الثانية والتلاثين من نظام القضاء فإن قرار لجنة الفصل في ننانع الاختصاص اللّذي يصدر بالفصل في تعيين الجهة المختصّة بنظر القضيَّة ابتداءً، أو بتعيين الحكم القابل المتقيل من الحكمين المتعارضين ، يكون باتًا، ولا يقبل الطعن فيه.



النصل الثاني الإدخال والتدخل

زهيفاي

- التمهيد، ويتضمّن: المراد بالإدخال والتدخل، ومشروعيّة الدحول في
 الدعوى، وتوصيف طلب الإدخال والتدخل في الدعوى، وأقسام
 الدخول في الدعوى.
- · الإدخال في الدعوى بطلب الخصيرة وأحكامه.
- الإدخال بطلب المحكمة، وأحواله، وطريقة الحضور له.
- التدخل الجوازي في اللموى: أنواعه، وشروطه، وطريقة رفعه.

التدخّل والإدخال من الطلبات العارضة التي تكون من شخصٍ خارج الخصومة، ونمهّد للإدخال والتدخّل قبل شرح موادّه، وذلك ببيان المراد به، ومشروعيَّته، وأقسامه. المراد بالإدخال:

هو إلحاق طرف ثالث بالدعوى بعد قيام الخصومة بأمر المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصم لمصلحةٍ تقتضي ذلك.

المراد بالتدخّل:

هو لحوق طرف ثالث بالدعوى بعد قيام الخصومة بطلبه حمايةً لمصلحته. مشروعيّة الدخول في الدعوى:

يدل على مشروعيَّة الدخول في الدعوى الكتابُ والسنَّة والمعنى والمعقول.

فمن الكتاب: عموم الآيات الآمرة بإقامة العدل والسعي إلى تحقيقه بين الناس، ومن ذلك قوله _ تعالى _: ﴿ إِنَّ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَن تُوَدُّوا ٱلْأَمْنَتُ إِلَىٰ آهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن ذلك قوله _ تعالى _: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَٱلْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِذِي عَكُمُوا بِالعَدَلِ ﴾ [النساء: ٥٨]، وقوله _ تعالى _: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَٱلْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِذِي النَّهُ وَكُمُوا بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِذِي النَّهُ وَكُمُوا بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ فِي اللَّهُ وَالْمُنكَ وَاللَّهِ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهِ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَّى مَشْرُوعيّتُه .

ومن السنة: ما رواه البراء بن عازب _ رضي الله عنه _ في قصّة ابنة حمزة أنه قال: «فاختصم فيها عليٌّ وزيدٌ وجعفر، فقال عليُّ: أنا أحَقّ بها، وهي ابنة عمّي، وقال جعفر: ابنة عمّي، وخالتها تحتي، وقال زيدٌ: ابنة أخي، فقضى بها النبي على الخالتها، وقال: الخالة بمنزلة الأمّ»(١).

فقد سمع النبي على الدعوى من ثلاثة في الحضانة، كلُّ يطلبها لنفسه، ولم يقتصر على اثنين، فدلَّ على مشروعيَّة دخول طرفٍ ثالث في الدعوى بعد رفعها؛ لأن الواقعة في الخديث جاءت عامّة تشمل دخولهم معاً، كما تشمل دخول أحدهم بعد قيام الدعوى.

ويقرّر الفقهاء: أن الدفع يسمع من غير المدعى عليه إذا تعدّى الحكم إليه على فرض سدوره (٢٠).

ومن المعنى والمعقول: فإِنَّ الدخول في الدعوى يُحَقِّق أهدافاً ثلاثة:

1 - تمكين الخصم الذي يَلْحَقُه أثر الحكم - على فَرْضِ صدوره - بضرر عليه أَنْ يدافع عن نفسه.

٢- تخفيف العناء على القضاء والخصوم في تعدّد الأحكام في قَضِيّةٍ إجراءاتُها واحدةٌ.
 ٣- منع تعارض الأحكام في قَضِيّةٍ موضوعُها واحدٌ.

فَكُلِّ هذه مقاصد شرعيَّة مُعْتَدُّ بها تدلُّ على شرعيَّة الدخول في الدعوى.

⁽١) أخرجه البخاري ٢/ ٩٦٠، كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه، ١٤/ ١٥٥١، كتاب المغازي، باب عمرة القضاء.

⁽٢) نظريَّة الدعوى بين الشريعة الإسلاميَّة وقانون المرافعات المدنيَّة والتجاريَّة ٢/ ١٨٥.

والفقهاء يذكرون صُوراً تؤيّد الإدخال في الدعوى، ومن ذلك: دعوى ثلاثةٍ أو أربعةٍ عيناً واحدةً كلٌّ يدّعيها لنفسه، أو بعضهم يدّعيها لنفسه وآخر يدّعي جزءاً منها، وما في حكمها من الصُّور(١).

والفقهاء وإن لم يحدّدوا أن الدعوى تكون بعد قيام الخصومة، لكن إطلاق ذلك يقضي أن يكون بدعوى مستقلّة، كما إنه يكون عن طريق الدخول في الدعوى بعد قيامها.

يُعَدُّ طلب الدخول من الطلبات العارضة التي يطلبها الخصم بعد قيام الدعوى، فتجرى عليه أحكامها ما لم ينصّ النظام على خلاف ذلك.

أقسام الدخول في الدعوى من جهة كونه أصليًّا أو تبعيًّا: ال تعمل المعالمة المعالمة

ينقسم الدخول في الدعوى من هذه الجهة قسمين:

القسم الأول: الدخول الأصليّ: إلا إلى أنه من تصليمه ما نافي إلى إحمد المقدم

والمرادبه: لحوق خصم ثالث أو أكثر مع المترافعين بعد قيام الخصومة مُدَّعِياً المتنازع فيه أو بعضه لنفسه.

مثاله: أَنْ يدعي شخصان أرضاً في يد أحدهما كلُّ يدَّعيها لنفسه، فيجيء ثالث بعد رفع الدعوى ويدعي الأرض لنفسه، ويطلب دخوله في الدعوى، فيدخل، وإذا أثبت دعواه

⁽١) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٢٥م-٢٦٥.

حُكِم له ورُدَّت دعوى الآخرين ('')، وهكذا لو ادّعى الداخل جزءاً من الأرض. القسم الثاني: الدخول التبعي:

والمراد به: لحوق طرفٍ ثالث في الخصومة بعد قيامها مُنْضَمًّا إلى أحد المترافعين المتنازعين لغرض شرعيٍّ يحققه الانضهام من جلب منفعةٍ له أو دفع ضررٍ يَلْحَقُه.

مثاله: أَنْ يدَّعي بكر على زيدٍ بعينٍ في يدِ زيدٍ بأَنَّها ملكه، ويطلب تسليمها له، ويدفع زيدٌ بأَنَّها ملكه اشتراها من خالدٍ، ويعجز زيدٌ عن إثبات ملكيَّة خالدٍ لها، فيحضر خالدٌ ويطلب دخوله في الدعوى، وأَنَّ لديه بينّةً على ملكيَّته للعين المباعة قبل بيعها، فيسمح له بالدخول، وتُسْمع بيّنته، وإذا ثبتَ حُكِمَ على المُدَّعِي برَدِّ دعواه.

وللداخل هنا مصلحةٌ في الدخول، وهي منع الرجوع عليه بثمن العين لـ و قضي عـ لي المُدَّعَى عليه بتسليمها للمُدَّعِي.

وهكذا يدخل كلُّ مَنْ كان له مصلحةٌ شرعيَّةٌ في تأييد أحد الخصمين في دعواه. وإذا لم يكن للمُدَّعِي في هذه الحال بيِّنة فله إحلاف المُدَّعَى عليه والداخل (البائع)(٢). فرعٌ: جمع الشخص بين الدخول الأصلي والتبعي:

قد يجمع شخصٌ بين قسمي الإدخال، فيدعي بشيء له يخصّه متَّصلِ بالدعوى فيكون أصليًّا، وينضم مع أحدِ طرفي الخصومة في شيءٍ آخر مرتبطِ بالدعوى.

⁽١) الفروع ٦/ ١٩ ٥، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١١/٣٩٣، ٣٩٦.

⁽٢) المغني ٥/ ٤٣٩-٤٤، الشرح الكبير ٥/ ٢٧٤ـ٢٨١.

أقسام الدخول في الدعوى من جهة وجوبه أو جوازه:

ينقسم الدخول في الدعوي من هذه الجهة قسمين:

القسم الأول: الدخول الجائز (الاختياري): المحالية الدخول الجائز (الاختياري):

والمراد به: دخول طرفٍ ثالث في الخصومة بعد قيامها برضاه واختياره.

مثاله: إذا أقيمت المدعوى في وقف على الطبقة الأولى من مستحقي غلّة الوقف فللطبقة الثانية الدخول في الدعوى إذا كان الشرط واحداً، وتُسْمع دفوعهم (١٠).

وهذا القسم هو المُعَبَّر عنه في هذا النِّظَام بـ«التدخّل».

القسم الثاني: الدخول الواجب (الإجباري):

والمراد به: إلزام طرف ثالث بالدخول في الدعوى بعد قيام الخصومة بأمر المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصم.

مثاله: أَنْ يقيم أحد شريكي شَرِكَة الأبدان دعواه على شخص يطالبه بالأجرة، فيدفع المُدَّعَى عليه بأنَّه دفع الأجرة للشريك الآخر ولا بينة له، فيُطلب حضور الشريك المنسوب الله الاستلام، وإذا رفَضَ أُلْزِم؛ لأَنَّ كلّ واحدٍ من الشريكين فيه شَرِكَة الأبدان شريكٌ ووكيلٌ في قبض الأجرة (٢)، فإذا أقرَّ أحدهما باستلامها سقطت عن المُدَّعَى عليه؛ لأَنَّ مَنْ يملك القبض يملك الإقرار به.

⁽١) مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهي ٦/ ٥٣٠، مجلة الأحكام الشرعيَّة (المادة ٢١٤٢) ص ٦٢١.

⁽٢) المغني ٧/ ١١٣ [١١٤ (ط: هجر).

ومن أمثلته: أن يدّعي شخص حوالته بحقّ على المدعى عليه ويطلب إلزامه بتسليمه، فيقرّ المدّعى عليه بالحقّ والحوالة به، فهنا ليس للقاضي الحكم على المدعي بتسليم الحقّ بمجرّد تصادق الطرفين على الحوالة، بل لا بُدّ من إدخال المحيل وسماع ما لديه من إقرار أو إنكار لهذه الحوالة أو سماع البيّنة؛ لأن من المقرّر عند الفقهاء: أن من ادّعى حوالةً على شخصٍ لم يلزمه الدفع إن صدّقه ولا الحلف إن كذّبه (۱).

وقد يكون الدخول الوجوبي بطلبٍ من الخصم، كما يكون بطلبٍ من قاضي الدعوى من تلقاء نفسه، وقد يكون أصليًّا أو انضاميًّا، وعلى مَنْ يكون الإدخال بجانبه اتخاذ إجراءات الإدخال.

وهذا القسم هو المعبّر عنه في هذا النظام بـ«الإدخال».

the sample at all the * *

مظاه: أن ينب أحد شريكي شرقة الإبدان دعواه على شخص يطالبه بالاجرة، فيدفع المقطي عليه بأن جرة فيدفع المقطيع عليه بأنه دفع الاجرة للشريك الاحرولا بيئة لعه فيطلب حضور الشريك النسوب المسالا متلامه ولا ينته لمع شرقة الابدان تريك المسالا عن الشريكين فيه شرقة الابدان تريك واحد من الشريكين فيه شرقة الابدان تريك واحد من الشريكين فيه شرقة الابدان تريك واحد من الشريكين فيه شرقة الابدان تريك المنافقة عن المنافق

⁽¹⁾ كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٤٧٤.

الإدخال في الدعوى بطلب الخصم، وأحكامه: إسلما معمد معالما المعالم المعالمات

المَادّة الخامسة والسبعون

للخصم أنْ يطلب من المحكمة أنْ تُدْخِلَ في الدعوى مَنْ كان يصح اختصامه فيها عند رفعها، وتتبع في اختصامه الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور، وتحكم المحكمة في موضوع طلب الإدخال والدعوى الأصليّة بحُكْمٍ واحد كُلّما أمكن ذلك، وإلاّ فَصَلَتْ المحكمة في موضوع طلب الإدخال بعد الحكم في الدعوى الأصليّة.

الشّرح:

سبق في التمهيد لهذا الفصل أن الدخول في الدعوى على قسمين: وجوبيّ، وجوازيّ، والله وأن الجوازيّ هو ما يُلزم به الخصم ولا يُجبر عليه، وأن الوجوبيّ هو ما يُلزم به الخصم الله خل من قبل المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب خصمه، وسوف يأتي الدخول الجوازيّ في المادّة السابعة والسبعين، والإدخال الجوازيّ بطلب المحكمة من تلقاء نفسها في المادّة السادسة والسبعين.

وهذه المَادَّة (الخامسة والسبعون) تتناول طلب الخصم الإدخالَ في الدعوى وأحكامه في الدعلى على المحلّق بمَنْ يصحّ إدخاله، وإحضار المُدْخَل في الدعوى، وصفة الحكم في طلب الإدخال، ونتناول ذلك في عناوين متتالية كما يلي:

الإدخال في الدعوى بطلب الخصم:

تُبيِّنُ هذه المَادَّة أَنَّ للخصم من مُدَّعٍ أو مُدَّعَى عليه أَنْ يطلب من قاضي الدعوى أَنْ يدخل

طرفاً ثالثاً فيها، والقاضي يستجيب لطلبه إذا كان له وجهٌ، وإِلاَّ رفضَ دخوله في الدعوي. وطلب الإدخال من أيِّ من المتداعيين يكون كتابةً أو مشافهةً في الجلسة _ كما هو ظاهر المادة السابعة والسبعين ...

الشخص الذي يصحّ إدخاله في الدعوى:

وأعهاد وتنبع أيراختصاف الأوضاء المعداد تُبيِّنُ هذه المَادَّة بأَنْ يكون المطلوب إدخاله في الدعوى ممن يصحّ اختصامه فيها ابتداءً عند رفعها، وذلك يتحقَّق بأنْ يكون للداخل مصلحة في الدعوى بجلب نفع أو دفع ضرر، مع تحقّق سائر شروط قبول الدعوي، وفي الجملة لا بُدَّ أَنْ يكون الداخل مما يصلح أَنْ يكون مُدَّعِياً أو مُدَّعَى عليه في موضوع الدعوي، وأنْ يكون بين الدعوى المرفوعة وموضوع الإدخال في الدعوى صلةٌ وارتباط، وهذا ما بيّنته الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ولا يُقْبَلُ طلب الإدخال بعد قفل باب المرافعة _ كما هو ظاهر المادة السابعة والسبعين _.

والارتباط في الدعوى: هو كُلّ مطالبة متصلة بالدعوى الأصليَّة في الموضوع أو السبب يقتضي حسنُ سير الدعوى وإيصال الحقوق إلى أصحابها أَنْ تنظر معها، ويمكن الاسترشاد بالأحوال الواردة في المَادَّة السابعة والسبعين في تقرير مَنْ يسوغ لـه الـدخول في الـدعوى، ولا يقتصر على ذلك.

ولذلك أمثلة:

منها: إذا كانت الدعوى في عينٍ، وبعد سماعها والسير فيها تصرَّف اللُّدَّعَي عليه فيها ببيعها، فيُطْلَبُ المشتري، وإذا صادق على ذلك حلَّ مُحَلِّ المُدَّعَى عليه في الدعوى _ كما في الفقرة السادسة من اللائحة التنفيذيَّة للمادة السادسة والسبعين ــ.

ومنها: أَنَّ الحَقِّ قد يكون لجماعةٍ فيرفع بعضهم الدعوى، فيطلب المُدَّعَى عليه إدخال بقيَّتهم؛ حتى لا يُضار بتجزئة الدعوى عليه، فيستجيب القاضي لذلك ما لم يمنع منه مانع (۱). وهكذا لو ظهر للمُدَّعَى عليه شريكٌ في المتنازع فيه بعد رفع الدعوى.

ومنها: أنَّ الأب إذا تملَّك شيئاً من مال ولده، ثم انفسخ سبب الاستحقاق بحيث وَجَبَ ردِّ هذا المال إلى مالكه الأول، مشل: أنْ يأخذ الأب صداق ابنته، فتطلب فسخ نكاحها، ويتوجَّه لها ذلك بالمهر، وكان والدها قد تملَّكه، فللزوج في هذه الحال الرجوعُ على الأب (٢)، فيدخله القاضى في الدعوى بطلب الزوجة، ويقضى عليه بإعادة المهر.

إحضار المُدْخَل في الدعوى:

تُبيِّنُ هذه المَادَّة بأَنَّه تُتَبع في طلب إحضار الخصم الله خصمه الأوضاعُ المعتادة في التكليف بالحضور التي سلف ذكرها في الأحكام العامّة من الباب الأول، ومنها: المواد الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والثامنة عشرة.

وقت الحكم في موضوع طلب الإدخال:

تبين هذه المادة أن للحكم في موضوع طلب الإدخال موضعين:

الأول: الحكم في طلب الإدخال مع الدعوى الأصليّة:

على المحكمة أن تحكم في موضوع طلب الإدخال والدعوى الأصليَّة بحكم واحدٍ كلما

⁽١) تنبيه الحُكَّام على مآخذ الأحكام ٢٧٨، العقد المُنظِّم للحُكَّام فيها يجري بين أيديهم من العقود والأحكام ٢/ ٢٤٠.

⁽٢) الاختيارات الفقهيَّة من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيميَّة ١٨٧، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٤/ ٣١٩، الفتاوي السعديَّة ٥٩.

أمكن ذلك، وذلك متى كان موضوع طلب الإدخال والدعوى الأصليَّة صالحين للحكم فيها، وذلك يكون بعد استيفاء أقوال الخصوم ودفوعهم وبيّناتهم.

الثاني: الحكم فيه بعد الحكم في الدعوى الأصليّة: وحمالاً على الحكم في المدين المدين

فإذا لم يمكن الحكم في موضوع الطلب العارض بالإدخال مع الحكم في موضوع الدعوى الأصليَّة فيفصل في موضوع الدعوى الأصليَّة، ويؤجل الحكم في موضوع الإدخال حتى يتحقق موجبه؛ لاستجلاء غموض أو ندب خبير ونحو ذلك، لكن إذا كان تأجيل الفصل في موضوع طلب الإدخال يضرّ بالخصوم أو أحدهما بفوات حقّ أو الإخلال به أو الإلداد فيه فيؤجل الفصل في موضوع الدعوى الأصليَّة حتى يفصل معه في الطلب العارض بالإدخال.

المختصّ بالفصل في موضوع طلب الإدخال عند تأجيله:

في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه: «إذا أَجَّلَتْ المحكمةُ الفصلَ في موضوع طلب الإدخال بعد الحكم في الدَّعوى الأصليَّة فيكون الحكم فيه من قِبَلِ ناظر الدَّعوى الأصليَّة أو خَلَفِه».

Web: Hite & all Weall & May & Want

الإدخال بطلب المحكمة، وأحواله، وطريقة الحضور له:

المادة السادسة والسبعون

للمحكمة من تلقاء نفسها أَنْ تأمر بإدخال مَنْ ترى إدخاله في الحالات الآتية: أ- مَنْ تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حقٌّ أو التزام لا يقبل التجزئة.

ب _ الوارث مع المُدّعِي أو المُدّعَى عليه، أو الشريك على الشيوع لأيِّ منهما إذا كانت الدعوى مُتَعَلَّقة بالتركة في الحالة الأولى، أو بالشيوع في الحالة الثانية.

ج _ مَنْ قد يُضَارّ بقيام الدعوى أو بالحكم فيها إذا بدت للمحكمة دلائل جديّة على التواطؤ، أو الغش، أو التقصير من جانب الخصوم.

وتُعَيِّنُ المحكمة ميعاداً لحضور مَنْ تأمر بإدخاله، وتتبع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور. أنعر (قالث)، فيد عل صدًا الثَّالِث في الدموى، وإذا لم يُثِبَ الْمُدْعِي دعواه ،

السلعة كالله المالي عليه والداخل معالاً".

الإدخال بطلب المحكمة، وأحواله: تُبِّينُ هذه المَادَّة بأنه يجوز للمحكمة (قاضي الدعوى) أَنْ تأمر من تلقاء نفسها ـ أيْ: ولو لم يطلبْ ذلك أحدُ الخصوم _ بإدخال شخصِ في الدعوى، وذلك في أحوالٍ جاءت في هذه المادة على سبيل التمثيل لا الحصر، وهي:

أوّلاً: مَنْ تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حقّ أو التزام لا يقبل التجزئة: وبيان ذلك كما ياكي ١٤ ١٨٤ على الإسلام المراجعة ١٤ على الأسلام المراجعة ١٨٤ المراجعة في المراجعة المراجعة أ- مَنْ تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن: ١٥ مدا معام متعددا سالعد العدال

مثاله: مَنْ ادعى على الضامن في ضان ما لم يجب، فأنكر الضامن الدين، وكان للمُدَّعِي بيِّنة على الحَق، فيدخل المضمون في الدعوى لتُسْمع أقواله والبينة في مواجهته مع المُدَّعَى عليه إذا لم يكن قد ثبت حَقّه قبل ذلك بحكم مبنيِّ على بينة (١).

ب ـ من تربطه بأحد الخصوم رابطة حقٍّ:

مثاله: الشخص يُدَّعى عليه بحَقَّ فيدفع بحوالته على ثالث فلا بُدَّ من إحضار المحال عليه والتحقق من استيفاء الحوالة شروطها، ومن ثمَّ إصدار الحكم حسب الأحوال على أيِّ من الطرفين المُدَّعَى عليه أو الداخل إذا طلب المُدَّعِي ذلك.

جـ من تربطه بأحد الخصوم رابطة التزام في عقدٍ ونحوه:

مثاله: أَنْ يدعي شخص بعينٍ في يدِ آخر، فيدفع اللَّذَّعَى عليه بأَنَّه اشتراها من شخص آخر (ثالث)، فيدخل هذا الثَّالِث في الدعوى، وإذا لم يُثْبت اللَّذَّعِي دعواه باستحقاق السلعة كان له إحلاف اللَّدَّعَى عليه والداخل معاً (٢٠).

وقوله في قيد هذه الفقرة: «لا يقبل التجزئة» يعني: ألاَّ يمكن الفصل في الدعوى إلاَّ بذلك، أو أَنَّ تركه يؤدي إلى الإضرار بأحد الخصمين، أو ذهاب حَقّه، أو الإلداد في الحصول عليه.

⁽١) منار السبيل في شرح الدليل ١/ ٣٦١، حاشية الروض المربع للعنقري ٢/ ١٨٤.

⁽٢) المغني ٥/ ٤٣٩، الشرح الكبير ٥/ ٤٢٧، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٢٩/ ٤٧٦. 🌕 🤻

ثانياً: الوارث مع المُدّعِي، أو المُدّعَى عليه، أو الشريك على الشيوع لأيِّ منهما إذا كانت الدعوى مُتَعَلِقة بالتركة في الحال الأولى، أو بالشيوع في الحال الثانية:

مثاله: أنْ يقيم المُدَّعِي الدعوى على بعض الورثة في التركة قبل قسمتها أو بعدها، أو يقيم دعوى على بعض الشركاء على الشيوع، ويستدعي حسن سير القَضِيَّة وإيصال الحقوق إلى أصحابها وقطع المنازعات إدخالَ بقيَّة الورثة أو الشركاء في الدعوى، سواءٌ أكانوا مُدَّعِين أم مُدَّعَى عليهم، فتُقَرِّر المحكمة إدخالهم.

ثالثاً: مَنْ قد يضار بقيام الدعوى أو الحكم فيها إذا بدت للمحكمة دلائل جدّية على التواطؤ، أو الغشّ، أو التقصير من جانب الخصوم:

وهذا يشمل جميع الدعاوى التي تظهر فيها الحيلة أو الصوريَّة التي تـؤدي إلى الإضرار بطرف ثالث، فهنا يُطلب من قد يضار ويدخل في الدعوى.

طريقة الحضور للإدخال بطلب المحكمة: ١٠٠٥ على المحكمة ال

تُبَيِّنُ المَادَّة محلّ الشرح بأَنَّ المحكمة إذا قَرَّرَت الإدخال عينت ميعاداً لحضور مَنْ تأمر بإدخاله، وأنَّها تتبع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور، وهي المنصوص عليها في الأحكام العامّة من الباب الأول، ومنها: الموادّ الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والثامنة عشرة، وتراعى المواعيد المقرّرة في المَادَّة الأربعين من هذا النِّظَام.

الفرق بين الإدخال بطلب المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم: يتّفق الإدخال بطلب المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصم في أن كلّ ذلك وجوبيّ على الخصم وجوازيّ في حقّ الطالب. على خمل المستعلم من المستعدد المستعدد

ويظهر أنّ ثمَّ فرقاً بين الإدخال بطلب المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم، وهو أن الإدخال بطلب المحكمة يكون في أيّ مرحلة من مراحل الدعوى ولو بعد إقفال باب المرافعة، أما إذا كان بطلب الخصوم فلا يُقبل بعد إقفال باب المرافعة.

كها يظهر من المادتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين أنه يُشترط في الإدخال بطلب الخصم أن يكون المُدْخِلُ مما يصحّ أن يكون خصاً في الدعوى، وأما مَنْ تُدْخِله المحكمة من تلقاء نفسها فلا يشترط فيه ذلك، بل يجوز أن يكون ممن يصحّ أن يكون خصاً فيها، ويجوز ألا يكون كذلك، بل أُدْخِلَ لغرضٍ صحيحٍ في الدعوى من كشفِ غامضٍ ونحو ذلك.

الإدخال لطلب وثيقةٍ بيدِ المُدْخَلِ: ١١٠ ق إلى إلى الله على على الله على الله الله الله الله الله الم

الأصل أن للمحكمة أن تأمر بإدخال من ترى إدخاله ممن يصحّ أن يكون خصاً في الدعوى أو يحقق حضوره مصلحةً فيها بكشف غامضٍ أو إحضار وثيقةٍ في يده _ كها في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ، فإذا ظهر للمحكمة التي تنظر القَضِيَّة وجود وثيقة بيد طرفٍ ثالث من شأن الوقوف عليها كشفُ غموض القَضِيَّة، وإيصال الحقوق إلى أصحابها _ فإنها تُقرِّرُ دخول مَنْ بيده الوثيقة في الدعوى، ويلزم مَنْ يقوم الدليل بجانبه من الخصوم باتَّخاذ إجراءات الإحضار، ويُطلب من المُدخل ممن بيده الوثيقة تسليمها إلى القاضي للاطّلاع عليها، وإذا رفض ذلك ألزم قضاءً بتسليمها إلى القاضي للاطّلاع

ولا يعد المُدخَل في هذه الحال خصماً في موضوع الدعوى والطلبات فيها؛ إذ لا يُثبت له حقًا أو ينفيه في موضوعها وطلباتها، وإنها الغرض إلزامه بتسليم الورقة إلى المحكمة؛ للاطلاع عليها.

وتجري على القرار الصادر من قاضي الدعوى بإلزامه بتسليم الورقة أو عدمه _قواعدُ الاعتراض على الأحكام المقرّرة في النظام.

ولو كان للمدخل هنا دعوى أو طلبات موضوعيَّة تتعلَّق بالدعوى سواء أكانت هـذه الطلبات أصليَّةً أم انضهاميَّة فإنه يصبح بذلك خصهاً له حقّ المتداخل.

إحالة الدعوى إلى المحكمة العامّة إذا كان الفصل في موضوع الإدخال من اختصاصها:

إذا كانت الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئيّة وقد أثار الإدخال دفوعاً الفصل فيها من اختصاص المحكمة العامّة ففي هذه الحال تحال الدعوى الأصليّة مع طلب الإدخال إلى المحكمة العامّة وذلك متى لم يمكن الفصل في موضوع المدعوى إلا بالفصل في موضوع الإدخال، ففي الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيّة للهادة محلّ الشرح: أنه "إذا لم يمكن للمحكمة الجزئيّة الحكم في القضيّة إلا بإدخال طرف ثالث لا تختصّ بنظر الدّعوى ضده اختصاصاً نوعيًّا فعليها إحالةُ الدَّعوى الأصليّة وطلبُ الإدخال إلى المحكمة العَامّة».

الذَّع وي واستعد القافي في نقل القف تعمل كان النبي عبد الله الدران

⁽١) تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ١/٢٥٦، حاشية ابن رحَّال المعداني ١/٣٥، البهجة في شرح التحفة ١/ ١٠٥، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢١٦/٦.

إجراءات منثورة تتعلَّق بالإدخال: إلى العلم أعلى الهند تشفقا مواعد العراق العلم

لقد اشتملت الفقرات (الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والشامنة) من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة على إجراءات تتعلَّق بالإدخال في الدعوى أسوقها بنصّها، وهي:

«٧٦/ ٢_إذا رأى ناظر الدَّعوى إدخالَ من يُقِيمُ خارج والايته المكانيَّة فلـه أن يسـتخلف عكمةً مَقَرِّ إقامته.

٧٦/٣ ليس للمحكمة الجزئيَّة إدخال من تكون الدَّعوى ضده خارج اختصاصها النوعي.

٧٦/ ٤- إذا لم يمكن للمحكمة الجزئيَّة الحكم في القضيَّة إلا بإدخال طرف ثالث لا تختصّ بنظر الدَّعوى ضده اختصاصاً نوعيًّا - فعليها إحالةُ الدَّعوى الأصليَّة وطلبُ الإدخال إلى المحكمة العَامَّة.

٧٦/ ٥_ للمحكمة إبعاد من رأت إدخاله، ولمن أبعدته المحكمة طلبُ التدخل، كما للخصم طلب إدخاله.

١٧٦ - إذا أقيمت دعوى على شخصٍ بعينٍ تحت يده ثم ادعى بيعه العينَ بعد تبليغه بإقامة الدَّعوى كُلِّفَ بإحضار المشتري، فإن صادقه المشتري حَلَّ محلّه في الدَّعوى، واستمر القاضي في نظر القضيَّة ولو كان المشتري يُقِيمُ في بلد آخر. ١٧٦ / ٧- إذا تَوَجَّهَ الحكم في قضيَّة ضد بيت مال المسلمين فللمحكمة إدخال مندوب من

قِبَلِ وزارة الماليَّة والاقتصاد الوطني للدفاع عن بيت المال حسب التعليهات المنظمة لذلك، ورَفْعُ الحكم إلى محكمة التمييز.

٧٦/ ٨- إذا كان المبلغ المُدَّعَى به محفوظاً لدى بيت مال المحكمة وتَوَجَّه الحكم به فللمحكمة إدخالُ مأمور بيت مال المحكمة، والحكمُ عليه، ورفعُ الحكم إلى محكمة التمييز إلا ما استثني من الفقرتين (أ، ب) من المَادَّة (١٧٩)».

بطلب يُقَدُمُ دَفَاها في الجلسة في حشورهم، لأرئيت في مضرها، ولا يقبل الندخل بعد القدال إن الما

تين عند اللاَّة أنْ يَبِيزُ لكُلُّ ذِي مَصلَحة فِي الدَّعَوِي بِجلَبِ نَفِي أو دَفِي ضَرِدٍ عند أَدُ النظر في الدعوى الجاري نظرها حالاً لدى المحكمنة، سواء أكمان تدنيله أصليًّا طالب

الحكم لتفسه أم كان تدخله انضياميًّا مع أحد الحصوم في الدعوى، وسوف نفضل نبرعي العربي اللاي معاند ا

النواع العدخل الجوازي:

التدخل في الدموى الأين في هذه المادة نوعان:

They It's be the It wanty

الاعوى أو با مضار بيئة تعين الخصيرة ويعينه في دعواه او دفاعه بدنوع مؤثرة الاعوى أو با مضار بيئة تعين الخصير في دعواه طالباً أو مطلوباً. التدخل الجوازي في الدعوى: وللسل على المسال خالا الماني با

الكادّة السابعة والسبعون

يجوز لكُلّ ذي مصلحة أَنْ يتدخل في الدعوى مُنْضَمًّا لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى، ويكون التدخل بصحيفة تبلغ للخصوم قبل يوم الجلسة، أو بطلب يُقدّمُ شِفَاهاً في الجلسة في حضورهم، ويشت في محضرها، ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة.

الشّرح:

تبين هذه المَادَّة أَنَّه يجوز لكُلِّ ذي مصلحة في الدعوى بجلب نفع أو دفع ضررٍ عنه أَنْ يدخل في الدعوى الجاري نظرها حالاً لدى المحكمة، سواء أكان تدخّله أصليًّا طالباً الحكم لنفسه أم كان تدخّله انضهاميًّا مع أحد الخصوم في الدعوى، وسوف نفصّل نوعي التدخّل المذكور هنا فيها يلي:

أنواع التدخّل الجوازيّ:

التدخّل في الدعوى المُبَيَّنُ في هذه المادة نوعان:

النوع الأول: التدخل الانضمامي:

وهو أَنْ ينضم المتدخّل لأحد الخصوم ويُعِينُه في دعواه أو دفاعه بدفوع مؤثرة في الدعوى أو بإحضار بينة تعين الخصم في دعواه طالباً أو مطلوباً.

ن النوع الثاني: التدخل الأصلي: من ويه واحد الله الله الما يوسد و ما الما الله الله الله الله الله الله

وهو أَنْ يطلب المتدخل الحكم لنفسه، وله أَنْ يبدي من الطلبات والدفوع ما شاء كطرفٍ أصليّ في الخصومة.

وسبق بيان ذلك والتمثيل في التوطئة قبل شَرْح مَوَادٌ الإدخال. النه والدين العالم المسلمة المسل

للتدخّل الجوازيّ شروط، هي: ﴿ إِنَّ عَلَا إِلَهُ مِنْ مِا يُومِنُ مِنْ قَالِمُا مِلْهُ عَالِمُ عَالِم

ا_أَنَّ يكون للمتدخّل مصلحةٌ _ من جلب نفعٍ أو دفع ضرر _ في الدخول مُتَعَلِّقة بالدعوى، وهذا مما نصّت عليه المادة محلّ الشرح.

وإذا وقع اشتباه في تقدير مصلحة المتدخل - أصليًّا أم انضماميًّا - فيرجع فيها إلى اجتهاد القاضي - كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة -.

وإذا توجّه تدخّل جهازٍ حكوميّ في الدعوى فإن القاضي يكتب له ويحيطه بالدعوى وأن له الحقّ في الدخول فيها سواء أكان التدخّل أصليًّا أم انضماميًّا.

٢-أنَّ يكون ثمَّ ارتباطٌ بين طلب موضوع التدخّل والدعوى الأصليَّة - كما في الفقرة
 الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة -.

ويُعْنَى بالارتباط في الدعوى هنا: كلّ مطالبة من الداخل متصلة بالدعوى الأصليّة في الموضوع أو السبب يقتضي حسن سير الدعوى وإيصال الحقوق إلى أصحابها أَنْ تنظر معها. ٣- أَنْ يكون التدخل قبل إقفال باب المرافعة - كها تنصّ عليه المادة محلّ الشرح - ويكون ذلك بالانتهاء من استجواب الطرفين وسماع دفوعهما وبيناتهما ورفع الجلسة للحكم في الدعوى، ولا يعني هذا لزوم إجابة المحكمة لطلب الإدخال قبل قفل باب المرافعة، بل لها ردُّه إذا لم يظهر له وجهٌ ولو قبل قفل باب المرافعة، بل قبل استجواب الخصم المُوجَّه ضدَّه الإدخال، وبالتالي فإنَّ للطالب أَنْ يرفع به طلباً جديداً في دعوى مستقلَّة.

طريقة رفع طلب التدخّل:

حدّدت هذه المادة طريقين لرفع طلب التدخّل:

الأولى: الصحيفة: مع وعما إلى سلم به والمحمد المصادرة الماسات

فيتمّ التدخّل بصحيفةٍ مثل صحيفة الدعوى الأصليَّة تشتمل على بياناتها، ويوضَّح فيها أنها طلب تدخّل في الدعوى تبعيًّا أو أصليًّا، وتُبلّغ قبل موعد يـوم الجلسة للخصوم وفقاً لإجراءات التبليغ المُقرّر في الأحكام العامّة من الباب الأول، ومنها: الموادّ الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والثامنة عشرة.

ولا يشترط للتدخل في هذه الحال التقيّد بالمُدَد المنصوص عليها في المادة الأربعين، بـل يكفي ولو قبل الجلسة _ كما بيّنته الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

الثانية: المشافهة:

فيتمّ التدخّل بطلبٍ يُقدّم شِفَاهاً من قِبَلِ المتدخل في إحدى جلسات المحاكمة، على أن يكون ذلك بحضور الخصمين، ويُثبَتُ التدخل في محضر الجلسة، على أنه إذا تعذّر حضور الخصمين صَحّ أن يكون التدخّل في مواجهة أحدهما كما لو كانت الدعوى على غائبٍ ومن في حكمه.

حقوق المتدخل في الدعوى:

تبين الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أن للمتدخل _ سواء أكان تدخّله أصليًّا أم انضهاميًّا، وجوبيًّا أم جوازيًّا _ في الدعوى سائر الحقوق الأصليَّة التي لأطراف الدعوى الأصليَّة.

فعلى هذا: إن كان المتدخّل أصليًّا مدّعياً للحق فله حقوق المدعي، وإن كان منضمًّا مع المدعي فكذلك، وإن كان منضمًّا مع المدعى عليه فله حقوق المدعى عليه، وهذا في الجملة، وذلك كحقّ الاعتراض على الحكم بتمييزه.

الطعن في الحكم برفض طلب التدخّل:

متى حكمت المحكمة برفض طلب التدخل كان للمحكوم عليه الطعن في الحكم بالتمييز مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى، وذلك مما جاء في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للهادة الخامسة والسبعين بعد المائة.

* * *

حقوق الملخل في الدعوى:

تبين الفقرة الثانية من اللائحة التنفيليّة غلم المادة أن للمتلخل - سواه أكان تدخله المبليّة أم انضهاميّا، وجوبيّا أم جوازيًا -في الدعوى سائر الحقوق الأصليّة التي لأطراف الدعوى الأصليّة.

فعل هذا: إن كان المتدخّل أصليًّا مدّعياً للحق فله حقوق المدعي، وإن كان منفيًّا مع المدعي فكذلك، وإن كان منفيًّا مع المدعى عليه فله حقوق المدعى عليه، وهذا في الجملة،

العامن في الحكم برفض طلب التدخل:

عتى حكمت المحكمة برفض طلب التدخل كان للمحكوم عليه الطعن في الحكم فالتمنيز مع الحكم الصبادر في مرضوع المدعوى، وذلك عما جماء في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للبادة الخامسة والسبعين بعد المائة.



الفصل الثَّالِث الطلبات العارضة

eler:

- التمهياء ويتضمن: أفسام الطلبات بعامته، وأنواع كل فسيم، وتعريف
 كل نوع.
- طرق تقديم الطلبات العارضة، وشروط قبوطا، والخصم الموجد إليه
 الطلب العارض، وتعدّدها، وحجيّة الحكم فيها.
- الطلبات العارضة للمدعي.
- الطلبات العارضة للمدعى عليه.
- ٥ وقت الحكم في الطلب العارض.

أقسام الطلبات بعامّة، وأنواع كلّ قسم، وتعريف كلّ نوع: الطلبات في اللغة: جمعٌ، مفرده (طلب)، وهو ابتغاء الشيء (١١). اللغة: ومع مفرده (طلب)، وهو ابتغاء الشيء (١١). اللغة المعالمة المعال

تنقسم الطلبات أقساماً من جهة الطالب، ومن جهة الطلب نفسه أصليًّا أو عارضاً أو تبعيًّا، ومن جهة كونها موضوعيَّة أو وقتيَّة أو إِجْرَائِيَّة، وبيان ذلك كالتالي:

الم أنواع الطلبات من جهة الطالب: عن أن يحقق الصلحالية عالي وعندا إلى المالية

وتتنوّع من هذه الجهة ثلاثة أنواع:

١- طلبات المُدّعِي: وهو قول يُحَدِّدُ به الطالب مبتغاه من الدعوي.

٢ طلبات المُدّعَى عليه: وهو قول يُحكِّدُ به المُدَّعَى عليه مبتغاه في إجابته على الدعوى
 من ردّها أو مقابلتها بطلب أو ما يدفع طلب المُدَّعِي كُلّه أو بعضه.

" علبات الداخل في الدعوى: وهو قول يُحدِّدُ به الداخل مبتغاه من الدخول فيها من الطلب لنفسه أو انضامه لأحد الخصمين.

⁽١) مقاييس اللغة ٣/ ٤١٧.

أنواع الطلبات من جهة كونها أصليّة أو عارضة أو تبعيّة:

وتتنوّع من هذه الجهة ثلاثة أنواع:

١- الطلبات الأصليّة: وهي الطلبات التي يُقرِّرها الله يَّعِي أو الله تَعَى عليه في ابتداء المرافعة مما ورد في الطلبات التي افتتحت بها الدعوى.

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة للهادة التاسعة والسبعين: أن «الطّلب الأصلي: هو ما ينص عليه المُدّعِي في صحيفة دعواه».

٢- الطلبات العارضة: وهي الطلبات التي تطرأ للمُدَّعِي أو المُدَّعَى عليه بعد قيام الدعوى والسير فيها - مما لم يرد في الطلبات التي افتتحت بها الدعوى أو صحيفتها - وقبل قفل باب المرافعة من زيادة في الطلب أو نقص أو تغيير سببٍ أو إضافته أو دخول طرفٍ في الخصومة ونحو هذه من الطلبات.

٣- الطلبات التبعيّة: وهي الطلبات التي تتبع الطلب الأصليّ، ولا تنفرد عنه، كمن يطالب بردّ الزائد من الأجرة تبعاً لطلبه تخفيض الأجرة.

والطلب التبعي لا يقضى فيه إلا إذا قُضِي في الطلب الأصلي، بخلاف الطلب العارض، فإنه إذا لم يمكن الحكم فيه مع الدعوى الأصليَّة استبقته المحكمة للحكم فيه بعد تحقّقه _ كا في المادّة الحادية والثمانين _.

أنواع الطلبات من جهة كونها موضوعيّة أو وقتيّة أو إِجْرَائِيّة:

وتتنوّع من هذه الجهة ثلاثة أنواع، هي:

1_الطلب الموضوعي: وهو الذي يَتَعَلَّقُ بموضوع الحَيِّ في الدعوى من إنشائه أو تعديله أو إلغائه ونحو ذلك.

٢-الطلب المؤقت: وهو الطلب الطارئ الذي يعالج أمراً يَتَعَلَّقُ بالدعوى بصفةٍ مؤقتة حتى الحكم في أصل النزاع، كطلب النَّفَقَة المؤقتة أثناء دعوى طلب قسمة المال، وغالب ما يرد في القضاء المستعجل من هذا القبيل.
٣-الطلب الإجْرَائِيّ: وهو ما يَتَعَلَّقُ بسير الدعوى، كإبلاغ الخصوم بموعد الجلسة

٣- الطلب الإِجْرَائِيّ: وهو ما يُتعَلق بسير الدعوى، كإبلاغ الخصوم بموعد الجلسة وطلب تأجيلها ونحو ذلك.

* * *

طرق تقليم العلبات العارضة:

حَمَّ تَقَلَيمِ الطَّايَاتِ العَارِضَةَ مِنَ اللَّهِي أَوِ اللَّهُي عَلَيه _ حسب هذه اللَّقَة _ بِعَلِ يَقِينَ الطَّرِيقِ الأَوْلِي: الصحيفة:

فيتقلم الخصم بعلبه العارض بصنحيقة ويكون تقدمه بها قبل بوم الجلسة، ويتم تبليغ هذه الصحيفة طبقاً لا جوامات التبليغ المقرّرة في الاحكام العامّة من الباب الأول، ومنها ما فوضافي الموادّ الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والثامنة عشرة، ويكفي تبليغها قبل بنوم الجلسة، والا بالتزم فيها بالمواحيد اللكورة في المادة الاربعين.

(تواليدل): تاللات المالية

فيتقلُّم الخصيم بطابه العارض مشافية في الحلسة نفسها بحضور حصمه، وينب ذلك في

طرق تقديم الطلبات العارضة، وشروط قبولها، والخصم الموجّه إليه الطلب العارض، وتعدّدها، وحجيّة الحكم فيها:

المَادّة الثامنة والسبعون

تقدم الطلبات العارضة من المُدّعِي أو المُدّعَى عليه بصحيفة تُبلّغ للخصوم قبل يـوم الجلسة، أو بطلب يُقدّمُ شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم، ويُثبّتُ في محضرها، ولا تُقبّلُ الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة.

الشّرح:

طرق تقديم الطلبات العارضة:

يتمّ تقديم الطلبات العارضة من المُدَّعِي أو المُدَّعَى عليه - حسب هذه المادّة - بطريقين: الطريق الأولى: الصحيفة:

فيتقدّم الخصم بطلبه العارض بصحيفة، ويكون تقدّمه بها قبل يوم الجلسة، ويتمّ تبليغ هذه الصحيفة طبقاً لإجراءات التبليغ المقرّرة في الأحكام العامّة من الباب الأول، ومنها ما ورد في الموادّ الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والثامنة عشرة، ويكفي تبليغها قبل يوم الجلسة، ولا يلتزم فيها بالمواعيد المذكورة في المادة الأربعين.

الطريق الثانية: المشافهة:

فيتقدّم الخصم بطلبه العارض مشافهةً في الجلسة نفسها بحضور خصمه، ويثبت ذلك في

المسلح العلب العارض سالف العلب الأصل: عضر الجلسة.

وفي حكم الطلب الشفاهي تقديمُ الطلب العارض في مذكرة في الجلسة نفسها، ويعطى الخصم صورة عنها، وعلى كل حال فإن للخصم المقدّم ضدّه الطلب العارض شفاهاً حقُّ طلب التأجيل للردّ على هذا الطلب.

شروط قبول الطلب العارض: إذا ماليا مَنْ الما مَعَالِنا وَمَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مُعَالِدا

يشترط لقبول الطلب العارض بالإضافة إلى شروط الدعوى المارّ ذكرها في المادة الرابعة ما يلي: من هذا المسلسل العالم عمالية عمالية المسلسلة المسلسلة المسلسلة

١ أن يكون الطلب مرتبطاً بالدعوى الأصليّة في الموضوع أو السبب: هما المراجع المراجع

وذلك مما جاء في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، وعلى الخصم أن يوضح ارتباط الطلب العارض مع موضوع المدعوى الأصليَّة أو سببها - كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للهادة التاسعة والسبعين -.

ولا يقبل الطلب العارض إذا اختلف مع الدعوى الأصليَّة في الموضوع والسبب معاً، ويقبل لو تحقق الارتباط بأحدهما _كها في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _. وتقدير قبول الطلب العارض ووجود الارتباط بينه وبين الدعوى الأصليَّة من

اختصاص قاضي الدعوى، وإذا لم يقبله فعليه تسبيب ما يصدر منه بذلك ومعاملة صاحب الطلب بها تقرر في تمييز الأحكام، وهذا مما أوضحته الفقرتان الثامنة والتاسعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

٢_ ألا يكون الطلب العارض مناقضاً للطلب الأصليّ:

وتتحقّق المناقضة بالمخالفة بينهما على التضادّ أو الاختلاف في الموضوع والسبب معاً، فإذا خالف الطلب العارض ما جاء في صحيفة الدعوى الأصليَّة مخالفة ظاهرة تعيّن رفضه، كأن يطالب بإنفاذ عقد بيع ثم يطلب إلغاءه؛ لاستحقاقه المبيع بالإحياء، وذلك كها في الفقرة الحادية عشرة من اللائحة التنفيذيَّة للهادة التاسعة والسبعين.

٣- أن يقدّم الطلب العارض في وقته: العلام العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم

يتمّ تقديم الطلب العارض في أيّ مرحلةٍ من مراحل السير في الدعوى بعد بدايتها وقبل قفل باب المرافعة - كما نصّت عليه المادة على المرافعة ، فلا يقبل الطلب العارض بعد قفل باب المرافعة - كما نصّت عليه المادة على الشرح - ويكون قفل باب المرافعة بانتهاء إجراءات التقاضي وتهيّؤ القضيّة للحكم.

و يحق لكل واحد من أطراف النزاع تقديمُ الطلب العارض بعد قفل باب المرافعة في أحوال سبق ذكرها في شرح المادة السادسة والستين، كما يحقّ لصاحب الطلب العارض إذا فات وقته ولم تشمله الأحوال المذكورة رفعه في دعوى مستقلة.

٤- أن يكون قاضي الدعوى الأصليّة مختصًّا بسماع الطلب العارض:

فلا يسمع الطلب العارض إلا إذا كان قاضي الدعوى مختصًّا بهذا الطلب اختصاصاً نوعيًّا، ويدخل الأدنى في الأعلى، لا العكس، ف إذا قُدِّمَ الطَّلَبُ العارض للمحكمة العَامَّة وهو ليس من اختصاصها مع اتصاله بالدَّعوى الأصليَّة القائمة في موضوعها أو سببها فعليها النظرُ والفصلُ فيه، بخلاف المحكمة الجزئيَّة فليس لها نظر أيِّ طلبِ عارضٍ لا

يدخل في حدود اختصاصها، وإذا لم يمكن الفصل في الدَّعوى الأصليَّة دون الطَّلب العارض تَعَيَّنَ إحالة الدَّعوى للمحكمة العَامَّة» _ كها في الفقرة السادسة من اللائحة التنفيذيَّة لفذه المادة _.

ومثاله: أن يطالب شخصٌ أمام المحكمة العامّة بإخلاء عقار، ويطلب معه طلباً عارضاً بأجرتها التي لا تزيد عن عشرين ألف ريال، فتسمع الدعوى والطلب العارض، بخلاف ما لو رفع الدعوى أمام المحكمة الجزئيّة في الأجرة فلا تسمع دعوى الإخلاء؛ لخروجها عن اختصاصها.

الخصم الموجّه إليه الطلب العارض المارض العارض العالم عليه الما تعمل المارض العارض العا

الخصم الموجّه إليه الطلب العارض _ كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة _ هو من يلي:

أ كل واحد من الخصمين ضدّ صاحبه. فتنا تحتالاً نه قد عد العالم في قفال إ

ب _ كل واحدٍ من الخصمين أو كلاهما ضدّ المتدخّل بنفسه أو من أدخله الطرف الآخر أو من أدخلته المحكمة.

استقلال الطلب العارض أو تبعيته:

الطلب العارض إذا قُدِّم مستقلاً بصحيفةٍ وفق الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى صار له حكم الدعوى المستقلة يلزم الحكم فيها، ولا يُردُّ بالحكم في الدعوى الأصليَّة، ولا يسقط بترك المدعى دعواه.

وإذا قُدِّم الطلب العارض مشافهة في الجلسة بحضور الخصوم فيكون تابعاً للدعوى الأصليَّة يبقى ببقائها ويزول بزوالها، وهذا مما أوضحته الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للذه المادة.

تعدّد الطلبات العارضة: عليه في الله المنافعة على العالمة العالمة

إذا تعدّدت الطلبات العارضة فإنها تقبل إذا تحقّق في كلِّ منها شروط الطلب العارض _ كما في الفقرة السابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

حجية الحكم في موضوع الطلب العارض:

صدور حكمٍ في موضوع الطلب العارض سلباً أو إيجاباً بثبوت الحقّ المدعى به أو نفيه يجعله حجّةً ويمنع إقامة دعوى به مرّة ثانية مستقلاً أو منضيًّا إلى غيره.

رفض الطلب العارض دون الحكم في موضوعه وحجيّة الحكم فيه: الحكم فيه الماللة

في الفقرة الخامسة عشرة من اللائحة التنفيذيّة للهادة التاسعة والسبعين: أنه "إذا أذنت المحكمة بتقديم طلب عارض لا علاقة له بالدَّعوى الأصليَّة في السبب أو الموضوع ولم يتبين لها ذلك إلا بعد النظر فيه _ تَعَيَّنَ رفضُه وعدمُ قبوله، ولا يمنع ذلك من تقديمه في دعوى مستقلة».

وهكذا للمحكمة رفض الطلب العارض ابتداءً وقبل السير فيه إذا تخلّف شرطه. وصدور حكمٍ في الطلب العارض بعدم قبوله طلباً عارضاً دون الفصل في موضوعه لاختلال شرطٍ من شروط قبوله كعدم ارتباطه بالدعوى الأصليَّة ـ لا يكون حجة في موضوع الدعوى، فللخصم إقامة دعوى مستقلة في موضوعه، ويكون سماع هذه الدعوى من اختصاص القاضي الذي حكم في الدعوى الأصليّة أو نظرها، وهذا مما جاء في الفقرة العاشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، المعمد المادة على المعاشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، المعمد المعاشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، المعمد المعمد المعمد المعاشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، المعمد ا

اللَّهُ عِلَى الطَّلَاتِ الْمُولِّ * اللَّهُ اللَّ

أسا يتفسن تصحيح الطلب الأصلي، أو تعليل موضوعه لمواجهة طروف طرات أو

ب ما يتون فكمالاً للطلب الأصلي، أو مترتباً عليه أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التبوزة. اجد ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع إيقاء موضوع الطلب الأصل

wall It's do to hid to the

عب ما الذن السكمة بقديد عا يكون مرتبطاً بالطلب الأصل.

The 5

اللَّهُ مِن تقديم الطلبات العارضة اللكورة في هذه المادّة والتي جاءت على سيل

الألا: تصميح الطلب الأصل أو تعديل موضوعة:

المنافقة و (أ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما يتضمن تصحيح الطلب الصلى أو تبيّت بعد وفع الدعوى».

الطلبات العارضة للمدعي: ويدوي والتنسورة بدء تالة السعدالة العرب الا إسارة والمارة

المَادّة التاسعة والسبعون لله شايطنا عمدالا يدة عاملا

للمُدّعِي أَنْ يُقَدّم من الطلبات العارضة ما يأتي:

أ_ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي، أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبيّنت بعد رفع الدعوى.

ب_ما يكون مكملاً للطلب الأصلي، أو مترتباً عليه، أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة. جـ ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع إبقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله.

د ـ طلب الأمر بإجراء تحفظي أو وقتي.

ه_ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلى.

الشّرح:

للمُدَّعِي تقديم الطلبات العارضة المذكورة في هذه المادّة والتي جاءت على سبيل التمثيل لا الحصر - كما تؤيده الفقرة (هـ) -، وهذه الطلبات كما يلي:

أوّلاً: تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه:

تنصّ الفقرة (أ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلى، أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبيّنت بعد رفع الدعوى».

وقد تضمنت هذه الفقرة أمرين من الطلبات العارضة، هما: تصحيح الطلب الأصلي، أو تعديل موضوعه.

عدُّ للمدمي تعديل موضوع العلب الأصل لواحية ظ : يلام كا بلكا حيصة

يحقّ للمدّعي تصحيح الطلب الأصلي، ويكون ذلك بالزيادة فيه أو النقص منه، فتجوز الزيادة في الطلب إذا كان متمّ للطلب الأصلي ومتصلاً به اتّصالاً تامّا لا يقبل التجزئة، مثل: زيادة حَقّ أظهرته المحاسبة، أو إضافة دين حلّ أجله أثناء السير في الدعوى، أو ظهر للخصم من شرط الواقف أكثر مما ادعاه (۱).

كما يجوز النقص من الطلب، مثل: ما لو ادعى بخمسين ألف ريال، ثم بعد السير في الدعوى أنقصها إلى خمسة وعشرين ألف ريال لأمرٍ ظهر له اقتضى ذلك _ كما لو سدد المدعى عليه جزءاً بعد رفع الدعوى _.

وفي الفقرتين الخامسة والتاسعة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة مثال لتصحيح الدعوى، فقد جاء فيهم ما نصّه:

«٧٩/ ٥_إذا طالب المُدَّعِي بتسليم العين وظهر له تلفها ونحوه فله تصحيح دعواه بالمطالبة بثمنها أو بدلها.

٧٩/ ٩_إذا ادعى بطلب دينٍ فتبين له أن المُدَّعَى عليه قد مات فللمُدَّعِي تصحيح دعواه

في بناء أو ذرع ونحوهما وفللتأثير تعليل وعواء إلى طلب وقف الأعرال

⁽١) الاختيارات الفقهيَّة من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ١٨١، موسوعة فقه ابن تيميَّة ٢/ ٢٩١ (فقرة ٥)، السَّيل الجرَّار المُتَدَفِّق على حداثق الأزهار ٤/ ١٣٤، ظفر اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي ١٥٥.

بمطالبة ورثة المُدَّعَى عليه». المالية ورثة المُدَّعَى عليه». المالية ورثة المُدَّعَى عليه». المالية ورثة المُد

يحقّ للمدعي تعديل موضوع الطلب الأصلي لمواجهة ظروفٍ طرأت أو تبيّنت بعد رفع الدعوى. المن المناسبة المنا

وذلك مثل: أَنْ يرفع المدعي دعوى في المطالبة بأجرة عين كدارٍ حسب عقدٍ بينها، ولم يثبت بينها عقد إجارة، ولكن ثبت أَنَّ المُدَّعَى عليه وضع يده على العين دون وجه حَق، والعين لها أجرة في العادة، فيجوز للمُدَّعِي تعديل موضوع الطلب من أجرة العين حسب العقد إلى المطالبة بأجرة المثل لهذه العين.

ومثل: أَنْ يطلب المُدَّعِي عيناً بيد المُدَّعَى عليه فيثبت استيلاء المُدَّعَى عليه وتلفها في يده، فيطلب المُدَّعِي الحكم له بقيمتها، فيصح ذلك.

وفي الفقرات (الرابعة، والسادسة، والسابعة، والعاشرة) من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أمثلةٌ لتعديل موضوع الدعوى، فقد جاء فيها ما نصّه:

« ٧٩ / ٤ _ إذا طالب المُدَّعِي ببيان قدر استحقاقه من شيء فظهر له قدره أثناء المرافعة _ فله تعديل موضوع دعواه بالمطالبة بتسليمه ذلك الاستحقاق.

٧٩/ ٦- إذا طالب المُدَّعِي بمنع التعرض للحيازة وقَبْلَ الحُكْمِ فيها شَرَعَ المُدَّعَى عليه في بناء أو زرعٍ ونحوهما - فللمُدَّعِي تعديل دعواه إلى طلب وقف الأعمال الجديدة أو إلى طلب رد الحيازة.

٧٩/ ٧- إذا طالب المشتري بتسليم العين وتأخر الحكم في ذلك فلـه تعـديل دعـواه إلى طلب الفسخ؛ لفوات الغرض بالتأخير.

١٩/ ١٠ - إذا ظهر للمُدَّعِي أن ما يستحقه أقل مما ذكره في صحيفة دعواه فله طلبُ الأصلي».

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه إذا تبين لأحد الخصمين من أقوال خصمه أو الشهود أو تقرير الخبراء ونحوهم ما يُسَوِّغُ تعديل موضوع الطلب الأصلي للسبب الذي حدّده في دعواه الأصليَّة فله ذلك.

ثانياً: الطلب المكمّل للطلب الأصليّ أو المترتّب عليه أو المتّصل به:

تنصّ الفقرة (ب) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما يكون مكملاً للطلب الأصلي، أو مترتباً عليه، أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة».

فللطلب في هذه المسألة ثلاثة أحوال، هي كالتالي:

١ ـ أن يكون الطلب العارض المُقَدَّمُ من المدعي مكمّلاً للطلب الأصليّ:

مثاله: أَنْ يطالب بملكيَّة عين من منقول وغيره، ثم بعد السير في الدعوى يطلب تسليمها إليه.

وكذا مثاله: ما ورد في الفقرة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة من أنه «إذا طالب المُدَّعِي بأجرة ومضى على نظر الدَّعوى مدة يستحق فيها أجرة جاز له ضَمُّهَا إلى الأجرة المطلوبة في الدَّعوى الأصليَّة باعتبار ذلك تكميلاً للطلب الأصلي».

٢- أن يكون الطلب العارض المُقدّمُ من المدعي مترتباً على الطلب الأصلي:
مثاله: أَنْ يطالب بعين عقار، ثم بعد السير في الدعوى تبين أَنَّ عليها مباني، فيطالب
بإزالتها.

وكذا مثاله: ما ورد في الفقرة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة من أنه: "إذا طالب المُدَّعِي بملكيَّة عقار في يد غيره، ثم قَدَّمَ طلباً عارضاً بأجرة المدة الماضية على واضع اليد _ جاز له ذلك؛ لترتب الطَّلب العارض على الطَّلب الأصلي، وكذا لو كان الطَّلب العارض بإزالة الإحداث في العقار أو إعادته إلى ما كان عليه».

٣ ـ أن يكون الطلب العارض المُقَدِّمُ من المدعي متَّصلاً بالطلب الأصلي: ١١٥٠ - ١١٥٠

ويكون ذلك باتصاله به في الموضوع أو السبب اتصالاً لا يقبل التجزئة، وذلك بأن يترتب على التجزئة ضررٌ على المدّعي بضياع الحقّ، أو التأخّر في الحصول عليه.

مثاله: ما جاء في الفقرة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة من أنه: "إذا تقدم المُدَّعِي بدعوى إبطال الحجر عليه بحق غرمائه، ثم قَدَّمَ طلباً عارضاً يطلب فيه إبراء ذمته من الديون _ فَيُقْبَلُ ذلك؛ لكون الأمرين متصلين اتصالاً لا يَقْبَلُ التجزئة، فالحكم في أيِّ منها يتضمن الآخر».

وكذا ما جاء في الفقرة السادسة عشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة من أنه: "إذا تقدم وارثٌ بطلب إبطال وصيَّة مورثه، ثم طلب تسليمه نصيبه منها من المُدَّعَى عليه جاز له ذلك؛ لارتباطها ارتباطاً لا يَقْبَلُ التجزئة».

ثالثاً: الطلب المتضمّن إضافةً أو تغييراً في سبب الدعوى: هذه و على الماليات

تنصّ الفقرة (ج) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع إبقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله».

سبب الحقّ: هو موجبه من كون الدَّيْن المطالب به ثمن مبيع، أو أجرة دارٍ، أو كون سبب الملكيَّة الإحياء، أو الشراء عِمَّنْ له ملكٌ صحيحٌ.

وقد تضمنت هذه الفقرة من المادة أنَّه يجوز للمُدَّعِي أنْ يضيف سبباً أو تغييراً لسبب الدعوى يتفق مع موضوع الطلب الأصلي.

ومثال إضافة السبب: أَنْ يدعي شخص بهائة ألف ريال ثمن مبيع، ثم بعد السير في الدعوى يُقرِّر بأَنَّ نصفها ثمن مبيع ونصفها الآخر قرض.

ومثال تغيير السبب: أَنْ يدعي شخص عقاراً مُسْتَنِداً إلى شراء من مالكِ، ثم لا يثبت له هذا السبب، فيُقرِّر بأَنَّ سبب تملكه هو الإحياء، فيسمع منه ذلك(١).

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة: أنه "إذا تبين لأحد الخصمين من أقوال خصمه أو الشهود أو تقرير الخبراء ونحوهم ما يؤيد دعواه بسبب آخر غير السبب الذي ذكره _ فله إضافته بطلب عارض، وله تعديل سبب استحقاقه في الموضوع، وله تعديل موضوع الطّلب الأصلي للسبب الذي حدده في دعواه الأصليّة».

⁽۱) تُحقَّة المحتاج ۱۰/۱۰، المغنى ٥/ ٤٣٩، الشرح الكبير ٥/ ٤٧٧، فتاوى ورسائل ۲/ ۳۸۰، ۳۸۱.

رابعاً: الأمر بإجراء تحفظي أو وقتي : تنصّ الفقرة (د) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «طلب الأمر بإجراء تحفظي أو وقتي». والإجراء التحفظي: هو ما يتّخذه القاضي من أجل حماية مالٍ أو حقّ قبل نظر الدعوى أو أثناء السير فيها.

مثاله: أَنْ تكون الدعوى في عين، واستدعى الحال جعلها على يـد عـدلِ لتأجيرها أو الحفاظ عليها ـ وهو ما يُسَمَّى في هذا النظام بالحراسة ـ، فيأمر القاضي بذلك.

الإجراء الوقتي: هو ما يتّخذه القاضي بصورةٍ مؤقتةٍ من أجل معالجة وضع قائمٍ.

مثاله: أَنْ تكون الدعوى في قسمة مال، ويطلب أحد الورثة فرض نَفَقَة مُؤقتة له في هذا المال حتى يقسم أو يكون قد صَدَرَ لشخص حكم بالنَّفَقَة على أحد الورثة فيأمر القاضي _ ناظر دعوى القسمة _ بتنفيذ حكم النَّفَقَة من المال مؤقتاً حتى انتهاء القَضِيَّة واحتساب ذلك من نصيب المحكوم عليه بالنَّفَقَة.

خامساً: الطلب الذي تأذن المحكمة بتقديمه: المحال عصول و عامل المحاس

تنصّ الفقرة (هـ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما تـأذن المحكمـة بتقديمـه مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي».

جاءت هذه الفقرة من المادة لتعطي المحكمة (قاضي الدعوى) حقّ الاجتهاد في تقدير قبول الطلبات العارضة غير المنصوص عليها سالفاً، فتأذن إذا رأت موجباً لذلك بتقديم أيّ طلب مرتبط بالطلب الأصلي يسهّل على القاضي أو الخصم إنهاء النزاع وقطعه مع

استيفاء الحقّ وإيصاله لأصحابه، وذلك مثل: طلب الإدخال في الدعوى، أو إلزام شخص معه وثيقة مؤثرة بالدخول في الدعوى، ومن ذلك ما ورد في الفقرة الثامنة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة من أنه: «إذا كانت الدَّعوى مُوَجَّهة ضد عدد من الأشخاص فللمُدَّعي تقديم طلب عارض باستثناء أحدهم من الدَّعوى إذا كانت التجزئة محكنة».

وللمحكمة (قاضي الدعوى) رفض الطلب المرتبط المذكور في فقرة (هـ) إذا ظهـر لهـا عدم وجاهته، أو ظهر أنه قد قصد به اللدد في الخصومة.

جداي طلب يترتب على إجليه الأيكيم للمناهي بطلبات كلها أو سنسها، أو أَنْ

والأمانة المالا لايقبل النموى الأمانة الصالاً لايقبل النمونة

المساما تأذن للمحكمة بتقليمه عا يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية.

المُثَافَى عليه تقديم الطَّلِيات العارضة للذكورة في عدَّه اللَّافَة ومي على سيل النعبَ

الطعر كما تدل عليه الفقرة (هـ)، وهذه الطلبات كما يل.

عدل الفقرة (1) من هذه اللحة على هذا الطلب بأنه: «طلب القامنة القدارات».

والمُناسَة المُضائيَّة: هي المُناصَّة اللازمة فضاة بأنْ تكون لازمة على فرص تبوعها، وإذا

الطلبات العارضة للمدعى عليه: ١/ سِلَّه : الله عليه الله عليه المنافع الماسم لا عالمال علم المنافع ا

ومُثَلِلاً مِعالَمَهُ اللهِ على عَنِي الْمَادّة الثمانون حنالا اغلا وعال وعاملا علا والمتا

للمُدَّعَى عليه أَنْ يُقَدِّم من الطلبات العارضة ما يأتي: العام التعاليب العام العارضة ما يأتي:

وللمحكمة (قاضي الدموي) رفقي الطلب المرتبط اللا. عيَّالضفاا عتَّ لقلا بلك _ أحل

ب ـ طلب الحكم له بتعويض عن ضرر لِحقة من الدعوى الأصليّة، أو من إجراء فيها. جـ ـ أيّ طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للمُدّعِي بطلبات كُلّها أو بعضها، أو أَنْ يحكم له بها مقيدة بقيدٍ لمصلحة المُدّعَى عليه.

د_أيّ طلب يكون متصلاً بالدعوى الأصليّة اتصالاً لا يقبل التجزئة.

هــ ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية.

الشّرح:

للمُدَّعَى عليه تقديم الطلبات العارضة المذكورة في هذه المادَّة، وهي على سبيل التمثيل الا الحصر كما تدلِّ عليه الفقرة (هـ)، وهذه الطلبات كما يلى:

أوّلاً: طلب المقاصّة القضائيّة:

تنصّ الفقرة (أ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «طلب المقاصّة القضائيَّة».

والمقاصّة القضائيَّة: هي المقاصّة اللازمة قضاءً بأَنْ تكون لازمةً على فرض ثبوتها، فإذا طلبها المُدَّعَى عليه نظر القاضى في ثبوت الحَقّ وأجرى المقاصّة بينه وبين الطلب في

الدعوى متى كانت المقاصّة واجبةً شرعاً في الأصل باتفاق الدينين _على فرض ثبوتها _ قَدْراً ولو بقدر الأقل منهما، وجنساً، وصفةً في الحلول أو التأجيل بأجل واحدِ(١). وما جاء في هذه اللائمة التنفيليَّة من أن مرة ذلك إلى القا: مُتِناضقا عَصَاقلًا لَعَ رَسُمُ الْ

في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة صياغةٌ لشروط طلب المقاصّة الذيار طلب التعويض عن صرر لحق اللدعي عليه من الدعوي الله العقق ، قيَّتُ الصَّفا ا

تعقير النقيرة (ب) عن هذه المادة على هذا العن آلا قين الضفاا متصافقاً بسلط لطلب المناسبة الأنتاج النقيرة المناسبة المناس

أ ـ أن يكون لكُلّ من طرفي المقاصّة دينٌ للآخر في ذمته لا لغيره ولا في ذمة من هـ و وقد اشتعات هذه الفقرة (ب) على صورة من العلب العبار ض المُقَدَّم مِن منه عِنْكُ

ب_أن يكون الدَّيْنَان متماثلين جنساً وصفةً.

ج_أن يكون الدَّيْنَان متساويين حلولاً وتأجيلاً، فلا يقاصّ دين حَالُّ بمؤجَّل».

و في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة إيضاحٌ بعدم اشتراط ثبوت الدين في المقاصّة القضائيَّة، ونصّها: «لا يشترط في المقاصّة القضائيَّة ثبوتُ دَيْنِ المُدَّعَى عليه عند نظر الدَّعوى، بل ينظر القاضي في ثبوته خلال نظر الدَّعوى، ثم يُجْرِي المقاصّة بعد ثبوته».

وفي الفقرة الأول من اللائمة التقيليَّة طيفه المادة التأكيد على: مِّيِّد الصَّامَا مُصَّاقِعًا لا

في الفقرة الخامسة إيضاحٌ للمقاصّة الرضائيَّة لدى المحكمة بما لا تنطبق عليها شروط المقاصّة

⁽١) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٣١٠، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٢/ ٢٢٤، الإنصاف في معرفة الراجح من

القضائيَّة وإجازتها ما لم تشتمل على محظور شرعي، ونصّها: «إذا تـراضي الخصان عـلى المقاصّة فيها في ذمتيهم عما لا تنطبق عليه شروط طلب المقاصّة فمردِّ ذلك إلى القاضي».

وما جاء في هذه اللائحة التنفيذيَّة من أن مردِّ ذلك إلى القاضي، يعني: بإجازته ما لم يشتمل على محظور شرعاً من ربا أو غرر أو أكلٍ لأموال الناس بالباطل وغيرها.

ثانياً: طلب التعويض عن ضرر لِجَقَ المدعى عليه من الدعوى:

تنصّ الفقرة (ب) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «طلب الحكم له بتعويض عن ضرر لِحَقَه من الدعوى الأصليّة، أو من إجراء فيها».

HER STANGED:

وقد اشتملت هذه الفقرة (ب) على صورة من الطلب العارض المُقَدَّمِ من المدعى عليه، وهو طلب الحكم له بتعويضٍ لِحَقَه من المدعوى المنظورة حالاً لدى القاضي، وللحوق الضرر في الدعوى حالان، هما:

الحال الأولى: أن يكون الضرر الذي يطالب به المدعى عليه نشأ من المدعوى الأصليّة نفسها:

مثاله: مَنْ يقيم دعوى يعلم كيديَّتها ويسبب ذلك غرامةً على المُدَّعَى عليه (۱).
وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة التأكيد على أن المدعى عليه لا
يستحقّ التعويض في هذه الحال إلا في حال ثبوت كذب الدعوى.

() Freith Malgar on 18 (219 th - 17 rable left land the lang they 1/ 277, 18 can be in a still by

⁽١) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٤١٩، ٤/ ١١٦، ٦/ ١٢٨، فتاوى ورسائل ٨/ ١١، ١١/ ٣٤٥، ١١٥ ، و المالم

الحال الثانية: أن يكون الضرر الذي يطالب به المدعى عليه قد نتج من إجراء في الدعوى: مثاله: أَنْ يُحْضر الخصم عيناً لمجلس القضاء بناءً على طلب القاضي ولم يثبت حَقّ في ذلك، فيضمن الخصم أجرة إحضارها(١٠).

وعلى كلِّ فإِنَّ مرجع وجوب الضمان الأحكامُ الموضوعيَّة الشرعيَّة، فإذا كان الضمان واجباً مُقَرَّراً فيها قُضِيَ به، وإِلاَّ حكم بأنَّ طالب الضمان لا يستحق ما طلبه.

ثالثاً: الطلب الذي يترتّب على إجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته أو يحكم بها مقيّدةً:

تنصّ الفقرة (جـ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «أي طلب يترتب عـلى إجابتـه أَلاَّ ككم للمُدَّعِي بطلباته كُلّها أو بعضها، أو أَنْ يحكم له بها مقيدة بقيدٍ لمصلحة المُدَّعَى عليه».

وذلك بأنْ يقدّم المُدَّعَى عليه طلباً لو ثبت ترتب عليه ألاَّ يحكم للمُدَّعِي بطلباته كُلِّها أو بعضها، مثل: أَنْ يطلب شخص ثمن مبيع فيدفع المُدَّعَى عليه بأنَّه قد غبن في البيع وأنَّه فسخ العقد، ويطلب الحكم بصحة هذا الفسخ وردِّ دعوى المُدَّعِي.

وفي الفقرتين السادسة والسابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ما يبيّن هذه الفقرة، فقد جاء فيهما:

« ١٨٠ - إذا طلب المُدَّعِي تصحيح عقد شراء وتسليم المبيع فللمُدَّعَى عليه أن يقدم من الطَّلبات العارضة ما يقتضي عدم إجابة طلبه.

وَاللَّهُ: وَاللَّهُ مِنْ عِلْمَهُ إِنْ يَتَعَدِم بِطَلَّبِ عَارِضِ كَطَلَّبِ اللَّهِ فِي وَعَوِاهِ الأصليَّة، كما لو

⁽١) البهجة في شرح التحفة ١/٢٤٣، الاختيارات الفقهيَّة من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ١٣٦، كشَّاف القنـاع عـن مـتن الإقناع ٣/٤١٩، ١١٦/٤، فتاوى ورسائل ٨/١١،١١/٥٥.

٧٨٠ الدّ على الأصليّة تشتمل على عدة طلبات فللمُدّعَى عليه أن يقدم طلباً عارضاً يقتضي عدم إجابة تلك الطّلبات كُلّها كها لو طلب المُدّعَى عليه الحكم ببطلان عقد شراء يطالب المُدّعِي بتصحيحه وتسليم العين وأجرة المثل عن المدة اللاحقة للعقد، وله طلب ما يقتضي عدم إجابة بعض طلبات المُدّعِي كها لو طلب الحكم ببطلان أحد العقدين موضع الدَّعوى، وله طلب ما يقتضي إجابة طلب المُدّعِي مقيداً لمصلحة المُدّعَى عليه كها لو طلب الحكم له بصحة رهن العين المُدّعَى بملكيّتها لديه حتى سداد الذي له بذمة المُدّعِي».

ومن أمثلة الطلب العارض الذي يقتضي قيداً لمصلحة المدعى عليه: أنْ يدعي شخص ملكيَّة أرض، فيدفع المُدَّعَى عليه بأنَّ البناء عليها ملكه، ويطلب الحكم بإثبات البناء له، فيحكم للمُدَّعِي بثبوت الأرض، وثبوت البناء عليها للمُدَّعَى عليه، فيكون الحكم بالأرض للمُدَّعِي قد قُيِّدَ بقيدٍ لمصلحة المُدَّعَى عليه.

رابعاً: الطلب المتصل بالدعوى: في المصل المسلمان في المالي قد على النابية المثال في

تنصّ الفقرة (د) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «أيّ طلب يكون متصلاً بالدعوى الأصليّة اتصالاً لا يقبل التجزئة».

وفي الفقرة الثامنة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة إيضاحٌ وتمثيل للفقرة (د)، ونصّ ذلك: «للمُدَّعَى عليه أن يتقدم بطلب عارض كطلب المُدَّعِي في دعواه الأصليَّة، كما لو ادعى عليه برفع يده عن العين وإثبات امتلاك المُدَّعِي لها، فَرَدَّ المُدَّعَى عليه بطلب إثبات

امتلاكه للعين المُدَّعَى بها؛ وذلك لكون الطَّلب العارض يتصل بالدَّعوى الأصليَّة اتصالاً لا يَقْبَلُ التجزئة». علم والمديد النف معالمات الماليات والماليات المناسات المالية المالية

ومن أمثلة ذلك: أنْ يرفع الزوج على زوجته دعوى باللحاق به، فتدفع الزوجة بأنَّها تبغضه وتطلب فسخ نكاحها منه.

ومن أمثلته _ أيضاً _: أَنْ يدعي شخص بأرش تلفيات في سيارته في حادث سير لتسبب اللَّدَّعَى عليه في الحادث، فيدفع اللَّدَّعَى عليه بأَنَّ المتسبب في الحادث هـ و المُدَّعِي، ويطلب تضمينه أرش إصلاح سيارته _ أيْ: سيارة المُدَّعَى عليه _ التي حصل بها تلفيات في الحادث. خامساً: الطلب الذي تأذن المحكمة بتقديمه:

تنصّ الفقرة (هـ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالدعوى الأصليّة».

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة أن: «للمحكمة قبول أيِّ طلب عارضٍ تأذن بتقديمه مما لا يكون مُتَّفِقاً مع موضوع الدَّعوى أو سببها لكن له ارتباط بها، كما لو طالب المُدَّعي أجيره بكشف حساب فطالب الأجير بأجرته أو نحو ذلك».

ومن أمثلة ذلك: أَنْ يطالب المُدَّعِي بثمن سيارةٍ باعها على المُدَّعِي، فيطالب المُدَّعَى على منقل ملكيَّتها إليه.

ومن الأمثلة الواردة في اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة: ما ورد في الفقرة التاسعة من أنه: «إذا طالب المُدَّعِي بتسليم باقي ثمن مبيع فقدم المُدَّعَى عليه طلباً عارضاً بتسليمه المبيع قُبلَ

طلبُه؛ لارتباطه بالدَّعوى الأصليَّة». والمحالية المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة الطلبات وقد جاءت هذه المَادَّة لتبيّن بأن للقاضي حق الاجتهاد في تقدير قبول الطلبات العارضة المقدمة من المُدَّعَى عليه وغير المنصوص عليها سابقاً، وذلك إذا كانت هذه الطلبات مرتبطة بالطلب الأصلي في الدعوى، وللمحكمة عدم قبول الطلب العارض المذكور في هذه الفقرة إذا ظهر لها عدم وجاهته، أو أنَّ القصد منه اللدد في الخصومة.

اللَّذَي عليه في الحادث، فيدفع اللَّذَي عليه بأيَّ التسب * في الحادث هو المُدْعي ، ويطلب تضيينه أرش إصلاح سيارته - أيّ : سيارة اللَّذَ عن عليه - التي حصل بها تلفيات في الحادث. خاصاً: الطلب الذي تأذن المحكمة بتقديمه:

النص الفقرة (هـ) من هذه المادة على هذا الطلب بأنه: «ما تـأذن المحكمـة بنقديمـ مـ. يكون مرتبطاً بالدعرى الأصليّة ».

وفي الفقرة الثالية من اللائحة التنفيليّة لهذه المادة أن: «للمحكمة قبول أيّ طلب عارض الأفان بتقليم عا لا يكون مُتَّفِقاً مع موضوع الدُّعوى أو سببها لكنّ له ارتباط سيا، كما لو طالب الله عي أجره يكشف حساب فطالب الأجم عاجرته أو تحد ذلك،

ومن أمثلة قلك: أنْ يطالب اللَّهِي بنمن سيارةِ باعها على المدَّعِي، فيطالب المدَّعِي المعتقل ملكتُما الد

ومن الأعتلة الواردة في اللائحة التنفيلية طله المادة: ما ورد في الفقرة التاسعة من أن: الذا طالب الله عين تسليم باقي ثمن عبيع فقدم المله عليه طلباً عارضاً بتسليم المبيع فبأن

وقت الحكم في موضوع الطلب العارض؛ بعد الحكم : الطلب العارض بعد الحكم العارض؛

_ تاللا عن ربعـــال قيامًا قالل المَادّة الحادية والثبانون - طلق حصور تقفّ مع معمد

فإلا لم يمكن الحكم في موضوع الطلب العارض مع الطلب الأصل فإنَّه يؤجل الحكم في

تحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة مع الدعوى الأصليّة كُلّما أمكن ذلك، وإلا اسْتَبْقَتْ الطلبَ العارض للحكم فيه بعد تحقيقه.

على الخصوم أو أحدهما بفوات حقّ أو الإخلال بدأو الإلماد فيده فيؤجل الخيسًا في

وقت الحكم في الطلب العارض من جهة الشكل بعدم قبوله:

قد يحكم في الطلب العارض من جهة الشكل بعدم قبوله إما لعدم تقديمه في الوقت المحدّد وإما لعدم اشتهاله على موجبات الطلب العارض المذكورة في المادتين التاسعة والسبعين والثهانين، فهذا يحكم فيه مع الحكم في موضوع الدعوى الأصليّة أو قبلها.

وقت الحكم في موضوع الطلب العارض: هناكا ناك قفا من حالاً المدن وحالاً والعالم

للحكم في الطلب العارض من جهة موضوعه ثلاثة مواضع حسب الأحوال، وهي كالتالي: المنطقة المعالمة ال

الأول: الحكم في موضوع الطلب العارض مع الدعوى الأصليّة:

فالمحكمة تحكم في موضوع الطلبات العارضة مع الحكم في الدعوى الأصليَّة كُلّما أمكن ذلك بأن كانت الدعوى الأصليَّة والطلب العارض صالحين للحكم فيهما معاً، وذلك يكون باستيفاء أقوال الخصوم ودفاعهم وبيّناتهم، وذلك مما بيّنته المادة محلّ الشرح.

الثاني: الحكم في موضوع الطلب العارض بعد الحكم في الدعوى الأصلية عند تحققه: فإذا لم يمكن الحكم في موضوع الطلب العارض مع الطلب الأصلي فإنّه يؤجل الحكم في موضوعه بعد تحقق موجب ذلك _ كما في المادة محلّ الشرح، والمادة الثانية والسبعين بعد المائة _ موضوعه بعد تحقق موجب ذلك _ كما في الملب الأصلي وتأجيل الحكم في الطلب العارض؛ وعليه، فإنه يمكن الحكم في الطلب الأصلي وتأجيل الحكم في الطلب العارض؛ لاستجلاء غموضٍ فيه أو لندب خبيرٍ ونحو ذلك، وكلّ ذلك ما لم يكن في تأجيله ضررٌ على الخصوم أو أحدهما بفوات حقّ أو الإخلال به أو الإلداد فيه، فيؤجل الفصل في الطلب الأصلي حتى يفصل معه في الطلب العارض.

الثالث: الحكم في موضوع الطلب العارض قبل الحكم في الدعوى الأصلية:

للمحكمة أن تحكم في موضوع الطلبات العارضة قبل الحكم في الطلب الأصلي إذا اقتضى سير الخصومة ذلك، كالطلبات العارضة المتعلّقة بالقضاء المستعجل مما بيّنت المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين والفقرتان الثانية والثالثة من لاتحتها التنفيذيّة.

القاضي المختص بسماع الطلب العارض إذا أُجّل حتى تحققه: الماسال العارف إذا

إذا أُجِّل الحكم في الطلب العارض بعد الفصل في الدعوى الأصليَّة فينظر الطلب العارض المؤجِّل قاضي الدعوى الأصليَّة أو خَلَفُ هـ كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ...

الحكم في الطلب المُغْفَل: السال المُعَلَّل على السال على السال المُعَلِّل السال على السال الم

إذا فصلت المحكمة في موضوع الدعوى وكان ثمَّ طلبٌ موضوعيّ _أصليّ أم عارض_

قد أغفلت المحكمة (قاضي الدعوى) الحكم فيه _ فلصاحب الطلب المُغْفَل من مدّع أو مدعى عليه أن يطلب من المحكمة (قاضي الدعوى) أن يكلّف خصمه بالحضور أمامها حسب الإجراءات المعتادة؛ وذلك لأجل نظر الطلب المغفل والحكم فيه، وسيأتي تفصيل ذلك في المادة الثانية والسبعين بعد المائة وشرحها.

* * *

قد أغفات المحكمة (قاضي الدعوى) الحكم فيه _ فلصاحب الطلب المُغفَل من مرتع أو عليم عليه أن يطلب من المحكمة (قاضي الدعوى) أن يكلف خصمه بالحضور أمامها حسب الإجراءات المعتادة؛ وذلك لأجل نظر الطلب المغفل والحكم فيه، وسيأتي تفصيل ذلك في المادة الثانية والسبعين بعد المائة وشرحها.



الباب السابع وقف اخصومة، وانقطاعها، وتركها

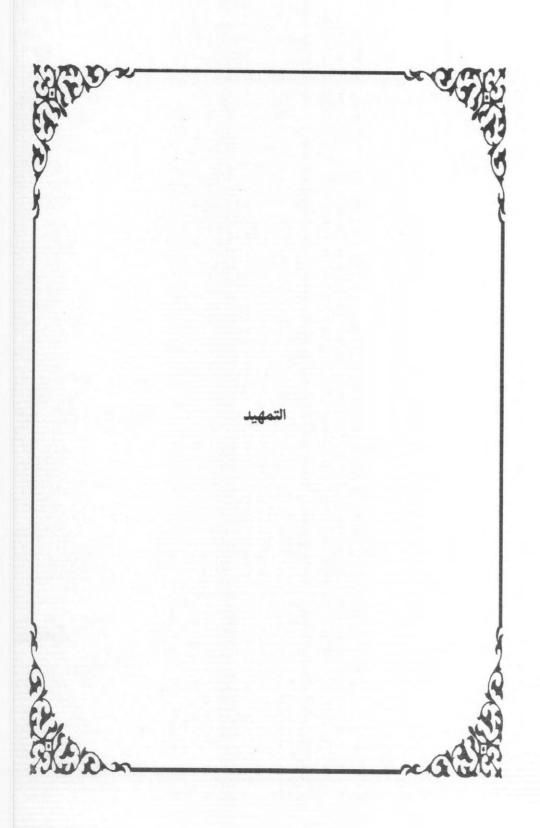
وفيه تويد، و ثلاثة فصول:

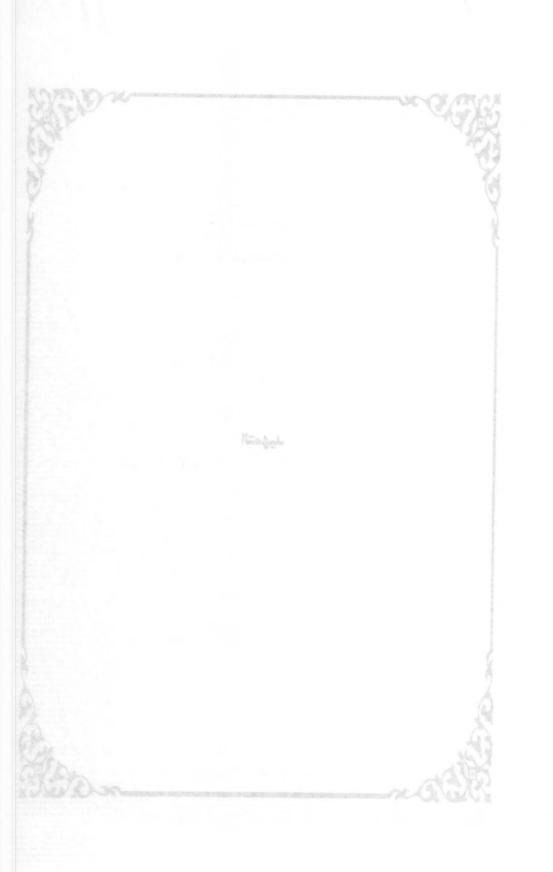
التمهيد: عوارض الخصومة، وأقسامها.

القصل الأول: وقف الخصومة.

القصل الثاني: انقطاع الخصومة.

الفصل الثالث: ترك الخصومة.





عوارض الخصومة: ﴿ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مَنْ النَّفُولُ لِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّالِي اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

الأصل في الخصومة أَنْ تسير سيرها المعتاد منذ رفعها حتى تنتهي بحكم، غير أنَّه قد يعرض لها من الأسباب ما يمنع السير فيها مؤقتاً أو دائها، وهي ما يُعْرَفُ بعوارض

أقسام عوارض الخصومة:

و تنقسم عوارض الخصومة قسمين، هما: مع لقد 15 الم مع الطال يعمل الماسة

١_ العوارض الإجرائيَّة.

بِ٢- العوارض الموضوعيَّة. 4- يا والتلات مع قالة معية والتلا إحلا جامة ٥

القسم الأول: العوارض الإجرائيّة: إلى أنه المرافية القام المنه ليضم أجوال الله

المراد بها: ما يعترض سير الدعوى فيوقف إجراءاتها ويؤخر السير فيها حتى زوال العارض فيستأنف السير فيها. في قد ما تالعه في شد بعيد و قد است بعد المقداد ا

وتشمل العوارض الإجرائيَّة أربعة أنواع: وقف الخصومة، وانقطاعها، وتركها، وترك أما الطلاق الرجعي فلا تتهي به الدعوى القضائية في المثال المذكور؛ لأن الرحد ويومكا

وسيأتي بيان وقف الخصومة في الفصل الأول، وانقطاعها في الفصل الثاني، وتركها وترك الدعوى في الفصل الثالث.

القسم الثاني: العوارض الموضوعية:

المراد بها: ما يعترض سير الدعوى فيوقفها وقفاً مُنْهِياً للنزاع في موضوعها قبل الحكم فيها. ويعبّر عنها بـ «انتهاء الدعوى القضائيّة قبل الحكم فيها».

والدعوى القضائية تنتهي قبل الحكم فيها بأحد الأسباب التالية:

والمراهل من الأصباب ما يعنع السير اليها مؤقتاً أو دائياً، وهي سال . حلنها إلى

٢_ الإبراء من المتنازع فيه إذا كان ديناً.

٣_التنازل عن العين المتنازع فيها للمدعي.

٤ - الإبراء من المتنازع فيه إذا كان حقًا غير دين ولا عين، كحقّ الشفعة، والإبراء من الكفالة، ونحوهما.

٥ ـ ذهاب المحلّ المتنازع فيه، كأن يموت المتنازع في حضانته، أو وفاة الزوج الذي تطالب الزوجة فسخها منه، أو وفاة الزوجة التي يطالب الزوج بانتقالها معه إلى بيت الطاعة، وكذا تلف العين المتنازع فيها ذاتها.

٦-انقضاء موجب الحقّ وسببه، مثل: مطالبة الزوجة زوجها بالفسخ منه للإضرار بها فيطلقها طلاقاً باتًا، فموجب المطالبة بالفسخ هو الزوجيّة، وقد زالت بالطلاق البات.

أما الطلاق الرجعي فلا تنتهي به الدعوى القضائيَّة في المثال المذكور؛ لأن الرجعيَّة زوجة المحمد المدعى عليه المال المتنازع فيه من دين أو عين بذلاً يقرّ فيه بالحقّ للمدعي ويسلّمه له.

٨ موت المدعى عليه إذا كان المدعي وارثه الوحيد.

٩ التنازل عن الدعوى إذا تضمّن ذلك التنازل عن الحقّ؟

وهل تنتهي الدعوى بالتنازل عن الدعوى نفسها دون التنازل عن الحقّ.

لا تنتهي الدعوى القضائيَّة في موضوعها بالتنازل عنها دون التنازل عن الحقّ؛ لأن الدعوى جُعِلت لحاية الحقّ، فلا يصحّ التنازل عن حماية الحقّ دون التنازل عن الحقّ نفسه. وعليه، فلا يصح التنازل عن الدعوى كحقّ للإنسان، لكن إذا تنازل عن الحقّ الذي تحميه الدعوى صحّ ذلك ولزم.

وما ورد عن بعض أهل العلم من أنْ من أقرّ بأن لا دعوى ولا خصومة له على فلان أو أنه أبرأه من جميع الدعاوى كلّها سنة كذال فإنه يصحّ هذا الدفع، وتندفع الدعوى عنه (١). فهذا محمول على إبراء من الدعوى مشتمل بالإبراء من الحقّ نفسه.

أما التنازل عن الدعوى إذا لم يصرّح فيه بالتنازل عن الحقّ المدعى به، فهو ترك للخصومة، وهي من العوارض الإجرائيَّة، وسيأتي حكمه في المادتين الثامنة والثمانين.

* * *

⁽١) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٩٤.

المدموت المدعى عليه إذا كان المدعى وارثه الوحيد.

٩- التناوّل عن الدعوى إذا تضمّن ذلك التناوّل عن الحوِّر؟

وهل تنتهي الدعوى بالتنازل عن الدعوى نفسها دون التنازل عن الحق.

لا تنتهي الدعوى القضائيّة في موضوعها بالتنازل عنها دون التنازل عن الحقّ؛ لأن الدعوى جُعِلت لحياية الحقّ، فلا يصحّ التنازل عن حماية الحقّ دون التنازل عن الحقّ نفسه. وعليه، فلا يصح التنازل عن الدعوى كحقّ للإنسان، لكن إذا تنازل عن الحقّ الـلـي. تحسه الدعوى صحّ ذلك، ولا م.

وها ورد عن بعض أهل العلم من أنْ من أقرّ بأن لا دعوى ولا خصومة له على فلان أو أنه أبر أومن جيع الدعاوى كلّها سنة كلّنا ـ فإنه يصبح هذا الدفع، وتندفع الدعوى عنها".

الهذا عدول على إبراء من الدعوى مشتمل بالإبراء من الحق نفسه.

أما التنازل عن الدعوى إذا لم يعش فيه بالتنازل عن الحق المدعى بمه فهو تراذ المخصومة، وهي من العوارض الإجرائية، وسيأتي حكمه في المادنين النامنة والنهائين والتاسعة والثيانين.

الفصل الأول وقف الخصومة وفيه: • التمهيد، ويتضمّن: المراد بوقف الخصومة، وأقسامه، وآثاره. • حكم الوقف الاتفاقي للخصومة، وشروطه، وآثار تجاوز مدّته. • أسباب الوقف القضائي للخصومة، واستئنافُ السير فيها بعد ذلك.

النصل الأول وقف الخصومة

e den

- التمهيد، ويتضمن المراد بوقف الخصومة، وأقسامه، وآثاره.
 - حكم الوقف الاتفاقي للخصومة، وشروطه، وآثار تجاوز مدته.
 - أسياب الوقف القضائي للخصومة، واستثناف السير فيها بعد ذلك.

ولا يؤثر الوقف عل الإجراءات السليقه تناسل كل إجراء تم صحيحاً فإنه يبقى

التي أمر بها القاضي قبل حصول الوقف، ويمكن السير فيها دو: تم فحك فقع بالما

هو تأجيل السير في الدعوى إلى أمدٍ بقرارٍ من المحكمة (قاضي الدعوى) من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم لسبب يقتضي ذلك.

أقسام وقف الخصومة من جهة اتفاق الخصوم عليه أو أُمْرِ المحكمة به:

ع ينقسم من هذه الجهة قسمان، هما: و تلومت الدوري الدوري المعالية عماني هما: و عليه من هذه الجهة والمعالمة و

الأصليَّة فإنَّ ما حكم فيه من الدعوى المستعجلة عُرى عليه مواعيد : وقافتانا فقولًا - ١ كم

والمرادبه: وقف سير الخصومة إلى أمدٍ باتفاق الخصوم، وإقرار المحكمة لهم.

وقد تناولته المَادَّة الثانية والثمانون. أا يَ قَمْ يَقَالَ لَيْهَا بِلَا يَ صَفَّا مَا يَا عِنْ لَا المُحْمَع

٢ ـ الوقف القضائى:

والمراد به: وقف سير الخصومة بناءً على قرارٍ من المحكمة (قاضي الدعوى) من تلقاء نفسها لمقتض شرعيّ.

وقد تناولته المادة الثالثة والثمانون.

آثار وقف الخصومة:

متى أوقفت الخصومة فإنّ جميع الإجراءات المتعلّقة بها تتوقّف من المواعيد وغيرها، وأيّ إجراء يتمّ خلال مدّة الوقف فإنه باطل سواء أكان الوقف اتّفاقيًّا أم قضائيًّا. ولا يؤثر الوقف على الإجراءات السابقة له، بل كلّ إجراء تمّ صحيحاً فإنه يبقى كذلك، ومن ذلك ما انعقد سببه صحيحاً ولم يحتج إلى حضور الخصمين كإجراء المحاسبة التي أمر بها القاضي قبل حصول الوقف، ويمكن السير فيها دون حضور الخصمين.

وفي المادة الثانية والثانين: أنه لا يكون للوقف الاتفاقي أثرٌ في أيّ ميعاد حتمي (لازم) قد حدّده النِّظام ورتب على عدم مراعاته جزاء إجرائيًّا سواء تعلّق الميعاد بالإجراء أو الموضوع، كأنْ تكون الدعوى مشتملةً على طلبٍ أصليًّ في الموضوع وطلبات في الأمور المستعجلة، فصدر حكمٌ في الدعوى المستعجلة واتفق الخصان على وقف الدعوى الأصليَّة، فإنَّ ما حكم فيه من الدعوى المستعجلة تجري عليه مواعيد التمييز ولا تتوقف _كا في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _..

وهكذا لا يؤثر الوقف في المواعيد المُقرَّرة في الشرع، مثل: مدة الإيلاء، والمدة المحددة لَنْ فُقِدَ وغالبه الهلاك وهي أربع سنين.

والراه به: وقد مي الحسومة # 1 عل # ر من * مكمة (قامي الدعوى) مي تلفياء

To see her this florid, may be

عتى أوقعت الحصومة فإن جميع الإجراءات المتعلّقة جا تتوقّف من المواعب وغيره. [[جواء بعد خلال مدّة الوقف فإنه باطل سواء أكان الوقف اثناتيًا أم قضائيًا.

حكم الوقف الاتفاقي للخصومة، وشروطه، وآثار تجاوز مدَّته: ﴿ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ

وعلا والمعالم والمنطا المعامل المادة الثانية والثمانون متعالية لاحتلام والمسطاء المعا

يجوز وقف الدعوى بناءً على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة اتفاقهم، ولا يكون لهذا الوقف أثر في أيّ ميعاد حتمي قد حدده النّظام لإجراء ما.

وإذا لم يعاود الخصوم السير في الدعوى في العشرة الأيام التالية لنهاية الأجل عُدّ اللَّدعِي تاركاً دعواه.

الشّرح:

حكم الوقف الاتفاقي للخصومة:

تُبيِّنُ هذه المَادَّة الوقف الاتفاقي بين الخصوم عن سير الدعوى، وأنَّه جائز بينهم؛ لغرضٍ لهم يحققونه من محاولة صلحٍ ونحو ذلك، وعلى القاضي إقراره إذا لم تَزِدْ مدة الوقف هذه على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة له.

شروط الوقف الاتفاقي: لله ينه لعلم يامه وبوياه أن النموي ١٤٠٤ تا الله السبب علامة

ومما تقدم يُعْلَمُ أَنَّ للوقف الاتفاقي شرطين: ﴿ عَلَمُ مُعَالِمُ مُعَالِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلَمُ

١_أَنْ يكون باتفاق الخصوم جميعاً، فلا يصحّ أَنْ ينفرد به أحدهم.

٢_ أَلاَّ يزيد على ستة أشهرٍ ابتداءً من تاريخ إقرار المحكمة له، وإذا أراد الخصوم تعجيله

قبل تمام الأشهر الستة فلهم ذلك؛ لأنَّ وقفه كان لصالحهم وبناءً على طلبهم، فإذا عدلوا عن ذلك ساغ، وهكذا إذا رأى القاضي أنْ لا مصلحة في الوقف جاز قطع الوقف بطلب أحد الخصمين، وذلك كما في الفقرتين الثانية والثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

آثار تجاوز مدّة الوقف الاتفاقي: من محل علما المحدود عمد المحدود عمد المحدود عدد المحدود المحدود

تُبِيِّنُ هذه المَادَّة أَنَّ الخصوم إذا لم يعاودوا السير في الدعوى في العشرة أيام التالية لنهاية الأجل عُدَّ المُدَّعِي تاركاً لدعواه، فتُشْطبُ، على أنه إذا حضر المدعى عليه وطلب عدم شطبها والحكم في موضوعها وَجَبَ سماع طلبه إذا كانت الدعوى صالحةً للحكم فيها _كما في المادتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين _..

تدوين الاتفاق على وقف الدعوى وإفهام الخصوم بمدّته وأثر تجاوزها:

متى أوقف القاضي الدعوى بناءً على اتفاق الخصوم وجب تدوين اتفاقهم في محضر القضيَّة وإفهامهم بمضمون هذه المادة ـ كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ـ من كون الإيقاف المدة المحدِّدة فقط والتي لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقراره من المحكمة وأنهم إذا لم يعاودوا السير في الدعوى في العشرة أيام التالية لنهاية الأجل عُدَّ المدعي تاركاً لدعواه وأنها تشطب، مع العلم بأنه إذا صادف آخر يوم من المهلة المحدّدة بعشرة أيام عطلةً رسميَّة فإن الأجل يمتد إلى أول يوم عملٍ بعدها وفق المادة الثالثة والعشرين.

وقف الدعوى أكثر من مرّة: المالية المناكا من المالية المالية ومعتدلات

في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه يجوز وقف الدعوى أكثر من مرّة حسب الشروط المقرّرة للوقف الاتفاقي المارِّ ذكرها ما لم يترتّب على ذلك ضررٌ على طرفٍ آخر.

أسباب الوقف القضائي للخصومة، واستئنافُ السير فيها بعد ذلك:

المعقال يتعتقا كالرجة لقال كالآن والمادة الثَّالِثة والشَّانون وحالمًا عجا رَجْهُ مِا تَطَلَقُ وَاللَّهُ

إذا رأت المحكمة تعليق حكمها في موضوع المدعوى على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم فتأمر بوقف الدعوى، وبمجرد زوال سبب التوقف يكون للخصوم طلب السير في الدعوى، قال ما المدعوى على المدعوى ا

تمضّع عن ذلك عند قيام السب الموجب للذلك، ومنها الأصباب المذكورة في المناح الله المساب المذكورة في المناح الله المست

أسباب الوقف القضائي للدعوى: " المحمد الله ملك على التعامل إلى ولف يعمر موسطال

سبق في التمهيد بيانُ المراد بالوقف القضائي للخصومة، وأنه وقف سير الخصومة بناءً على قرارٍ من قاضي الدعوى من تلقاء نفسه لمقتضٍ شرعيّ.

وللوقف القضائي للدعوى أسبابٌ، منها ما وَرَدَ في هذه المادة، ومنها ما قرّره الفقهاء، وهي كما يلي: عصما مسمون على عالم على الما المادة، ومنها ما قرّره الفقهاء،

١ ـ أن يتوقف الحكم في موضوعها على الفصل في مسألةٍ أخرى:

تتناول هذه المَادَّة أحد أسباب الوقف القضائي الذي تأمر به المحكمة، وتُبيِّنُ بأنَّ المحكمة متى رأت تعليق حكمها في موضوع الدعوى على الفصل في مسألةٍ أخرى يتوقف عليها الحكم فإنَّها تأمر بوقف الدعوى حتى الفصل في المسألة الأخرى.

والمراد بتعليق الحكم في موضوع الدعوى: وقف السير فيها وقفاً مؤقتًا؛ لتعلَّق الحكم فيها

على الفصل في قضيَّةٍ مرتبطةٍ بها سواء أكانت القضيَّة المرتبطة لدى قاضي الدعوى أم غيره _ كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

مثال ذلك: لو دفع أحد الخصوم بدفع مؤثر في الحكم وكان القاضي لا يختص بالفصل فيه؛ لكونه خارجاً عن اختِصاصه الولائي، فيوقف الدعوى حتى الفصل في الدفع.

٢_طلب الردّ والتنحّي: __ المن ع حدو دو وهما الفقير والع وعلما لجله ملايد

لأحد الخصوم طلب ردّ القاضي عن سماع الدعوى، كما إن للقاضي من تلقاء نفسه تنحّيه عن ذلك عند قيام السبب الموجب لذلك، ومنها الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين من نظام المرافعات الشرعيّة، فإذا حصل طلب لردّ القاضي أو تنحّيه وَجَبَ وقف السير في الدعوى حتى الفصل في طلب الردّ ـ كما في الفقرة التاسعة من اللائحة التنفيذيّة للمادة الثانية والتسعين ـ.

٣- إذا طعن الخصم في ورقة مقدّمة للإثبات: من المراج معلل معلل على الما

إذا طعن الخصم في ورقة مقدّمة للإثبات بالتزوير تعين سير الدعوى الفرعيّة في التزوير في تحقيقها والتثبّت منها، فتُوقف الدعوى الأصليّة في الموضوع حتى انتهاء الدعوى الفرعيّة في الموضوع الأصليّة الدعوى الفرعيّة في التزوير ما لم يكن هناك ما يسوّغ السير في دعوى الموضوع الأصليّة لاستكال جوانب أخرى منها - كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة للادة التاسعة والأربعين بعد المائة، ونصّها: «يترتب على دعوى التزوير وقف السير في الدَّعوى حتى انتهاء التحقيق ما لم يكن للمُدَّعي دليل آخر يثبت دعواه» -.

إذا تَعَلَّقَت الدعوى بشخص يجب إدخاله فيها، فإنْ كان حاضراً وجب طلبه وإدخاله، وإنْ كان غائباً وأمكن حضوره في مدّة مناسبة فإنَّه ينتظر، وتوقف المرافعة حتى يحضر، ويستأنف السير فيها.

ومثاله: ما ذكره الفقهاء من أنّه إذا ادعى الغرماء على مفلس مالاً بيده، فدفع بأنّه لرجل سمًّاه، وأنّه وكيله أو عامله، فإنّ المقرّ له إذا كان حاضراً يدخل في الدعوى ويسأل عن ذلك، فإنْ صادق المفلس حلف للغرماء، وإنْ كان غائباً أُقرّ المال بيد المفلس حتى يحضر المقرّ له ويدخل في الدعوى ويسأل عن ذلك (۱)، فتوقف الدعوى حتى حضور الغائب ما لم يجهل مكانه وعنوانه أو تطول غيبته ولا يمكن تبليغه بالدعوى فإنّ القاضي يسمع الدعوى على الغائب في مواجهة المفلس.

ه_إذا لم يستجب المدعي لإجراء معين يتطلبه السير في الدعوى ولا يتم إلا من قِبَلِه:
 مثاله: إذا كانت الدعوى تستدعي أوراقاً محاسبيَّة بيـد المُـدَّعِي، وطلب منه القاضي
 تسليمها إلى المحاسب، فامتنع، فإنَّ القاضى يوقف الدعوى حتى استجابته.

أما لو كان الممتنع من ذلك المُدَّعَى عليه لم توقف الـدعوى وعُـدَّ نـاكلاً وقُضِيَ عليه بالحَقّ المُدَّعَى به.

وقد ذكر الفقهاء وقف الدعوى جزاءً للمُدَّعِي إذا لم يستجب لإجراءٍ يتطلّبه السير فيها،

⁽١) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٢/ ٢٨٨. ﴿ إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

يقول ابن فرحون (ت: ٧٩٩هـ): «وما ذكره القاضي عياض في المدارك من تأجيل هارون ابن حبيب فيها شهد به عليه ونُظرَائِه لم يكن تأجيلهم الشهرين وأكثر مما وقع في الشهود، وإنَّما كان عقوبةٌ»(١).

وهذا مما يجري عليه العمل.

ومن ذلك: ما جاء في المادة الخامسة والعشرين بعد المائة من جواز وقف الدعوى حتى إيداع أجرة الخبير إذا لم يودعها الخصم المكلّف بإيداعها في الأجل المحدّد ولم يودعها الخصم الآخر، ونصّها: «إذا لم يُودِع الخصمُ المبلغَ المكلف بإيداعه في الأجل الذي عيّنته المحكمة جاز للخصم الآخر أنْ يقوم بإيداع هذا المبلغ دون إخلال بحقّه إذا حكم له في الرجوع على خصمه، وإذا لم يُودِع المبلغَ أيُّ الخصمين وكان الفصل في القضيَّة يتوقف على قرار الخبرة فللمحكمة أَنْ تُقرِّر إيقاف الدعوى حتى إيداع المبلغ».

٦- انتظار موكّل غائب قُرُبَ حضوره حتى يُحلف: الله المعالمات من المالية والمعالمات

إذا ادَّعَى وكيل عن موكله بحق على آخر، فاعترف المُدَّعَى عليه بالحق، أو ثبت عليه ببينة لكنه دفع بأنَّ موكل المُدَّعِي قد أبرأه من الحق أو أنَّه قد قضاه ولا بَيِّنة له، وطلب يمين موكل المُدَّعِي على ذلك، فإنْ كان حاضراً أُحْلِف، وإنْ كان غائباً غيبة بعيدة حكم بالحق، وله اقتضاء اليمين من الغائب بعد قدومه، وإنْ كان غائباً غيبة قريبة انتُظِرَ قدومه، فتوقف الدعوى المدة المناسبة؛ لانتظار قدوم الغائب وتحليفه (٢).

⁽١) تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ١/ ٢٠٥.

⁽٢) المبسوط ٢٦٠/ ١٤٠، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٧/ ٢١٥، للدُّرَر المنظومات في الأقضية والحكومات ٣٠٢، الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف ٥/ ٣٨٨، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٢/ ٣٠١.

مجلس الحكم، وقد يحصل ولكن لم يحصل أثناء السير في الدعوى المتعلّقة بالواقعة المقرّ بها، بل أثناء السير في دعوى أخرى أو بدون دعوى. المن مدال و المدال المدال

الإقرار غير القضائي لا يكون حجةً بنفسه، بل إِنَّ للقاضي طلب إثباته بالبَيِّنَة الشرعيَّة عند إنكار الخصم له، كما إِنَّ له تقديرَ إعماله قبولاً وردًّا عند ثبوته لدى القاضي ببيّنة أو غيرها _ كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

وقد سبق بيان سلطة القاضي في تقدير الإثبات وقبوله في شرح المادة التاسعة والتسعين.

يه علَّة تضعف العمل به أو قامت فر *ن تعار * م يقو * بن القيّم (ت: ٢٥٧هـ): ولم يزل

خلاف الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفرامة والامارات، فإذا ظهرت لم يفسه

وقد سبق معضلاً تقلير القاضي للأنعل بشبجة الإثبات في شرح المادة الناسعة والتسعين

اللها: الإقرار في القضائي (العادي):

مو الإقرار اللي اخطر فيه شرط مي شروط الاقد إذ القضائد آذف الذك كا ف

عَرِهُ اللَّهُ مِنَ اللَّامِنَ السَّفِيلَيَّةَ عَلَمُ اللَّهُ ، فهو الذي لا يُصل أمام قاضي السمرى في

⁽¹⁾ Signar Harry & many thing The 21 + 21 + 2000 by the trans the Throw The Tar. the of thing The 1 + 24 + 1 .

وعليه، فإنَّ القاضي يضرب المهلة للعنّين، وتُوقف الدعوى خلالها، وبعد المهلة يستأنف السَّيْر في الدعوى.

استئناف السير في الدعوى بعد وقفها القضائي: على المال المسلم المسلم المستئناف السير في الدعوى بعد وقفها القضائي:

الوقف القضائي معلّق على سبب، فمتى زال السبب فللخصوم طلب السير في الدعوى، فيبلّغ الخصم المطلوب بالحضور طبق الأحوال المقرّرة في الباب الأول، ومن ذلك ما ورد في المواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة، وطبقاً لمُدَد المواعيد المقرّرة في المادة الأربعين.

شكل أمر الوقف:

إذا أمر القاضي بوقف الدعوى حسب المادة محلّ الشرح أو رفض طلب الخصوم وقفها - فإنه يُصْدِرُ قراراً بذلك، ويعامل من لم يقنع بقواعد التمييز، وذلك كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

وقف ميعاد الاعتراض بالتمييز أو التاس إعادة النظر، وأحواله:

بيّنت المادة السابعة والسبعون بعد المائة بأنه يوقف ميعاد الاعتراض في أحوال، هي:

أ_موت المعترض.

ب _ فَقْد أهليَّة المعترض للتقاضي.

جــزوال صفة من كانت تُبَاشرُ الخصومةُ عنه.

وسيأتي لذلك مزيد بيان في موضعه عند شرح المادة المذكورة.

* * *

حجيَّة الإقرار القضائي، وشروطه: الله قيالنا عَلَقْهُ اللَّهِ مِنْ مِهِ مِنْ عَلَيْكُ اللَّهِ اللَّهُ

الاستعواب دون جور ولم يكن يه قاللا ععد تعدا با ة قالما ي ناكلاً واجرى ما ياز و شر عاد.

إقرارُ الخصم عند الاستجواب أو دون استجوابه حجةٌ قاصرةٌ عليه، ويجب أَنْ يكون الإقرار حاصلاً أمام القضاء أثناء السّير في الدعوى المتعلقة بالواقعة المقرّبها. الله الله الشرح: المسلمان ال

والمنام الإقرار من جهة حصوله عند القاضي أو غيره: المسلم عند القاضي أو غيره:

يظهر من هذه المادة أن الإقرار ينقسم قسمين، هما: عبد له العام المعد من يعلم

١- الإقرار القضائي، وهو المراد في هذه المادة له الله المحال معلما مدا

ما تقرَّر سابقاً من أثار هم عند التخلُّف عن الحفس للديثانيقا بيفي اليقاليا ٢٠٠٠

الإجابة عليه مع الحضور، أما كُلَّفُ اللهم عن الحضور للإجابة عن الزليد لينا لهنيبناء من

ود أوّلاً: الإقرار القضائي: الروحال على نصمه إلى قده اسال من وسعال قدوله المعالما

الإجابة على الدعوى يُعَامَلُ وفق المادة الرابعة والستين ، كما في الفقرة الأول: مفي بعقاد أحدة

عُرِّفَ الإقرار القضائيّ في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة بأنه: ما يحصل أمام قاضي الدعوى أثناء السير فيها متعلِّقاً بالواقعة المقرّ بها.

ب_شروطه:

تبيّن هذه المَادَّة بأَنَّ الإقرار القضائي هو ما تحقق فيه شرطان، هما:

الفصل الثاني انقطاع الخصومة

664

- المراد بانقطاع الخصومة.
 - · الفرض من شرعية الانقطاع.
 - أسباب انقطاع الخصومة، ووقتها.
- منة بهؤ الدعوى للحكم حال الانقطاع.
 - « أثار انقطاع الخصومة، ووقتها.
 - استناف السير في الدعوى بعد انقطاعها، والاستمرار فيها عند قيام
 سيب الانقطاع.

آثار التخلف عن الحضور للاستجواب أو الامتناع عن الإجابة على الاستجواب:

و الله و الله الله و الله

إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بدون عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة دون مُبَرّرٍ فللمحكمة أَنْ تسمع البَيّنَة وأَنْ تستخلص ما تراه من ذلك التخلّف أو الامتناع. الشّرخ: عند الله على المناه المناه على المناه المناه على ال

آثار التخلّف عن الحضور للاستجواب أو الامتناع عن الإجابة على الاستجواب: قد يتخلّف المتوجّه عليه الحضور للاستجواب عن ذلك بعد دعوته للاستجواب بدون عذرٍ مقبول، كما إنه قد يحضر ولكن يمتنع عن الإجابة دون مبرّر، ففي كلتا الحالين تبيّن هذه المَادَّة أثرين، هما:

١ ـ سماع البينة عليه:

فإذا تخلّف الخصم عن الحضور للاستجواب من دون عذرٍ مقبول أو امتنع عند حضوره عن الإجابة على الاستجواب دون مسوّغ فإنّه يكون ناكلاً عن الاستجواب ويسمع القاضي _ ناظر الدعوى _ البَيّنة من شهادةٍ وغيرها إِنْ كان ثمّ بَيّنة ويقضي بموجبها.

٢_استخلاص القاضي ما يظهر له من التخلّف أو الامتناع:

للقاضي أنْ يستخلص ما يراه ويظهر له من تخلف المستجوب عن الحضور بعد طلبه أو امتناعه عن الإجابة على الاستجواب من دون مسوّغ فيَعُدَّه ناكلاً عما امتنع من الإجابة عنه

أسباب انقطاع الخصومة:

إذا لم تكن الدعوى قد تهيّأت للحكم في موضوعها فإِنَّها تنقطع إذا حدث لها سبب من أسباب الانقطاع.

أسياب القطاع الخصومة، ووقتها،

وتُبيِّنُ هذه المَادَّة أسباب الانقطاع في سَيْر الدعوى على سبيل الحصر، وهي ثلاثة أسباب، وكُلِّها أسباب مُقَرَّرة عند الفقهاء، وهي:

١١- وفاة أحد الخصوم: ق أ تعجم ال مقالة بالدال والقد التي عدا يحدا الله

إذا مات أحد الخصوم من مُدَّعٍ أو مُدَّعَى عليه انقطع سَيْر الدعوى ووجب توقّفها حتى استيفاء ما يلزم لهذا الانقطاع، ثم مواصلة السَّيْر في الدعوى؛ لأَنَّ الوارث قائم مقام المورّث في الدعوى باستنابة الشرع (۱)، والوارث يَتَلَقَّى عن المورث حقوقه الموروثة ولوكانت خيار عيبٍ أو غبنٍ أو تدليس (۱).

وقد قرَّر الفقهاء بأَنَّ مما ينتقل إلى الورثة من الحقوق المحاكماتُ المتعلقة بالمال (٣٠). كما قَرَّرَ أهل العلم بأَنَّه «يُقْضَى على الوارث ببَيِّنَةٍ قامت على مورثه» (١٠).

فوفاة أحد الخصوم سبب لانقطاع الدعوى بحيث يستأنف السير فيها لدى المحكمة التي نظرت فيها بعد استيفاء ما يلزم لسيرها، ولا تُلْغي وفاة أحد الخصوم الإجراءات السابقة

⁽١) الفواكه البدريَّة في البحث عن أطراف القضايا الحكميَّة ٤٤-٩٧، ملخص كتاب الأصول القضائيَّة في المرافعات الشرعيَّة ٥٠.

⁽٢) القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة ١٠٨، القواعد في الفقه الإسلاميّ ٣١٥.

⁽٣) كتاب القواعد ٤/ ١٨٧. . في من من الله عليه يعلم المناه الله القواعد ٤/ ١٨٧.

⁽٤) المجاني الزهريَّة على الفواكه البدريَّة ٦٥.

استجواب المعذور من الحضور لدى قاضي الدعوى: ومن الحضور لدى قاضي الدعوى:

عيداً عن إذ عدو والمراق المَادّة الثّانِية بعد المائة عدو خلالم عن وأد وعدا المائة

إذا كان للخصم عذرٌ مقبول يمنعه من الحضور بنفسه لاستجوابه ينتقل القاضي أو يندب مَنْ يثق به إلى مَحَلّ إقامته لاستجوابه، وإذا كان المستجوب خارج نطاق اختصاص المحكمة فيستخلف القاضى في استجوابه محكمة مَحَلّ إقامته.

الشّرح:

أحوال استجواب المعذور من الحضور لدى قاضى الدعوى:

إذا تقرر استجواب شخص وتعذر حضوره لعذرٍ يمنعه من ذلك يُقدّره القاضي من مرض ونحوه - كما في اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة - فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون مقيهاً داخل نطاق اختصاص محكمة قاضي الدعوى:

ففي هذه الحال يتمّ استجوابه بأحد طريقين، هما:

أ_ينتقل قاضي الدعوى للمعذور.

ب _ يندب قاضي الدعوى مَنْ يثق به _ من ملازمٍ قضائيٌّ أو كاتبٍ أهلٍ _ إلى مَحَلَّ إقامة المعذور لاستجوابه.

الحال الثانية: إذا كان المستجوب يقيم خارج الاختصاص المكاني للمحكمة: ففي هذه الحال يستخلف قاضى الدعوى مَنْ يستجوبه من القضاة في محكمةِ مَحَلّ إقامته. تحت التصفية أو الحراسة ومُنِع من المخاصمة فيه فليس له المخاصمة فيه؛ إذ قد حُظِر عليه من الدعوى في هذا المال؛ لتعلّق حقوق الآخرين به _ كما يجري به العمل _.

٣ ـ زوال صفة النيابة عَمَّنْ كان يباشر الخصومة عنه: ٢٠ الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله

إذا زالت صفة النيابة عن الولي الذي يخاصم عن الصغير والمجنون ونحوهما وذلك بتغيّر حال الخصم الأصلي من صِغَرٍ أو جنون إلى بلوغ الصغير وعقل المجنون مع جواز تصرّفها _ فإنه قد قام به سبب الانقطاع بزوال صفة النيابة لا بالبلوغ ولا عقل المجنون وجواز تصرّفها، ووجب على الوليّ ترك الولاية لانقطاع الخصومة.

لكن لو بادر المكلف من صغير بَلغ ومجنون عَقَلَ وباشر الخصومة بنفسه أو بوكيله بعد استكهال ما يجب من إثبات ذلك لم تنقطع الخصومة (١)، وكذا إذا سَكَتَا بعد تكليفها فلم يُخْبرا القاضي (ناظر الدعوى) بحالها واستمرّ الولي في مباشرة الخصومة عنها فإنها لا تنقطع؛ لأن الولي عليها أصبح وكيلاً عنها بسكوتها عن إبلاغ المحكمة بحالها، والسكوت إذا انطوى على تغرير أو ضرر بطرف آخر صار دليلاً على الرضى؛ لقول النبي والسكوت إذا ضرر ولا ضرار "(١)، ولما تقرّر في القواعد الشرعيّة من أن «السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان» (١).

may regard morning the property of the last of the second of the last of the l

⁽١) أدب القاضي لابن القاصّ ١/ ٢٤٤، دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٩٨.

⁽٣) انظر هذه القاعدة وشرحها في: المدخل الفقهيّ العامّ ٢/ ٩٧٣، كتابنا: «توصيف الأقضية في الشريعة الإسلاميَّة» ٢/ ٢٤٩ـ٢٤٧.

كرد عن على قاعي الدعرى وفق المادة السعين من هذا ال: بقختسلا مصكا بالصحا

ألموه بساله به الما والمستقد المادة الأولى بعد المائة على المائة

للمحكمة أَنْ تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب خصمه إذا رأت المحكمة حاجةً لذلك، وعلى مَنْ تقرر المحكمة استجوابه أَنْ يحضر الجلسة التي حددها أمر المحكمة.

الشّرح:

هذه المَادَّة تتعلق بحضور الخصم المستجوب إلى المحكمة، فتُبيِّنُ المادة في ذلك أمرين، هما: ١ ـ من يأمر بحضوره.

٢_ حكم حضوره متى طُلِبَ.

وبيان ذلك في العنوانين التاليين:

الآمر بحضور الخصم المستجوب:

الأمر بحضور الخصم لاستجوابه يتم من قِبَلِ المحكمة سواء أمرت بـذلك مـن تلقاء نفسها، أم أمرت به بناءً على طلب أحد الخصـوم إذا اقـتضى الحال ذلـك ورأت المحكمة حاجةً لاستجواب الخصم الآخر.

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه إذا طلب الخصم استجواب خصمه ولم تر المحكمة حاجةً لذلك فيُدَوَّنُ طلبه في الضبط ويرده ويبيِّن السبب.

تعدّد الخصوم وقيام سبب الانقطاع بأحدهم: العلمال في معها والمقال حج وه

إذا تعدد الخصوم وقام سبب الانقطاع بأحدهم فإن الدعوى تستمر في حقّ الباقين، ما لم يكن موضوع الدعوى غير قابلٍ للتجزئة فتنقطع الخصومة في حقّ الجميع - كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة -.

فمثلاً: إذا كانت الدعوى مقامةً من عدّة أشخاصٍ في مبلغ ماليٍّ مشترك بينهم، ثم مات أحدهم _ فإن الدعوى لا تنقطع، ويستمرّ الباقون في المطالبة بنصيبهم.

ولو كانت الدعوى لعدّة أشخاص على شخص لقسمة عقارهم المشاع، ثم تـوفي أحـد المدعين ـفإن الدعوى تنقطع ليقوم خَلفُه مقامه، وإذا لم يقم أحدٌ فتستأنف الـدعوى مـن غير حضوره.

مانع انقطاع الخصومة:

تبيّن هذه المَادَّة أَنَّ القضيَّة إذا كانت قد تَهَيَّأَتْ للحكم بسماع أقوال الخصوم وبَيِّناتهم ومناقشتها واستيفاء ما يلزم للحكم فيها بحيث قُفِلَ باب المرافعة وفقاً لما يأتي في المادة الخامسة والثمانين - فإنَّ سَيْر الخصومة لا ينقطع، بل يحكم القاضي فيها.

جريان تعليهات التمييز على الحكم في الدعوى المتهيئة له: ﴿ إِهِ الْمُلْمُ وَهُ وَ لَعَالُمُونِ وَ الْعَالِمُ

إذا حكم القاضي في الدعوى - التي تهيّأت للحكم قبل حصول سبب الانقطاع - فيطلب خَلَفُ من قام به سبب الانقطاع لإبلاغه بالحكم وأخذ قناعته بالحكم أو عدمها، فإن لم يحضر فتُجْرَى على الحكم تعليهات التمييز، ومنها: إبلاغ خَلَفِ من قام به سبب

التوكيل، وإذا دعت الحاجة إلى مناقشة وكيل الدعوى واستجوابه لم يصحّ ذلك إلا في حدود وكالته، فإن مَاطَلَ في الإجابة عن ذلك فللقاضي منعه من الوكالة وطلب الأصيل للاستجواب وإتمام المرافعة _ كما في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيّة للمادة المائة من هذا النظام _.

وغير الخصم - من مدّع ومدعى عليه ومتداخل - ممن ليس له مصلحة في الدعوى لا يشمله هذا الاستجواب وأحكامه المذكورة في هذا النظام، وإنها يجوز مناقشته على سبيل الاستيضاح أو الشهادة إذا أدّاها على هذا الوجه.

وإذا كانت المرافعة قائمة وتخلّف بعض المطلوب استجوابهم بعد تبليغهم فيجوز استجواب الحاضر منهم - كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة -.

يه إلا عصوات إلى الخصر في الدعوى من أصبل أو مدد: بالوجنساكا بالك

يطلب الاستجواب أحدُ جهتين:

أ_قاضي الدعوى من تلقاء نفسه، فله استجواب مَنْ يكون حاضراً من الخصوم عند الاقتضاء من تلقاء نفسه ولو لم يطلب ذلك أحد الأطراف في الدعوى، كما له طلب حضور من يرى استجوابه من الخصوم، ويبلّغ حسب الأصول الإجرائيّة للتبليغ.

ب _ أحد الخصوم، فلكلِّ واحدِ من الخصوم _ من مُدَّع أو مدعى عليه أو داخلِ أو مُدْخَلٍ _ أَنْ يطلب من القاضي استجواب خصمه الحاضر، ثم القاضي يأذن له بذلك إذا رأى وجاهة طلبه.

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن استجواب أحد الخصوم للآخر

صفة تهيّؤ الدعوى للحكم حال الانقطاع: هله منا ممال علما معمد والعقالا

ومساله فلما الم المال المع وحد المادة الخامسة والثمانون الم كالفي واللله علمهم المستعال

تُعد الدعوى مُهَيّاة للحكم في موضوعها إذا أبدى الخصوم أقوالهم وطلباتهم الختاميّة في جلسة المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع. وهذا المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع. وهذا المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع. وهذا المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع.

هذه المَادَّة مُتَمَّمَةٌ لما في المادة الرابعة والثمانين والتي جاء فيها ما نَصُّه: «إذا تَهَيَّاتُ الدعوى للحكم فلا تنقطع الخصومة، وعلى المحكمة الحكم فيها».

فجاءت هذه المادة ـ الخامسة والثهانون ـ لتُبيِّنَ متى تكون الدعوى مُهَيَّاةً للحكم في موضوعها، فقرّرت بأن ذلك يكون إذا أبدى الخصوم أقوالهم وطلباتهم الختاميَّة في جلسة المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع، فسمع القاضي الدعوى والإجابة واستوفى جميع الدفوع والبينات ورصد ذلك كلّه لديه ولم يَبْقَ لدى الخصوم ما يرغبون تقديمه بحيث قُفِل باب المرافعة، وذلك كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

الدل إذا كالذائم ول التعليم ملكرة المحتراض * وغب * للم والا زوم دول ملكرة اعتراض.

شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي على، فقال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أُحْصِنْتَ؟ قال: نعم...»(١)، وقد مرّ هذا الحديث قريباً في مشر وعيَّة الاستجواب، والشاهد فيه هنا: اعتراف الرجل بالزنا ومؤاخذة النبي على له بهذا الإقرار وأمره برجمه، وإذا كان هذا في الحدود وهي تُدرأ بالشبهات فمن بابٍ أولى سائر الحقوق(٢).

وقد أجمع المسلمون على شرعيّة العمل بالإقرار في القضاء والحكم (٢٠). ١١ معمل

1 Kingle low of march 1 King the march at 1 hours and a second of facility lands

الله الحق الحق على مشروعيّة الأقرار والعمل به يُتطريق للإثبات".

، ومن السنّة: حديث أي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قـــال: فأنس رجدلٌ وســولُ الله وهــو لِ مجانب فتادات فضال: يا رسول الله إلي رئيث، فأعرض عنه حتى ردّد عليه آريم مرّات، فلتًا

⁽١) الأعلى في تلف الرسول الأسرار 1/ PVT و فقالتي أول النبي الذي المناب T\ PT () الأعديا، وهي يُحق قبت (1)

⁽٢) وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٤٥_٢٤٥. ويحملها ويستمار

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢/ ٣٧١، المغنى ٥/ ٢٧١. و قبال محالمال و تحديد المحدود المحدود

الخصمين، وعلى القاضي عند استئناف نظر الدعوى أن يتلوَ على الخصوم ما تَمَّ ضبطه _ كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «الانقطاع لا يؤثر على الإجراءات السابقة له»، وكذا الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للمادة السابعة والثمانين، ونصّها: «يستأنف القاضي نظر الدَّعوى من حيث انتهت إليه بعد تلاوة ما تَمَّ ضبطه على الخصوم» _، يعني: فلا يؤثر ذلك على الإجراءات السابقة التي تمت صحيحة.

وقت جريان انقطاع الخصومة:

إذا وقع الانقطاع جرى أثره من حين حصول سببه عَلِمَ الخصم بذلك أم لم يعلم، ولا يحتاج نفاذه إلى حكم به. من من من الما المساح الله والمساح الله علم الما يعلم، ولا

وهذا مما جاء في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للمادة الرابعة والثمانين في الأسباب بحصول الوفاة أو بفقد الأهليَّة، ونصّها: «انقطاع الخصومة بحصول الوفاة أو بفقد الأهليَّة يعتبر من تاريخ حصوله لا من تاريخ علم المحكمة بذلك».

the solid and the second secon

العالمة الانجور للناصي المنكر في التفيدًا أنه الانتطاع، وإذا حكم فيكور حكوم

لا يوار الانفطاع على الإجراءات السابقة لد، بل كيل إجراء تمثم صحيماً فإنه يشي المالان وهي دالك: ما المقد سيها صحيماً ولا بحتاج فيها إلى حضور التصمين، كيامراء الزوجين الستخراج أسباب الشقاق من الزوجين أو أحدهما بعد الكشف والنظر ومباحثة الزوجين (۱) ، فدل على مشروعيَّة استجواب الخصمين أو أحدهما من قِبَلِ القاضي لكشف غموض القضيَّة أو شيء من وقائعها وأوصافها المؤثرة في الحكم القضائي والعمل بنتائجه المتعلقة بالحكم.

كما يدلّ له من السنّة ما رواه أبو هريرة _ رضي الله عنه _ قال: «أتى رجلٌ رسولَ الله وهو في المسجد، فناداه، فقال: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه حتى ردّد عليه أربع مرّات، فلمّا شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي على، فقال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أُحْصِنْتَ؟ قال: نعم، فقال النبي على: اذهبوا به فارجموه»(٢).

فقد استجوب النبي على المدعى عليه المعترف بالزنا بها يكشف الواقعة ويوضحها، فقال للرجل المقرّ: «أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أُحْصِنْتَ؟ قال: نعم»، فدلّ على مشروعيَّة استجواب الخصم بها يكشف غموض القضيَّة أو يقرّر شيئاً من وقائعها

⁽١) المحلَّى ١٠/ ٨٧، الاختيارات الفقهيَّة من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٢٥٠، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٤، ٢٢، الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٧٦، العربي ١/ ٥٤٠، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٨/ ٣٢٢، ٣٢٨، ٢٢٨، ٢٢٨ كتابنا: «التحكيم في الشريعة الإسلاميَّة» ١٩١، ١٩٨.

⁽٢) متفق عليه، فقد أخرجه البخاري ٥/ ٢٠٢٠، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، ٢/ ٢٥٩٠، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة، باب لا يرجم المجنون والمجنونة، ٦/ ٢٥٠٠، وباب الرجم بالمصلى، ٦/ ٢٥٢٠، وباب سؤال الإمام المقرّ: هل أُحْصِنْت؟، ٦/ ٢٦٢١، كتاب الأحكام، باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حدٍّ أمر أن يخرج من المسجد فيتمام، وأخرجه مسلم ٣/ ١٣١٨، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا.

الدعوى في الجلسة المحدّدة فإن ذلك يُعدُّ استئنافاً للسير فيها، ولا تنقطع، ويستمرّ القاضي في نظرها، وهذا مما بيّنته هذه المادة والفقرة الثانية من لائحتها التنفيذيَّة، ونصّ ما جاء في اللائحة التنفيذيَّة: «إذا حصل الانقطاع قبل الجلسة المُحَدَّدة لنظر القضيَّة وحضر وارث المتوفى أو من يقوم مقام مَنْ فَقَدَ الأهليَّة أو مَنْ زالت عنه صفة النيابة وباشر الدَّعوى في الجلسة المُحَدَّدة _ فإن الدَّعوى لا تنقطع بذلك».

Nig:

استثناف السير ل الدعوى بعد انقطاعها:

أن على المائة أنه يستأنف السير في المدعوى بعد انقطاعها بناة على طلب احد المصوع وفي هذه الحال يتم التكليف بالحضور يتبليغ يتم حسب أصول الإحضار السابقة في المؤاذ المتعلقة بالإحضار الواردة في الأحكام العاقة من الباب الأول من هذا النظام، ومنها: المواذ الرابعة عشرة، واخامسة عشرة، والثامنة عشرة، وأن التبليغ يوينة سبب الأحوال إلى من بخلف من قام به سبب الانقطاع أو إلى خصعه الاخر.

أستمر إد السير في الدعوى عند قيام سبب الانقطاع:

إذا حصل مب الانقطاع قبل الجلسة المحددة لإجراء من إجراءات الدعوى من مناعها أو صباع ينتها ونحو ذلك وحضر خلف من قام به سبب الانقطاع من وارث الشوانيا أو ولي على فافد الأهليّة، أو القاصر بعد بلوغه، أو المجنون بعد إذا قد ويدائر



- التمهيد، ويتضفن: المؤاد باستجواب الخصوم، والأغرار، ومشرو عثنها.
- المسجوب، وطالب الاستجواب، وحضوره، دوقت الردّعل الاستجواب
- ا احضار الخصيم المستجوب.
- استجواب العذور بن الخضور لدى قاضي الدعوى.
- أثار التخاف عن الحضور للاستجراب أو الامتناع عن الإجابة على
 الاستجواب.
- حجة الإقرار القضائي، وشروطه.
- * الشروط العاقة للإقوار
- 10 Bette 1 Kingle.

النصل الثالث ترك الخصومة

الموارية

- · Helegill Hangai.
 - طرق ترك الخصومة، وحكم ترك المدعي إياها بعد إيداء المدعى عليه دفوعه.
 - · Michellemen.
- « ترك الدعوى توائره.
 - الفرق بين توك الدعوى، ووقف الحصومة، وانقطاعها، وتركها.

ومن ذلك: احترام حقّه في المطالبة بإجراءات الإثبات. (١٥٧٥) عنا وما الما

واحترامُ حقّ الدفاع يعني إتاحة الفرصة للخصم لإبداء حقّه هذا، فإن كان له وجهٌ شرعيٌّ حقّقه له القاضي، وإلا ردّ طلبه وأبان وجه الردّ في أسباب الحكم عند الاقتضاء (١٠).

وقد جاءت الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة مؤكدةً ذلك، ونصَّها: "إذا طلب الخصمُ إجراءَ أيِّ إثباتٍ ولم يقتنع القاضي بطلبه بعد اطلاعه عليه فَيُدَوِّنُ طلبَه في الضبط ولو لم يحققه».

الأصل أن إثبات صحّة الدعوى يكون من غير جهة المدعي، فلا يقبل من المدعي دليلٌ قد أعده هو؛ لأنه مدّع، فلا يكون مثبتاً لحقّ يدّعيه.

يقول ابن القيّم (ت: ٧٥١هـ): «القاعدة أن صحّة الدعوى يطلب بيانها من غير جهة المدعى مها أمكن»(٢).

احد إم القامي حق الحميم في الخالة بإلى المات الخيات:

وجوب احترام العاضي حق الدعاع للخصوم هو من القواعد الإجرائية الواسدة في فقينا"

⁽١) كتابنا: «المدخل إلى فقه المرافعات» ٢٥٨-٢٦٠. ١ يتواكل جوال إيطانة المتعاد ٧٠ والحمال المحتمي إله والكتار عيد (١٥)

⁽٢) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٢٠٣.

الخصومة، وترك الخصومة بعد إبداء المدعى عليه دفوعه، وذلك فيها يلي من عناوين: طرق ترك الخصومة:

تبيّن هذه المادة طرق ترك الخصومة، وهي: الله عقلها

١- تبليغٌ يوجّهه المُدَّعِي إلى خصمه يبيَّن فيه تركه للخصومة ويعطى للمحكمة نسخة منه. ٢- تقرير من المُدَّعِي لدى الكاتب المُخْتَصِّ - وهو الكاتب في مكتب المواعيد - بالمحكمة يبيِّن فيه تركه للخصومة.

وعلى الكاتب المذكور إبلاغ المدعى عليه بترك المدعي الخصومة عن طريق المحضرين -كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، وبَعْثُ نسخةٍ منها إلى قاضي الدعوى.

٣- بيان صريح في مذكرة تُقدَّمُ من المُدَّعِي لقاضي الدعوى تكون مُوَقَّعاً عليها منه أو من وكيله المصرّح له في وكالته بترك الخصومة - كما في المادة التاسعة والأربعين - مع وجوب اطّلاع خصمه عليها.

٤ إبداء طلب ترك الخصومة شفويًا في الجلسة، وتدوينه في ضبطها، وتوقيعه عليه.
 وفي كل الأحوال الواردة في الفقرات السابقة لا ينتم ترك الخصومة إلا بعد إشعار المحكمة وإبلاغ المدعى عليه _ كها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

كما يجب أن يدون طلب المدعي بترك الخصومة في دفتر ضبط القضيَّة ويقرّر القاضي أن المدعي قد ترك الخصومة ثم تُعاد المعاملة للجهة الواردة منها _ كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _. ل

فقد قَدَّم سليهان هنا القرينة الحاليَّة _ وهي شفقة الصغرى على الابن _ على اعترافها بالابن للكبرى، وقضى به للصغرى.

قال ابن القيم (ت: ١٥٧ه): «فأيُّ شيءٍ أحسنُ من اعتبار هذه القرينة الظاهرة، فاستدل برضى الكبرى بذلك وأنَّها قصدت الاسترواح إلى التأسي بمساواة الصغرى في فقيْد ولدها، وبشفقة الصغرى عليه وامتناعها من الرضى بذلك على أنَّها هي أمه، وأنَّ الحامل لها على الامتناع هو ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الأم، وقويت هذه القرينة عنده حتى قَدَّمَها على إقرارها، فإنَّه حكم به لها مع قولها: «هو ابنها»، وهذا هو الحقّ، فإنَّ الإقرار إذا كان لعلةٍ اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه»(١٠).

وقد ترجم الإمام النسائي (ت: ٣٠٣هـ) في السنن الكبرى على هذا الحديث بقوله: «الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبيّن للحاكم أنَّ الحَقّ غير ما اعترف به»(٢).

قال ابن القيم مُعَلِّقاً على هذه الترجمة: «فهكذا يكون الفهم عن الله ورسوله»(٣)، كما قال: «وهذا هو العلم استنباطاً ودليلاً»(٤).

فالقاضي يسعى جهده لإيصال الحقوق إلى أصحابها، ولا يحول بينه وبين ذلك شهادة أو إقرار إذا ظهر فيها الريبة.

⁽١) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٥، ٦، وفي المعنى نفسه انظر: إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ٤/ ٣٧٢.

⁽Y) 7/ TV3.

⁽٣) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٦. المراسل إلى عدة ١١٤ عدم عدا إلى المراسم ١٨٠٠ عدا ١٥٠٠ الم

⁽٤) إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ٤/ ٣٧١.

المدعى عليه قد عدل عن هذه الدفوع قبل تقرير المدعي ترك الخصومة، ومن الدفوع التي تمنع المدعى عليه بعد إبدائها من طلب مواصلة السير في الخصومة متى تركها المدعي ما يلي:

١- الدفع بعدم اختصاص القاضي بنظرها. الله على على معدا المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة ا ٢- الدفع بالإحالة إلى محكمة أخرى.

٣- الدفع ببطلان صحيفة الدعوى. المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل

وغير ذلك مما يدخل في الضابط السالف ذكره. يَ مِنْدُونِ عِيمُنَا تَسْمُ إِنْ مِنْكُ وَعِلْمُ السَّالِ

تعدد المدّعين وترك بعضهم الخصومة: عند الله المال بعال معرجه على المال

إذا تعدد المدعون وكانت الدعوى مما يمكن تجزئتها في موضوعها جاز لبعضهم تركها وتظل قائمةً في حقّ الباقين، وكذا إذا تعدد المدعى عليهم جاز للمدعي تركها عن بعضهم إذا كانت التجزئة ممكنة _ كها في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: "إذا تَعَدَّدَ المدعون وكانت الدَّعوى قابلةً للتجزئة في موضوعها جاز لبعضهم تركها وتظل قائمة في حق الباقين، وكذا إذا تَعَدَّدَ المُدَّعي عليهم جاز للمُدَّعِي تركها عن بعضهم إذا كانت الدَّعوى قابلة للتجزئة» _.

الكفيس المستخدمة المساول الألف ويناصح الأستكام ١/ ١٥ الطريقة المرضية في الإمبر إمان الشرصة على صفعت الإسلامة ممان المرافظات شرح منظي المضول من اسلامت سيّد الأعوار بالرجود و يقوية الاموس وي بين وليومة الإسلامية وقالون المرافعات المستخدمة والمصارف الإرواع (١١٠ الله سرعة المتعودة الكورية ١/ ١٥ و ١٠ و ١٠ و ١٠ و ١٠ .

موجباً لرد البينة، أو قد تتعارض البينات لديه بين إقرار وقرينة، أو شهادة وقرينة، ونحو ذلك من البينات، فعلى القاضي هنا الأخذُ بها كان أقوى دلالة من البينات ولو كان ذلك بتقديم قرينة قويّة على إقرار، أو برد قرار خبير، ونحو ذلك، لكن لا بُد في ذلك جميعه من تسبيب صحيح يبين فيه قوة ما أخذ به، ووهن ما عدل عنه، مراعباً أصول إعهال البينات وردها، ودفع التعارض بينها عند ظهوره، ويدل لذلك ما يلي(١٠):

1- قوله - تعالى -: ﴿وَاسَتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُو وَامْرَأَتَكَانِ مِمْن رَضَوْن مِن الشهادة قيداً على قبولها، وتقدير الرضى بها يرجع إلى اجتهاد القاضي قبولاً وَرَدًّا؛ طبقاً للقواعد المُقرَّرة شرعاً، يقول ابن العربي (ت: ٣٤٥هـ): «قوله: ﴿مِمَّن رَّضَوْنَ مِن الشُّهَدَآءِ ﴾ دليلٌ على تفويض القبول في ابن العربي (ت: ٣٤٥م): «قوله: ﴿مِمَّن رَّضَوْنَ مِن الشُّهَدَآءِ ﴾ دليلٌ على تفويض القبول في الشهادة إلى الحاكم؛ لأنَّ الرضى معنى يكون في النفس بها يظهر إليها من الأمارات عليه، ويقوم من الدلائل المبيَّنة له، ولا يكون غير هذا، فإنَّا لو جعلناه لغيره لما وصل إليه إلا بالاجتهاد، واجتهاده أولى من اجتهاد غيره... قال علماؤنا [يعني: علماء المالكيَّة]: هذا دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات على ما خَفِي من المعاني والأحكام»(١٠).

⁽١) كتابنا: «توصيف الأقضية في الشريعة الإسلاميَّة» ٢/١٥٥. المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلميّ

⁽٢) أحكام القرآن ٢/ ٣٣٦.

بحَقّ له على استقلال، فيكون مُدَّعِياً، ومنازعُه من طرفي الدعوى أو أحدهما مُدَّعَى عليه.

وعليه، فلو تركها المدعي فللداخل الأصلي في الدعوى طلب مواصلتها، وعلى المحكمة الاستجابة لذلك، وعليه فلا يتمّ ترك الخصومة إلا في حتّى تاركها، أما الداخل فحقّه قائمٌ، وعلى القاضي أن يستمرّ في نظر دعواه بناءً على طلبه.

ترك الدعوى، وأثره:

المرادبه: تخلّف المدعى عن مواصلة السير في الدعوى بعد البدء فيها بغياب ونحوه.

وأثره: شطبها، وهو رفع قيد الدعوى من الجلسات وعدم عرضها في الجلسات المقبلة، وللمدعي أن يطلب الاستمرار فيها بعد ذلك على تفصيلٍ سبق في شرح المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام.

أحوال ترك الدعوى: المحمد في له وعليه الله و درة به عال تنفيه الثاني و المحالة

المنافع تاركاً للدعوى في حالين: المنافع والمالية المالية المال

الحال الأولى: غياب المدعى عن جلسةٍ من جلسات المحكمة:

فإذا حُدّد للمدعي جلسة للخصومة ثم غاب عنها أو عن غيرها من الجلسات المقبلة من غير عذر تقبله المحكمة عُدَّ تاركاً لدعواه، ويجري شطبها على ما سبق تفصيله في شرح المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام.

الحال الثانية: عدم مواصلة المدعى دعواه بعد وقفها: الملك اله تعريب المالية الما

يجوز للمحكمة وقف السير في الدعوى بناءً على اتفاق الخصوم مدّة لا تزيد على سنّة أشهر،

٨ يقوم القاضي المُسْتَخْلَفُ بضبط الاستخلاف في ضبط الإنهاء، ويبعث بصورة مصدقة من الضبط إلى ناظر القضيَّة، وإذا كانت صورة الضبط ستبعث إلى خارج المملكة فتطبع. وهذا مما ورد ذكره في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

٩ ليس للقاضي المكتوب إليه التعرّضُ لثبوت الشهادة، أو نفيها؛ إذ إن ذلك راجعٌ إلى ناظر القضيَّة.

وما ورد في هائين الفقرتين (١٥) * مد جاء ﴿ الفقرة * ولى من اللائحة التنفيذية على المادة.

المان بشت ل على لفظ الإنابة من القاضي الكاتب إلى القاضي الكتوب إليه في سياع

السافة ولا بازم تسمية السنة، بل خالك متروك لاجتهاد القاضي

عُمْ يَعَمُّوا الْقَاعَيِ الْكَانَبِ الأَمْ عَلَا وَالْمَاقِينَةِ اللَّهُ وَمَا إِمَّا رَأَى وَلَكُ.

المسافقة أراد المشهود عليه حضور جلسة الاستخلاف فلم ذلك"، ويو فسح الفاني الما للغاض الكتوب البه ذلك.

الم المرابع المستخلاف من القاضي الكاتب، وأن يَصْدُر مستكدلاً عالمت المعاد، في مناب

لا القاضي الكاتب أن يطلبُ من القاضي الكتوب إليه تزكية البيّنة بعد سماع الشهادة، كن لا يعلّق ذلك على كون الشهادة موصلةً أو غير موصلة؛ لأنّ مرجع إيصال الشهادة صاحة السالقان الكات لا القاع الكتوب ال

⁽¹⁾ alexand 71/71.

المتنازع فيه بحيث يجوز له المطالبة به مستقبلاً في أيّ وقتٍ، وذلك كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة للهادة الثامنة والثهانين. معالمان قبالنا قبالنا في الدين المعالمة والثهانين.

وسيهد تحلف اللَّم من الحضور في أي جلسة من الجلسات _كم يتنت ذلك المادة الثالثة والشانية والثمانين _

ووقف الخصومة: هو تأجيل السير في الدعوى بناة على طلب الخصوم أو بقرارٍ من المستخدة إلى أمد أو بدون لسب يقتض ذلك.

ومنى زال الموجب استُؤيف السَّيُّ فيها ويُني على إجراءاتها السابقة.

والقطاع الخصومة: هو توقَّف تلقائل مؤقت لسَيُّ الدعوى وجوباً بسبب مُقُرُّو يقتضي

خَلَاتُ حَتِي استَيْفَاء ما بِلزم له ولا اختيار للقاضي ولا للخصم في تقديره.

مثاله: انقطاع النحوى بسبب وفاة أحد الخصوم.

ويستأنف السَّيْر فيها ويبني على إجراءاتها السابقة بعد تبيئتها للالك وتحريك أحد

وتوك الخصومة: تنازل اللَّذي عن الدعوى القائم نظرها أمام المحكمة دون إسفاط الحقَّ

الاستخلاف لسماع البينة:

عمليشوع بولفي لم تصبية ميه تشيرال المادة الثامنة والتسعون من أنه ما يعالم الم المه أنه موليه

٢- الشهادة على الإعسار بقوله: ١٤ مال له زائلاً عن حاجته من تقبوه، ولا عقبار، ولا

إذا كانت بَيّنَة أحد الخصوم في مكانٍ خارجٍ عن نطاق اختصاص المحكمة فعليها أَنْ تستخلف القاضي الذي يقع ذلك المكان في نطاق اختصاصه لسماع تلك البَيّنة.

الشّرح:

الشهادة ازيد من الناس بأنَّ الشيء القادل علك قد علك من فالمحتسالا عابلا

المراد بالاستخلاف في هذه المادة: كتابة قاضي الدعوى إلى قاضٍ آخر خارج ولايته لسماع بينة تُقِيم في نطاق اختصاص القاضي الثاني المكتوب إليه (المستخلَف).

وتبيّن هذه المَادَّة أَنَّه إذا كان لأحد الخصوم بَيِّنَة في مكانٍ خارج اختصاص المحكمة التي تنظر فيها الدعوى فإنَّ على القاضي - ناظر القضيَّة - بناءً على طلب صاحب الحَقّ في الإثبات أَنْ يستخلف القاضي الذي يقع المكان الذي تقيم فيه البيِّنَة في اختصاصه لساعها. وقد بُيِّنَتْ أحكامُ الاستخلاف - عند الفقهاء - مُفَصَّلَةً في كتاب القاضي إلى القاضي (1). إجراءات الاستخلاف في الاستعمال المعاصر:

أشيرُ هنا إلى إجراءات الاستخلاف _ كتاب القاضي إلى القاضي _ في الاستعمال المعاصر، وهي كالتالي:

⁽١) انظر ذلك _ مثلاً _ في: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٥٠٣ كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٦١.

الباب الثامن تتخي القضاة وزدهم عن الحكم

ونيه:

- · من القامي من نظر الدعوى، وأسابه.
- حكم قضاء القاضي حال منعا من نظر اللموى.
- وَدُ القَاضِي عِنْ نَظُرِ الله عِنِى، وأسبابه.
- امتناع القاضي عن نظر الدعوى، وإجراءات تنجيه عن نظر عا، والفصل ف ذلك.
- * وقت الرق وفوات طلبه.
- · إجراءات الخصم في طلب الرة.
- · أمر التنحية بطلب الخصيم وإجراءات صدوره، والمختصر بالفصل فيه.

وهناك ضوابط لإثبات النفي في الشهادة أُبيِّنُها في العنوان التالي. في المعنوان التالي. في الشهادة:

إذا كان النفي منضبطاً ومُحَدَّداً ومحصوراً جَازَ إثباته بالشهادة، ويظهر ذلك في صور ترجع إلى ضابطين، وبيانها وأمثلة لما يدخل تحتها من صور (١) فيما يلي:

الضابط الأول: أَنْ يكون النفي مُحَدّداً مما يحيط به علم الشاهد، ولذلك صور منها:

١-أنْ يضاف النفي إلى وقت مخصوص، كأنْ يشهد الشاهد بأنَّ زيداً لم يقتل عَمْراً بالأمس؛
 لأَنَّه كان معه في البيت لم يفارقه، أو يشهد بأنَّني قد صحبت فلاناً في يوم كذا ولم يقذف فلاناً.

٢- أَنْ يضاف النفي إلى مكان معين محصور، كأنْ يشهد الشاهد أنَّه لا يوجد في هذه
 القطعة من الأرض بناء.

٣ ـ أَنْ يضاف النفي إلى حالٍ مُحَدّدة يمكن حصرها بالنفي، كأَنْ يشهد الشاهد بأَنَّ فلاناً أقر لديه بأَنَّه لا يستحق على فلان شيئاً.

الضابط الثّاني: أَنْ يكون المنفي مما يغلب على الظن حصوله بحكم العادة، أو معرفة باطن الأمر، ولذلك صور منها:

1-الشهادة على حصر الورثة بقوله: «لا وارث له غيره»، فإنَّه بحكم العادة يعرف ذلك

المنتهى ٦٠٢/٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة ٢١/ ٥٤٣، شرح الكوكب المنير ٤/ ٦٨٥، ظفر اللاضي بها يجب في القضاء على القاضي ١٦٣، ١٦٦، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميّة في المعاملات المدنيّة والأحوال الشخصيّة ٧٨، السَّيْل الجرَّار المُتَدَفِّق على حدائق الأزهار ٩٦/٤.
 (١) المراجع السابقة.

١ - كون القاضي زوجاً لأحد الخصوم، أو قريباً، أو صهراً حتى الدرجة الرابعة - كما في الفقرة (أ) من هذه المادة -.

فمتى كان القاضي زوجاً لأحد الخصوم فهو ممنوع من سماع الدعوى، ويشترط في هذه الحال أن تكون علاقة الزوجيَّة قائمةً؛ إذ المطلّقة طلاقاً بائناً لا تسمّى زوجةً - كما هو إطلاق الفقهاء _().

وكذا يمنع القاضي من سماع الدعوى إذا كان قريباً من النسب أو صهراً لأحد الخصوم حتى الدرجة الرابعة.

وإذا كان القاضي قريباً أو صهراً للخصمين معاً فيكون ممنوعاً من نظر الدعوى - كها في الفقرة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة ، ولا يشترط لقيام علاقة المصاهرة أن تكون رابطة الزوجيّة قائمة حال الخصومة، بل لو كانت الزوجيّة مطلقة - كها توضحه الفقرة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، ونصّها: «لا يشترط لقيام علاقة المصاهرة أن تكون رابطة الزوجيّة قائمة» -.

المراد بـ«الدرجة الرابعة» قرابةً أو مصاهرةً: عنا المراد بـ«الله المالية المالية المالية المالية المالية المالية

قد ورد المراد بالدرجة الرابعة قرابةً أو مصاهرةً في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة للهادة الثامنة، وهي كها يلي:

عيَّن على المائة أنَّ القاعي عازع من نعل الدموى و سراعها سواء أكان بعدت ناظراً لم

⁽١) الرَّوْض الْمُرْبِع شرح زاد المستقنع ٧/ ٥٣١.

كنيَّة الإنسان الباطنة، وهذا إذا كان الإثبات بالشهادة؛ فإنَّه إذا كان مَحَلِّ الإثبات مما يتعذر الاطلاع عليه كالنيَّة فلا وجه لساع الشهادة عليه، ولذلك ذكر الفقهاء في غير موضع أنَّ القول قول المُدَّعِي فيها نواه، فقالوا فيمن قضى بعض دينه، أو أسقط عن مدينه بعض الدَّين الذي عليه، وكان ببعض الدَّين رهنُ أو كفيلٌ وبعضه بدون ذلك وَقَعَ قضاء البعض أو إسقاطه عها نواه قاضٍ ومُسْقِطٌ؛ لأنَّ تعيينه إليه ابتداءً، فلو نواه عها عليه الرهن أو ما به الكفيل وهو بقدره انفك الرهن وبرئ الكفيل وقبلَ قول المسقط والقاضي (المسلِّم) فيها نواه، ولا يحلل للبيَّنة هنا؛ لأنَّ نيَّته لا تعلم إلا من قِبَله.

كما ذكروا: أنَّ الكناية في الطلاق يرجع فيها إلى نيَّة المطلِّق؛ لأَنَّها لا تعلم إلا من جهته، ولا تمكن الشهادة عليها؛ لأَنَّها مستترة لا يطلع عليها أحد غير المطلق.

وهكذا لو قال المدين لرب الدين: أحلتك بديني، أو بالمال الذي قِبَل فلان، وادَّعَى أحدهما أنَّه أريد بها الوكالة، وأنكر الآخر أنْ يكون أريد بها الوكالة، فقول مُدَّعِي الوكالة؛ لأنَّه يدعي بقاء الحَقّ على ما كان، وينكر انتقاله؛ فالأصل معه، قال الفقهاء: ولا موضع للبَيَّنة (الشهادة) هنا؛ لأنَّها لم يختلفا في لفظٍ يُسْمَع، ولا فعلٍ يُرى، وإنَّها يدعي أحدهما بنيَّته، وهذا عما لا تشهد به البَيِّنة نفياً ولا إثباتاً (())، لكن لو أظهر ما نواه بلسانه، وقامت البَيِّنة على ما نواه أخذنا بذلك، كما في بيع

الفرج فقي الفيول في احتمار للحبول في الأصول 127. 207 من جمهد المنا بالألف القيمة / 1717. الما أن

⁽١) المنثور في القواعد ١/ ١٤٥، المغني ٧/ ٦٧ (ط: هجر)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٢/ ٢٣٧،٢٥٩، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٣٧٢، ٣٩، ٥/ ٣٩، الرَّوْض المُرْبِع شرح زاد المستقنع ٥/ ٧٦،.

أحد الخصوم _ كما في الفقرة (ب) من هذه المادة _، والقصد تحقيق حياد القاضي ومنع التهمة عنه بالميل على خصمه أو خصم زوجته، وهذا مقصد مقرَّر في الشرع(١).

ولا تمنع الخصومة مع القاضي أو زوجته من نظر الدعوى إلا إن كانت الخصومة قائمة قبل إحالتها إلى القاضي، أما ما تم الحكم فيها أو أُنشئت بعد البدء في نظر الدعوى فلا يمنعه من النظر _ كها في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة _، ونصّها: «الخصومة مع القاضي أو زوجته لا تمنع من نظر الدَّعوى إلا إن كانت الخصومة قائمة قبل إحالتها إليه، أما ما تَم الحكم فيها أو أنشئت بعد البدء في نظر الدَّعوى فلا يمنعه من النظر».

وقيام الخصومة يبدأ من إيداع صحيفة الدعوى في المحكمة لدى مكتب المواعيد حتى يكتسب الحكم القطعيَّة ـ كما في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

٣- إذا كان القاضي وكيلاً لأحد الخصوم، أو وصيًّا عليه، أو قَيِّمًا (وليًّا عليه)، أو زوجاً لوصيّ أحد الخصوم أو القَيِّم عليه، أو كانت له صلة قرابةٍ أو مصاهرةٍ إلى الدرجة الرابعة بهذا الوصيّ أو القيِّم - كما في الفقرة (ج) من هذه المادة -.

وإذا كان الوكيل قريباً أو صهراً للقاضي حتى الدرجة الرابعة لم تُقبلُ وكالته عند القاضي الممنوع من سماع دعواه، ولزم الموكّل إبداله بوكيل آخر أو حضور الخصم نفسه _ كما في الفقرة السابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «إذا كان الوكيل قريباً أو صهراً للقاضي حتى الدرجة الرابعة لم تُقْبَلُ وكالته، ولزم الموكل إبداله أو حضوره بنفسه» _.

⁽١) في تقرير أصل المنع من نظر الدعوى لأجل التهمة انظر كتابنا: «المدخل إلى فقه المرافعات» ١٠٨.

يدعي غلطاً ممكناً في الأولى(١٠).

وقد تناولت المَادَّة السابعة والتسعون هذا الشرط، فجاء فيها: «جائزاً قبولها».

وجاء تعريفها في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة بأنها: «ممكنة الوقوع، فلا تخالف الشرع أو العقل أو الحسّ».

المرديان وعند التراع في الإسارة يكون مولا أ.

٤_ ألا تكون معترفاً بها:

فيشترط في الواقعة محَلّ الإثبات ألا تكون معترفاً بها، وهذا في الجملة.

فإذا اعترف الخصم بها أغنى ذلك عن طلب إثباتها (٢)، لكن إذا كان في الشهادة زيادة فائدة على الإقرار سُمِعَتْ (٣).

مثال ذلك: أَنْ يكون على الميت ديون لعددٍ من الغرماء بعضها عليه بَيِّنَة والآخر لا بَيِّنَة على دَيْنه عليه، وماله لا يفي بديونه، والورثة كُلِّهم بالغون ومقرون بالديون، فمَنْ له بَيِّنَة على دَيْنه سُمِعَتْ، وفائدة ذلك: تقديمه على سائر الغرماء عِنَّنْ لم يثبت إلا بإقرار الورثة(٤٠).

⁽١) الفواكه البدريَّة في البحث عن أطراف القضايا الحكميَّة ٢٠٤، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام المدرِّة المدرِّة في البحث عن أطراف القضايا الحكميَّة ٢٠٤، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام المدرِّة ١٢٥/، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٤٨٣، نظريَّة الدعوى بين الشريعة الإسلاميَّة وقانون المرافعات المدنيَّة والتجاريَّة ١/ ٣٧٢، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٩٤، دعوى التناقض والدفع في الشريعة الإسلاميَّة ٤٨.

⁽٢) المغنى ٥/ ٢٧١، ذُرَر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام ٤/ ٥٧٥.

⁽٣) انظر تفصيل أحوال سماع البّيّنة مع الإقرار في: وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٦٤.

⁽٤) المغني ٣٤٣/٥، الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف ١٢/ ١٥٥، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٥٧٧، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٤٦٣.

القائمة صحيفة دعوى أو مذكرة دفاع أو استشارة أو مذكرة اعتراض ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء _كها في الفقرتين التاسعة والعاشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _، وكلّ ذلك إذا كان القاضي قد باشر التوقيع على ذلك نيابة عن موكّله، أما إذا لم يوقّع على ذلك نيابة عن موكّله لم يكن ذلك مانعاً من نظر الدعوى وسهاعها والحكم فيها؛ لأن ذلك يكون مجرّد ادّعاء.

ولا يمنع القاضي من نظر الدعوى والحكم فيها سبني رأيه في الحكم الفقهي للواقعة في مؤلف كَتَبه أو بحث نَشَرَه أو محاضرة أو درس ألقاه في مسجد أو جامعة ونحوهما؛ إذ لو مُنع من ذلك لأدى إلى أن يمنع القاضي من نظر الدعوى في كلّ ما ظهر رأيه الفقهي للمسألة المتنازع فيها، ومن ذلك: لو سبق حكمه في نظير للمسألة المتنازع فيها، وهذا غير مراد قطعاً.

٨_ إذا كان القاضي قد ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى، ولو كان ذلك قبل اشتغاله
 بالقضاء _ كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة _.

9-إذا سبق للقاضي نظرُ الدعوى قاضياً أو مُحكَمًا - كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة -. ومن أمثلة سبق نظر القاضي للدعوى: أن يحكم فيها ثم ينتقل إلى درجة محكمة أعلى، كانتقاله من المحاكم العامّة إلى محكمة التمييز، فيُعْرَضُ الحكم لتمييزه - فلا يسوغ له الاشتراك في ذلك، وهذا مما جاء في الفقرة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، كما إن النظر فيها من غير حكم يُعَدُّ مانعاً له من الاشتراك في تدقيق الحكم، كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة، والتي فيها: «أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو مُحكماً، أو كان قد

١ ـ أَنْ تكون مؤثرة في الدعوى: قنا عاداً العراضي معالماً العد العالما العداد

ا على المون الموردي بالمحتوى الموردية على مؤثرة في الدعوى المؤثرة في الحكم نفياً أو المحكم نفياً أو إثباتاً؛ لما فيه من إضاعةٍ لجهد القاضي، وإتعابٍ للخصوم، وإطالةِ أمد النزاع.

وتكون الواقعة مؤثرةً متى كانت حقًا مشروعاً للمُدَّعِي فيه مصلحةٌ من جلب نفع أو دفع ضرر وكانت لازمةً عند ثبوتها مع تحقق شروط الدعوى، وقد سبقتْ في شرح المَادَّة الرابعة. وقد تناولت المَادَّة السابعة والتسعون هذا الشرط، فجاء فيها: «منتجةً فيها».

وجاء تعريفها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة بأنها: «المؤثرة في الدعوى نفياً أو إثباتاً».

٢_ أَنْ تكون متعلقةً بالدعوى:

لا يكفي في الواقعة القضائيَّة مَحَلِّ الإثبات تأثيرها مطلقاً، بل لا بُدَّ من تعلقها بالدعوى والمطالبة المرفوعة حالاً أمام القاضي، وإلا كانت هدراً غير مؤثرة (١٠).

وهذا يشمل الواقعة الأصليَّة، وهي الواقعة المتنازع فيها، والواقعة التبعيَّة، وهي التي يؤدي ثبوتها إلى ثبوت الواقعة الأصليَّة المتنازع فيها، كالقرائن المتعلقة بالإثبات، والتي يستنبط منها ثبوت الواقعة المؤثرة أو نفيها، فكُلِّها تُعَدُّ متعلقةً بالدعوى.

و يُخْرِجُ هذا الشرطُ الواقعةَ الطرديَّة في موقع النزاع وإِنْ كانت مؤثرةً في نزاع آخر غير منظور لدى القاضي حالاً، كجهالة المتعاقد عليه في الجعالة؛ فإنَّه عند النزاع في الجعالة يكون

⁽١) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعيّ ١٧/ ١٩٩، البهجة في شرح التحفة ١/٣٦.

حكم قضاء القاضي حال منعه من نظر الدعوى: ﴿ وَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

لها وحد منه يساعه لم يا و لها المادة الحادية والتسعون المها وينامنا المال حاربه المجا

يقع باطلاً عملُ القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة في المَادّة التسعين ولو تَمّ باتفاق الخصوم، وإذا وقع هذا البطلان في حكم مؤيد من محكمة التمييز جاز للخصم أنْ يطلب منها إلغاءَ الحكم وإعادة نظرِ الطعن أمام قاضٍ آخر.

١٠ - إذا كان النافي قد أذى شيادةً في الدعوى أو كان خيراً فيها - كما إن كانشا

حكم قضاء القاضي حال منعه من نظر الدعوى:

تُبَيِّنُ هذه المَادَّة أَنَّ القاضي إذا كان ممنوعاً من نظر الدعوى والحكم فيها لشموله بشيء من الأحوال المقرّرة في المادة التسعين ثم نظر الدعوى أو حكم فيها فإنَّ ما تمّ من قِبَلِه من أعال إجرائيَّة أو حكم يكون باطلاً ولو تَمَّ بتراضي الخصوم على التقاضي إلى القاضي الممنوع؛ لأنَّ منعه يعني عدم اختصاصه بنظر الدعوى وعدم الاختصاص موجبٌ لبطلان الإجراءات والحكم، ويجري أثر هذا البطلان على الموانع المذكورة في المادة التسعين في جميع مراحلها سواء أكان القاضي ناظراً لها أم مستخلفاً، وسواء أعلم القاضي والخصم بذلك أم لم يعليا - كها في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة -.

إجراءات محكمة التمييز للفصل في الطعن بالمنع من نظر الدعوى:

إذا حكم القاضي المنوع من نظر الدعوى بحكمٍ في القضيَّة فللخصم الطعنُ في الحكم ببطلانه.

أحكام عاقة « عدول المحكمة عيا أمرت به من إجراءات الإنبات، وتقديرها للأجنا اخترام القاضي حقّ الحصم في المطالبة بإجراءات الإثبات.

رَدُ القاضي عن نظر الدعوى، وأسبابه: أن تشالفال عينافا على عنا عسب العلم

الأحراطة التي تبعيا عكمة التيز عند النظر في الطعن في الحكم سالنع من نظر الطعن في الحكم سالنع من نظر

يجوز رَدّ القاضي لأحد الأسباب الآتية: والله والحالم والمعالم ومعالم والمعالم المالية المالية

أ_إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها.

ب _ إذا حدث له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجته بعد قيام الدعوى المنظورة أمام القاضي، ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رَدّه عن نظر الدعوى المنظورة أمامه.

ج _ إذا كان لمطلقته التي له منها ولد، أو لأحد أقاربه، أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة _ خصومةٌ قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى، أو مع زوجته، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت أمام القاضي بقصد رَدّه.

د _ إذا كان أحد الخصوم خادماً له، أو كان القاضي قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته، أو كان قد تلقى منه هديّة قبيل رفع الدعوى أو بعده.

ه_ إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوةٌ أو مودةٌ يُرَجّع معها عدم استطاعته الحكم بدون تحيّز.

الشّرح:

المراد بردّ القاضي:

رد القاضي هنا: هو تنحّيه من تلقاء نفسه، أو بناء على طلب الخصم عن نظر الدعوى

والأصل في إطلاق طرق الإثبات: ما رواه علقمة بن وائل عن أبيه قال: «جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة إلى النبي في فقال الحضر مي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرضٍ لى كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيهحق، فقال رسول الله في للحضر مي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه...»(١).

من والشاهد من الحديث قوله على: «ألك بينة؟»، أي: ألك ما يبين الحقّ ويظهره من شهود أو أدلة غيرهم (٢). العلم الله معالمة الله على الله علم الله على ا

ومن المعنى: ما قرّره ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) بقوله: «فإن الله _ سبحانه _ أرسل رسلا وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإذ ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه، والله _ سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته بشيء شم ينفي ما هو أظهر منه وأقوى دلالة وأبين إمارة، فلا يجعله منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قابين _ سبحانه _ بيا رسبحانه _ بها شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له»(٣).

* * *

⁽١) سبق تخريجه. لك كا يومان و يكافر إلى إلى المراقب المراقب المرافب الإسلام والمساور والمراقب الأسكا

⁽٢) إعلام الموقِّمين عن رب العالمين ١/ ٩٠. المناسل على العالم على ١٥٠ الما وقع العالم الما وقع العالم

⁽٣) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ١٨. ١٤ على ١٤٠٤ من العالم على ١٤٠٤ من ١٤٠٤ على ١٤٠٤ على ١٤٠٤ على

استبانة قصد الردّ بالقرائن. منه الله منه يا في متاله في الساحة إنه جيسا لهم الحالية

٣ و جود خصومةٍ قائمةٍ أمام القضاء بين أحدِ أطرافها وبين قرابة القاضي وأصهاره حتى الدرجة الرابعة أو مطلقته التي له منها ولدٌ ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد ردّه - كما في الفقرة (ج) من هذه المادة -، ويُعْمل في استبانة قصد الردّ بالقرائن.

٤_ إذا كان أحد الخصوم خادماً للقاضي _ كما في الفقرة (د) من هذه المادة _. المعلم

والمراد بالخادم: من كان أجيراً خاصًا لدى القاضي _ كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

(١) ٥-إذا كان القاضي قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مُسكاكنته _كها في الفقرة (د) من هذه المادة _.

وتكون المؤاكلة بتحقق جلوس القاضي على مائدة الخصم مرّاتٍ متتالية لا تقلّ عن ثلاث، كما تكون المساكنة بسكن القاضي مع أحد الخصوم أو العكس في بيتٍ واحدٍ غالب الوقت أو بصفةٍ دائمةٍ _ كما في الفقر تين السادسة والسابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _..

٦ قبول الهديَّة من الخصم قبيل رفع الدعوى أو بعدها أثناء سماعها - كما في الفقرة (د) من هذه المادة - وما ذلك إلا لما للهديَّة من تأثير على النفس بالميل للمهدي، والقاضي مأمور بالحياد التام والبعد عن التأثير عليه.

٧ وجود عداوةٍ أو مودّةٍ بين أحد الخصوم والقاضي يُرَجَّحُ معها عدم استطاعة القاضي الحكمَ بدون تحيّز - كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة -.

ومن السنة أحاديث كثيرة، منها: ما رواه علقمة بن واثل عن أبيه قال: «جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة إلى النبي في فقال الحضر مي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرضٍ لى كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق، فقال رسول الله في للحضر مي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه...» (١)

فلا بُدَّ للقاضي من العلم بها يقع، ثم يحكم بها يجب (٢)، وطريق العلم بها يقع هو البينة المثبتة للواقعة. على معلى العلم المثبتة للواقعة.

فعلى القاضي الاجتهاد، والتثبت من الوقائع، وتتبع طرق ثبوتها من البينات الشرعيّة الدالة عليها، فإنه لا يتم الحكم بالحق إلا بذلك؛ فعن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله على يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» (٢٠).

ومن الاجتهاد في القضاء بذلُ الوسع بالنظر في إثبات الوقائع والتحقق من وجودهـ أو انتفائها.

قال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): «... لأن الاجتهاد هذا بلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم،

⁽١) أخرجه مسلم ١/١٢٣. ١٢٣، كتاب الإيهان، باب وعيد من اقتطع حقّ المسلم بيمين فاجرة بالنار.

⁽٢) إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ١/ ١٠٥. على الله ١٠٥٥ الله ١٦٥٠ الله ١٤٥٥ الكاركات العلامة عصورا

⁽٣) متفق عليه واللفظ لهما، فقد أخرجه البخاري ٦/ ٢٦٧٦، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب أجر الحاكم إذا اجتها فأصاب أو أخطأ، وأخرجه مسلم ٣/ ١٣٤٢، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.

قد تعامل معه ببيعٍ أو شراءٍ تولّى القاضي فيها العقد بنفسه، وينيب عنه من يفصل فيها (١). وقد بيّنت المادة الثانية والتسعون أسباب الردّ مفصّلة، ولم تذكر منها استشعار القاضي الحرج، فهل يُعَدُّ من أسباب الردّ؟

لا يُعَدُّ استشعار الحرج من أسباب الردّ التي يجوز للخصم التمسّك بها، فلا يحقّ للخصم ردّ القاضي بسبب وجود ما يستشعر الحرج منه، ولكن للقاضي نفسه أن يطلب التنحّي وردّ نفسه عن نظر الدعوى إذا استشعر حرجاً من نظرها؛ دفعاً للحرج عنه من فساد علاقته مع جيرانه وقرابته، ودفعاً للضرر عن نفسه، ومتى طلب ذلك فلمن له حقّ النظر والفصل في طلب الردّ من رئيس المحكمة أو رئيس المحاكم تقدير طلبه بالإيجاب أو الردّ، ومتى ردّ طلبه بالتنحي عن نظر الدعوى والحكم فيها لهذا السبب وجب عليه ساع الدعوى والحكم فيها.

وقد أومأت المادة الرابعة والتسعون إلى أسبابٍ غير منصوصٍ عليها في المادة الثانية والتسعين، فقد جاء فيها: «فإنْ لم يكن سبب الرَّدِ من الأسباب المنصوص عليها في المَادَّة الثَّانِية والتسعين...»، وليس ذلك إلا طلب القاضي التنحي لاستشعار الحرج؛ لأنه لم ينص في النظام على أسباب أخرى غير الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين، فدل على أن ثمّ أسباباً أخرى وهي موجبات استشعار الحرج.

⁽١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحاشية الشبراملسي عليه ٨/ ٢٥٤. العالم المحتاج إلى شرح المنهاج وحاشية الشبراملسي

الباب الناسع

وفيه تمهيده وثرانية فصول

المسهيد، وبتضمّن:

- و المراوياجراءات الإثبات.
- مشروعيّة الإثبات القضائي.
- ٥ علم حصر طرق الإثبات القضائي.

اللصل الأول: أحكام عادة.

القصل الثاني استجواب الخصوم والإقرار.

اللميل الثالث: اليمين.

القصل الرابع: الماية

المعلى الخامس الشهادة.

القصل السادس: الخيرة.

المتعاد والسال إحظالا

القصل الناس: القرائن.

طلب رد القاضي نفسه في الدعوى نفسها بسبب آخر فلا تُوقَفُ الدعوى، وكذا إذا كان طلب الرد بعد فوات وقته مما سيأتي في شرح المادة التالية.

شطب الدعوى لا يُسْقِطُ طلب الردن وسنة بالالماء في منالقا والما تاية شفقال والله

شطب الدعوى أو ترك الخصومة أو إيقافها لا يؤثر على طلب الردّ متى أُعيد نظرها وقامت أسبابه وانتفت موانعه _ كها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ، أما في فترة الانقطاع والترك فلا يُطلب الردّ؛ لأن الإجراءات موقوفة.

عاه ملكور في المادة الثانية والتد في فله الخياد الرف كياله تدرك طلب الرق والسير في المعرف الأن الرق إنها أثر لمصلحة المتقاضي تفسه، فإذا تنازل عنه صراحة أو دلالة صبح فلالته وهذا عا يشته المادة على الشرح في استهلالها لمذكر أسباب الرق والتي جماء فيها: المجوزة قالقاضي لأحد الأصباب الآثية الاقترة الثانية من اللائحة التنتيليّة طماء المادة، ونصبها: «اتفاق المحموم على تظر الله عوى أو استمرار نظرها مع وجود سبب صر أسباب الإنهائ المحموم على تظر الله عوى أو استمرار نظرها مع وجود سبب صر أسباب المودا المودا في علمه المادة فيشقط حقهم في طلب الردا، وفي حال طلب الحصوم المؤوات وليس المحكمة أو المحاكم بليك عبد على القاضي التنحي عن نظر الدعوى.

إِذَا تَنْهُ لِللَّهُ عِن تَظْرِ اللَّمُوى مِن تَلْقَاء نفسه أَو طُلْبَ الحَصِمِ رَدْه فَإِنْ عِسَ وَقَفِ السِيرَ فِي اللَّهُ وَى حَنِي الفَصِلُ فِي طلب الردَّ مِن قِبَلِ رئيس المحكمة أَو المحاكم - كَمَا في اللَّقُرِة التاسِعة مِن اللَّاثِمَة التَّغَيِدَيَّة لهذه المادة - لكن إذا كان طالب الردِّة قَدْ سِينَ لَهُ وتتحصر سلطة عزلاء عند الفصل في طلب الرد والإذن بالتنحي في تحقيق المناط في الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين عند ثبوتها بتصديق القاضي التنحي أو الطلوب ودّه فيها يذكره أو إثباتها عند نفيها من قبله وليس للمختص بالفصل في الردّ والإذن بالتنحي تقدير قبول الأسباب مع النص عليها، وللمختص بالفصل في طلب الردّ والاذن بالتنحي تقدير الأسباب التي يستشعر القاضي منها الحرج عند الحكم في القضبة وتقيق مناطها.

و منيه، محاصل سنعه الحنفي بالفضل في طلب الرد و الردن بالسحي الا يهي. * الـ حال النعش على أسباب الردّ ـ وهي المذكورة في المادة الثانية والتسحين ـ فسلطته تحقيق مناطها، والنظر في ثبوتها عند نفي القاضي لها، ومن ثمّ تقرير الردّ عنــه ثبرتهـا أو ردّ طلب الـ دّ عند عده ثم تها.

٢- تقلير قبول الأسباب، وتحقيق مناطها، وذلك في حال كون أسباب الردّ استشعار القاضي للحرج وطلبه التنحي لسبب غير الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسمين، وهن ثمّ تقرير الردّ عن تقدير قبولها وثبرتها أو ردّ طلب الردّ بعدم قبولها عند اقتناعه بذلك.

. . .

الحال الثانية: إذا قام بالقاضي سببٌ من أسباب الردّ ومنها: الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين عوفي هذه الحال يجوز له التنحي عن نظر الدعوى، فإن لم يتنحّ جاز للخصم طلب ردّه.

وكذا للقاضي التنحّي لاستشعار الحرج، وليس للخصم ردّه لأجل ذلك.

إجراءات تنحي القاضي من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى: ﴿ لَمَّا مُنْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

يتمّ تنحي القاضي عن نظر الدعوى عند قيام سبب الردّ بأن يخبر القاضي مرجعه المباشر للإذن له بالتنحي عن القضيَّة، وذلك بالكتابة إلى مرجعه للإذن له بالتنحي مع بيان أسباب ذلك، وإذا كانت القضيَّة قد ضُبطت فيُدوّن ملخص ذلك في ضبطها، وكذا ملخص إذن المرجع له بالتنحي - كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة -، وكذا إذا لم يوافق المرجع على التنحي فإن القاضي يُثبت ذلك في ضبط القضيَّة.

ا عند موافقة مرجع القاضي - المختصّ بالفصل في التنحّي - على تنحّي القاضي عن نظر الدعوى فإنه يُصدر إذنه بذلك، ويُحَرِّر محضراً بذلك يحفظه المرجع لديه في ملفّ خاصّ، وتزوّد المعاملة بصورةٍ منه، وتُحال من المرجع إلى قاضٍ آخر، وإذا لم يكن بالمحكمة قاضٍ آخر فأقرب محكمةٍ في المنطقة.

⁽١) انظر الفقرات الأولى والرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذيَّة للمادة الثالثة والتسعين.

٢ ـ رئيس المحاكم، وذلك في المحكمة التي ليس بها رئيس ولا من يقوم مقامه أو كان المطلوب ردّه هو رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه _ كها في هذه المادة والفقرة الخامسة من لائحتها التنفيذيّة _.

٣- رئيس أقرب محكمة في المنطقة نفسها إلى المحكمة التي طلب ردّ قاضيها، وذلك إذا لم يكن بالمحكمة رئيس وليست مربوطة بمحكمة فيها رئاسة محاكم _ كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للهادة الثالثة والتسعين _.

٤_ محكمة التمييز، وذلك إذا كان المطلوب ردّه رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه، وليس بالمنطقة رئيس محاكم أو كان المطلوب ردّه هو رئيس المحاكم أو قام برئيس المحاكم سببٌ يمنعه من نظر الطلب كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ...

٥ يقوم مساعد رئيس المحكمة أو المحاكم أو المكلّف بعملها مقام الرئيس بالفصل في طلب الردّعند غيابه بإجازة أو غيرها أو شغور مكانه - كها في الفقرة السادسة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة -.

ا نطاق سلطة المختصّ بالفصل في طلب الرد والإذن بالتنحي: على على الله الله

في العنوان السابق ذكرنا المختصّ بالفصل في طلب الرد والإذن بالتنحي من رئيس المحكمة أو المحاكم أو رئيس أقرب محكمة في المنطقة أو محكمة التمييز حسب الأحوال، والموضوع المعقود له هذا العنوان نطاق سلطة المختصّ من هؤلاء عند الفصل في طلب الردّ والإذن بالتنحّي.

المَادّة الرابعة والتسعون معتملا حالما وحملاها الما

إذا قام بالقاضي سببٌ للرد ولم يَتنَع جَازَ للخصم طلبُ رَده، فإنْ لم يكن سبب الرد من الأسباب المنصوص عليها في المَادة النَّانِية والتسعين وَجَبَ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع في القضية، وإلا سقط الحَق فيه، ومع ذلك يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد ذلك، أو إذا أثبت طالب الرد أنّه لا يعلم بها.

الشّرح:

تُبِيِّنُ هذه المَادَّة أَنَّه إذا قام بالقاضي سببٌ للرد ولم يتنعَّ عن نظر الدعوى فإِنَّ للخصم طلبَ رَدّه، كما توضح وقت الرد وفوات طلبه على ما سيأتي تفصيله في العناوين التالية.

وقت الردّ:

للردّ وقتان، هما:

الأول: منذ علم الخصم بسببه:

وذلك في الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين، فمتى علم بسبب منها في أيّ مرحلة من مراحل الدعوى وَجَبَ عليه المبادرة بطلب الردّ حال علمه، وإلا سقط حقّه فيه، وذلك مما بيّنته هذه المادة، وأكّدته الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة للهادة الثانية والتسعين، ونصّها: «يُقْبَلُ طلبُ الرد المنصوص عليه في هذه المَادّة في جميع مراحل الدّعوى

أمر التنحية بطلب الخصم وإجراءات صدوره، والمختصّ بالفصل فيه:

والمراجع والمادمة والتسعون وتقل وليا واليوا تواواجوا

يجب على إدارة المحكمة أَنْ تُطْلِع القاضي فوراً على تقرير طلب الردّ، وعلى القاضي خلال الأيام الأربعة التالية لاطلاعه أَنْ يكتب لرئيس المحكمة أو رئيس محاكم المنطقة حسب الأحوال عن وقائع الردّ وأسبابه، فإذا لم يكتب عن ذلك في الموعد المُحَدّد، أو كتب مؤيداً أسباب الرّد وكانت هذه الأسباب تصلح له بموجب النّظام، أو كتب نافياً لها وثبتت في حقّه فعلى رئيس المحكمة أو رئيس محاكم المنطقة أَنْ يصدر أمراً بتنحيته عن نظر الدعوى.

ت المراد بأمر التنحية : المراد بأمر التنحية :

هو القرار الصادر من القاضي المختصّ بالفصل في التنحية.

إجراءات صدور أمر التنحية بطلب الخصم:

متى تقدّم الخصم بطلب ردّ القاضي وفق ما مرّ في المادة الخامسة والتسعين فتتمّ إجراءات أمر التنحية وفق هذه المادة محلّ الشرح ولائحتها التنفيذيّة حسب الآتي:

١ ـ يجب على إدارة المحكمة أن تطلع القاضي فوراً على تقرير طلب الرد.

٢_ على القاضي خلال الأيام الأربعة التالية لاطلاعه على تقرير طلب الرد والتي تبدأ من تاريخ ورود طلب الرد إليه أن يكتب للمختص بالفصل في الرد عن وقائع الرد وأسبابه

لهذه المادة _، ولا يُقْبَلُ طلب الردّ من الخصم في هذه الحال ولو ادّعي أنه لم يعلم بسببه أو أن أسبابه حدثت بعد إقفال باب المرافعة.

الحال الثانية: إذا علم طالب الردّ بموجبه وسكت:

إذا علم صاحب الردّ بموجبه وجب أن يتقدّم به فوراً، فإن سكت ولم يطلبه في هذا الوقت لم يسمع منه ما لم تكن أسبابه حدثت بعد ذلك أو أثبت طالب الردّ أنه لا يعلم بها _ كما في المادة الرابعة والتسعين والفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للهادة الثانية والتسعين، والتي جاء فيها: أن استمرار الخصوم في الدعوى مع وجود سببٍ من أسباب الردّ يُسْقِطُ حقّهم في طلب الردّ.

كما إن طلب القاضي التنحي لاستشعار الحرج يجب أن يتمّ قبل أيّ دفعٍ أو دفاعٍ، فإن طلب ذلك بعد الدفع أو الدفاع لم يسمع منه ـ كما في المادّة محلّ الشرح ـ.

الحال الثالثة: إذا كان طالب الردّ ممن سبق له ردّ القاضي نفسه:

إذا سبق لطالب الردّرد القاضي نفسه لسببٍ من الأسباب وفصل في طلب الردّ لم يجز له طلب الردّ مرّة أخرى ولو لسببٍ آخر ما لم يكن هذا السبب قد حدث بعد الردّ الأول؛ وذلك قطعاً للإلداد في الخصومات وسدًّا لذريعة تأخيرها.

فوات طلب الردّ حال الحكم على المدعى عليه غيابيًّا: عنا الله على الما الله الله

إذا بُلِّغَ المدعى عليه بموعد الجلسة حسب الأصول ولم يحضر وحُكِم عليه فليس له طلب رد القاضي لأيّ سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة الثانية والتسعين؛

إجراءات الخصم في طلب الرد: تالدف و الدق بالت عليه الدون و الدون ال

عا تقاله المله في لينتا قعا الكادّة الخامسة والتسعون لعقب الم يحا اله يعالمه ال

يحصل الرّد بتقرير في إدارة المحكمة يُوَقَعُه طالب الرّد نفسه، أو وكيله المُفَوضُ فيه بتوكيل خاص، ويرفق التوكيل بالتقرير، ويجب أَنْ يشتمل تقرير الرّد على أسبابه، وأَنْ يُرْفَقَ به ما يوجد من الأوراق المؤيدة له، وعلى طالب الرّد أَنْ يودع عند التقرير ألف ريال تؤول للخزينة العامّة إذا رُفِض طلب الرّد.

الشخص أو لذي شخص تم حكم عليه فليس له طلب الرقة لأنه يقوت يقفل بالحراقا انعة

فضلا عن الحكم في القضية دكما في القفرة الأولى من اللائمة التنهائة للمادة : قابا إنباله

يصحّ تقديم طلب الردّ بمن يصحّ اختصامه في الدعوى سواء أكان مدّعياً أم مدّعي عليه أو متدخّلاً ما دام الردّ يتعلّق بمصلحةٍ له في الدعوى.

المراءات الخصم في طلب الردّ: منه ما التي أحق عامقا تسريقا عربيط إلى المد

تبيّن هذه المَادَّة للخصم إجراءات الرَّدِّ، وأَنَّه يتمّ حسب الإجراءات التالية، وهي: ١- يكون بتقرير من طالب الرَّدِّ أو وكيله المُفَوَّض في ذلك لإدارة المحكمة، ويجب أن يشتمل التقرير على أسباب الرَّدِّ.

٢_ يجب أن يُرْفَقُ به وكالةُ طالبِ الرَّد إذا لم يكن أصيلاً، وأن تكون الوكالة مشتملةً
 على طلب الردّ، كما يجب أن يرفق بتقريرِ طلب الردّ جميعُ الأوراق المؤيدة للردّ.

إجراءات الخصم في طلب الردِّ: قال من الله و الله

ما تقاللا مله في النجال في المادة الخامسة والتسعون المدالة الحالمة والتسعون

يحصل الرّد بتقرير في إدارة المحكمة يُوقّعُه طالب الرّد نفسه، أو وكيله المُفَوضُ فيه بتوكيل خاص، ويرفق التوكيل بالتقرير، ويجب أَنْ يشتمل تقرير الرّد على أسبابه، وأَنْ يُرْفَقَ به ما يوجد من الأوراق المؤيدة له، وعلى طالب الرّد أَنْ يودع عند التقرير ألف ريال تؤول للخزينة العامّة إذا رُفِض طلب الرّد.

الشخص أو لذي منحم ثم حكم عليه فليس له طلب الرقع لأنه يفوت يقفل به إلى أنعت

فلمال عن الحكم وبالقصية - كما في الفقرة الأولى عن اللائمة التعدليَّة للراقة : عمال بالله

يصحّ تقديم طلب الردّ ممن يصحّ اختصامه في الدعوى سواء أكان مدّعياً أم مدّعي عليه أو متدخّلاً ما دام الردّ يتعلّق بمصلحةٍ له في الدعوى.

المراءات الخصم في طلب الردّ: مع ما الله بالمنا عمله المسالة والما تعليما تعليما المسالة

تبيّن هذه المَادَّة للخصم إجراءات الرَّدِّ، وأَنَّه يتم حسب الإجراءات التالية، وهي: ١_ يكون بتقرير من طالب الرَّدِّ أو وكيله المُفَوَّض في ذلك لإدارة المحكمة، ويجب أن يشتمل التقرير على أسباب الرَّدِ.

٢_ يجب أن يُرْفَقُ به وكالةُ طالبِ الرَّد إذا لم يكن أصيلاً، وأن تكون الوكالة مشتملةً على طلب الردّ، كما يجب أن يرفق بتقرير طلب الردّ جميعُ الأوراق المؤيدة للردّ.

لهذه المادة ، ولا يُقْبَلُ طلب الردّ من الخصم في هذه الحال ولو ادّعي أنه لم يعلم بسببه أو أن أسبابه حدثت بعد إقفال باب المرافعة.

الحال الثانية: إذا علم طالب الردّ بموجبه وسكت: المحال وهما مله ماله

إذا علم صاحب الردّ بموجبه وجب أن يتقدّم به فوراً، فإن سكت ولم يطلبه في هذا الوقت لم يسمع منه ما لم تكن أسبابه حدثت بعد ذلك أو أثبت طالب الردّ أنه لا يعلم بها _ كها في المادة الرابعة والتسعين والفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للهادة الثانية والتسعين، والتي جاء فيها: أن استمرار الخصوم في الدعوى مع وجود سببٍ من أسباب الردّ يُسْقِطُ حقّهم في طلب الردّ ...

كما إن طلب القاضي التنحي لاستشعار الحرج يجب أن يتمّ قبل أيّ دفعٍ أو دفاعٍ، فإن طلب ذلك بعد الدفع أو الدفاع لم يسمع منه _كما في المادّة محلّ الشرح _.

الحال الثالثة: إذا كان طالب الردّ ممن سبق له ردّ القاضي نفسه:

إذا سبق لطالب الردّرد القاضي نفسه لسببٍ من الأسباب وفصل في طلب الردّ لم يجز له طلب الردّ الأول؛ له طلب الردّ مرّة أخرى ولو لسببٍ آخر ما لم يكن هذا السبب قد حدث بعد الردّ الأول؛ وذلك قطعاً للإلداد في الخصومات وسدًّا لذريعة تأخيرها.

فوات طلب الردّ حال الحكم على المدعى عليه غيابيًّا: على الحالم الحكم على المدعى

إذا بُلِّغَ المدعى عليه بموعد الجلسة حسب الأصول ولم يحضر وحُكِم عليه فليس له طلب رد القاضي لأيّ سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة الثانية والتسعين؛

أمر التنحية بطلب الخصم وإجراءات صدوره، والمختصّ بالفصل فيه:

اللَّادَّة السادسة والتسعون علم الله والما علما علما علما علما علما علما

يجب على إدارة المحكمة أَنْ تُطْلِع القاضي فوراً على تقرير طلب الردّ، وعلى القاضي خلال الأيام الأربعة التالية لاطلاعه أَنْ يكتب لرئيس المحكمة أو رئيس محاكم المنطقة حسب الأحوال عن وقائع الرّد وأسبابه، فإذا لم يكتب عن ذلك في الموعد المُحَدّد، أو كتب مؤيداً أسباب الرّد وكانت هذه الأسباب تصلح له بموجب النّظام، أو كتب نافياً لها وثبتت في حقّه فعلى رئيس المحكمة أو رئيس محاكم المنطقة أَنْ يصدر أمراً بتنحيته عن نظر الدعوى.

ة والشّرح: علل أمر التنحية : المراد بأمر التنحية:

هو القرار الصادر من القاضي المختصّ بالفصل في التنحية.

إجراءات صدور أمر التنحية بطلب الخصم:

متى تقدّم الخصم بطلب ردّ القاضي وفق ما مرّ في المادة الخامسة والتسعين فتتمّ إجراءات أمر التنحية وفق هذه المادة محلّ الشرح ولائحتها التنفيذيّة حسب الآتي:

١- يجب على إدارة المحكمة أن تطلع القاضي فوراً على تقرير طلب الرد.

٢ على القاضي خلال الأيام الأربعة التالية لاطلاعه على تقرير طلب الرد والتي تبدأ من تاريخ ورود طلب الرد إليه أن يكتب للمختص بالفصل في الرد عن وقائع الرد وأسبابه

وقت الردّ، وفوات طلبه: الله الله المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

المادة الرابعة والتسعون محمل عليا وملا علما

إذا قام بالقاضي سببٌ للرد ولم يَتَنَع جَازَ للخصم طلبُ رَده، فإنْ لم يكن سبب الرد من الأسباب المنصوص عليها في المَادة الثّانية والتسعين وَجَبَ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع في القضيّة، وإلا سقط الحَقّ فيه، ومع ذلك يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد ذلك، أو إذا أثبت طالب الرد أنّه لا يعلم بها.

الشّرح:

تُبيِّنُ هذه المَادَّة أَنَّه إذا قام بالقاضي سببٌ للرد ولم يتنتَّ عن نظر الدعوى فإِنَّ للخصم طلبَ رَدّه، كما توضح وقت الرد وفوات طلبه على ما سيأتي تفصيله في العناوين التالية.

وقت الردّ:

للردّ وقتان، هما:

الأول: منذ علم الخصم بسببه:

وذلك في الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين، فمتى علم بسبب منها في أيّ مرحلةٍ من مراحل الدعوى وَجَبَ عليه المبادرة بطلب الردّ حال علمه، وإلا سقط حقّه فيه، وذلك مما بيّنته هذه المادة، وأكّدته الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة للهادة الثانية والتسعين، ونصّها: «يُقْبَلُ طلبُ الرد المنصوص عليه في هذه المَادّة في جميع مراحل الدّعوى

٢- رئيس المحاكم، وذلك في المحكمة التي ليس بها رئيس ولا من يقوم مقامه أو كان المطلوب ردّه هو رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه _ كها في هذه المادة والفقرة الخامسة من الائحتها التنفيذيّة _.

٣- رئيس أقرب محكمة في المنطقة نفسها إلى المحكمة التي طلب ردّ قاضيها، وذلك إذا لم يكن بالمحكمة رئيس وليست مربوطة بمحكمة فيها رئاسة محاكم _ كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للهادة الثالثة والتسعين _.

٤- محكمة التمييز، وذلك إذا كان المطلوب ردّه رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه، وليس بالمنطقة رئيس محاكم أو كان المطلوب ردّه هو رئيس المحاكم أو قام برئيس المحاكم سببٌ يمنعه من نظر الطلب كها في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ...

٥ يقوم مساعد رئيس المحكمة أو المحاكم أو المكلّف بعملها مقام الرئيس بالفصل في طلب الردّ عند غيابه بإجازةٍ أو غيرها أو شغور مكانه _ كها في الفقرة السادسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

نطاق سلطة المختصّ بالفصل في طلب الرد والإذن بالتنحي:

في العنوان السابق ذكرنا المختصّ بالفصل في طلب الرد والإذن بالتنحي من رئيس المحكمة أو المحاكم أو رئيس أقرب محكمةٍ في المنطقة أو محكمة التمييز حسب الأحوال، والموضوع المعقود له هذا العنوان نطاق سلطة المختصّ من هؤلاء عند الفصل في طلب الردّ والإذن بالتنحّى.

اهتاع القاضي عن نظر الدعوى، وإجراءات تتخيه عن لظرها، وال: عيناها بالخاله:

إذا قام بالقاضي سببٌ من أسباب الردّ ومنها: الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين عون عن نظر الدعوى، فإن لم يتنحّ جاز للخصم طلب ردّه.

وكذا للقاضي التنحّي لاستشعار الحرج، وليس للخصم ردّه لأجل ذلك.

إجراءات تنحي القاضي من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى:

يتمّ تنحي القاضي عن نظر الدعوى عند قيام سبب الردّ بأن يخبر القاضي مرجعه المباشر للإذن له بالتنحي عن القضيَّة، وذلك بالكتابة إلى مرجعه للإذن له بالتنحي مع بيان أسباب ذلك، وإذا كانت القضيَّة قد ضُبطت في دُون ملخص ذلك في ضبطها، وكذا ملخص إذن المرجع له بالتنحي _ كها في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _، وكذا إذا لم يوافق المرجع على التنحي فإن القاضي يُثبت ذلك في ضبط القضيَّة.

إجراءات مرجع القاضي بالفصل في طلب القاضي بتنحّيه عن نظر الدعوى:

يتمّ فصل مرجع القاضي في تنحّيه عن نظر الدعوى حسب الآتي(١): على الله الله الله

ا عند موافقة مرجع القاضي - المختصّ بالفصل في التنحّي - على تنحّي القاضي عن نظر الدعوى فإنه يُصدر إذنه بذلك، ويُحرِّر محضراً بـذلك يحفظه المرجع لديه في ملفّ خاصّ، وتزوّد المعاملة بصورةٍ منه، وتُحال من المرجع إلى قاضٍ آخر، وإذا لم يكن بالمحكمة قاضٍ آخر فأقرب محكمةٍ في المنطقة.

⁽١) انظر الفقرات الأولى والرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذيَّة للمادة الثالثة والتسعين.

و تنحصر سلطة هؤلاء عند الفصل في طلب الردّ والإذن بالتنحي في تحقيق المناط في الأصباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين عند ثبو تها بتصديق الفاضي المتنحي أو الطلوب ودّه فيها يذكره أو إثباتها عند نفيها من قِبَلِه، وليس للمختص بالفصل في الردّ والإذن بالتنحي تقدير قبول الأصباب مع النص عليها، وللمختص بالفصل في طلب الردّ والاذن بالتنحي تقدير الأصباب التي يستشعر القاضي منها الحرج عند الحكم في القضية وتحقيق مناطها.

وعليه و معاصل سلطه المعتص بالعصل في علب الرد والإدل بالشحي ما يني:

الحال النعل على أسباب الردّ وهي الملكورة في المادة الثانية والتسمين فسلطته فقي مناطها، والنشون غل أبوتها عند نفي الفاضي لها، ومن ثمّ تقرير الردّ عند ثبوتها أو ردّ اللسفال قاعند عدم ثبوتها.

القاضي للحرج وطلبه التنحي لسبب غير الأسباب الملكورة في المادة النائمة والتسمين، وهن أثم تقرير الردّ عن تقدير قبوطا وثبوتها أو ردّ طلب الردّ بعدم قبوطا عند اقتناعه بذلك.

. .

طلب ردّ القاضي نفسه في الدعوى نفسها بسبب آخر فلا تُوقَفُ الدعوى، وكذا إذا كان طلب الردّ بعد فوات وقته مما سيأتي في شرح المادة التالية.

شطب الدعوى لا يُسْقِطُ طلب الردّ: وحدة ما الله في مخلقا والما كان تشفقا في والله

شطب الدعوى أو ترك الخصومة أو إيقافها لا يؤثر على طلب الردّ متى أُعيد نظرها وقامت أسبابه وانتفت موانعه _ كها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _ أما في فترة الانقطاع والترك فلا يُطلب الردّ؛ لأن الإجراءات موقوفة.

عا هو مذكور في المادة الثانية والتسدن فله الحيار الرخ كياله تبرك طلب البرد والسير في الله عوض لأن البرد إنها في لعملحة المتقاضي نفسه ، فإذا تنازل عنه صراحة أو دلالية صبح فلك وهذا عا يشته المادة على الشرح في استهلالها ليذكر أسباب البرد والتبي جياء فيها: في المنتهلالها ليذكر أسباب البرد والتبي جياء فيها: في في لأحد الأسباب الآتية المنقرة الناقية من اللائحة التنفيذية لهناء المادة ونصبها: «انقاق الحصوم على نظر الله عوى أو استمرار نظرها مع وجود سبب من المادة ونصبها: «انقاق الحصوم على نظر الله عوى أو استمرار نظرها مع وجود سبب من السباب البرد الله كورة في هذه المادة يُستيقيلًا حقهم في طلب البرد الدولي حيال طلب المخدمة أو المحاكم بذلك بجب على القاضي التنحي عن نظر الدعوى.
وقف السير في الدعوى عند طلب البرد:

إذا تنعي القاضي عن نظر الدعوى من نلقاء نفسه أو طلب الخصيم ردّه فإن عبب وقف السير في الدعوى حتى الفصل في طلب الردّ من قبل رئيس المحكمة أو المحاكم - كيا في الفقرة التاسعة من اللائحة التنفيليّة لهذه المادة ب لكن إذا كان طالب البردّ قبد سين ل الباب التاسع

وقيه تمهيد، وتراتية فصول: الدسمة ومناضة

- و المرادياجراءات الإثبات.
- مشروعية الإثبات القضائي.
- ٥ عدم حصر طرق الإثبات القضائي.

Mand Wel: Ledy alis.

القصل الثان استجواب الخصوم والإقرار

النصل الثالث: السين.

Many Heley, Halis.

التعلق الخامس الشهادة.

Many Huday : Hera.

they they there.

القصل الثامن القرائن.

قد تعامل معه ببيع أو شراء تولّى القاضي فيها العقد بنفسه، وينيب عنه من يفصل فيها (١٠). وقد بيّنت المادة الثانية والتسعون أسباب الردّ مفصّلة، ولم تذكر منها استشعار القاضي الحرج، فهل يُعَدُّ من أسباب الردّ؟

لا يُعَدُّ استشعار الحرج من أسباب الردّ التي يجوز للخصم التمسّك بها، فلا يحقّ للخصم ردّ القاضي بسبب وجود ما يستشعر الحرج منه، ولكن للقاضي نفسه أن يطلب التنحّي وردّ نفسه عن نظر الدعوى إذا استشعر حرجاً من نظرها؛ دفعاً للحرج عنه من فساد علاقته مع جيرانه وقرابته، ودفعاً للضرر عن نفسه، ومتى طلب ذلك فلمن له حقّ النظر والفصل في طلب الردّ من رئيس المحكمة أو رئيس المحاكم تقدير طلبه بالإيجاب أو الردّ، ومتى ردّ طلبه بالتنحي عن نظر الدعوى والحكم فيها لهذا السبب وجب عليه ساع الدعوى والحكم فيها لهذا السبب وجب عليه ساع الدعوى والحكم فيها لهذا السبب وجب عليه ساع الدعوى والحكم فيها.

وقد أومأت المادة الرابعة والتسعون إلى أسبابٍ غير منصوصٍ عليها في المادة الثانية والتسعين، فقد جاء فيها: «فإنْ لم يكن سبب الرَّدِّ من الأسباب المنصوص عليها في المَادَّة الثَّانِية والتسعين...»، وليس ذلك إلا طلب القاضي التنحي لاستشعار الحرج؛ لأنه لم ينصّ في النظام على أسباب أخرى غير الأسباب المذكورة في المادة الثانية والتسعين، فدل على أن ثمّ أسباباً أخرى وهي موجبات استشعار الحرج.

⁽١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحاشية الشبراملسي عليه ٨/ ٢٥٤.

ومن السنة أحاديث كثيرة، منها: ما رواه علقمة بن وائل عن أبيه قال: «جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة إلى النبي فقال الحضر مي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرضٍ لي كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق، فقال رسول الله في للحضر مي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه...»(۱).

فلا بُدَّ للقاضي من العلم بما يقع، ثم يحكم بما يجب (٢)، وطريق العلم بما يقع هو البينة المثبتة للواقعة.

فعلى القاضي الاجتهاد، والتثبت من الوقائع، وتتبع طرق ثبوتها من البينات الشرعيّة الدالة عليها، فإنه لا يتم الحكم بالحق إلا بذلك؛ فعن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله على يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجراً».

ومن الاجتهاد في القضاء بذلُ الوسع بالنظر في إثبات الوقائع والتحقق من وجودهـ أو انتفائها.

قال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): «... لأن الاجتهاد هذا بلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم،

⁽١) أخرجه مسلم ١/ ١٣٣-١٢٤، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حقّ المسلم بيمين فاجرة بالنار.

⁽٢) إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ١/ ١٠٥٠. و حال عالمين المحمد ١٧٥١ القريد المعتمد المعتمد المعتمد المعتمد الم

⁽٣) متفق عليه واللفظ لها، فقد أخرجه البخاري ٦/ ٢٧٦، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب أجر الحاكم إذا اجتها فأصاب أو أخطأ، وأخرجه مسلم ٣/ ١٣٤٢، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.

استبانة قصد الردّ بالقرائن. منه المادة، من المادة، عند المادة عند المردّ عند المردّ المناسكة عند الم

٣_ وجود خصومة قائمة أمام القضاء بين أحد أطرافها وبين قرابة القاضي وأصهاره حتى الدرجة الرابعة أو مطلقته التي له منها ولدٌ ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد ردّه _ كما في الفقرة (ج) من هذه المادة ، ويُعْمل في استبانة قصد الردّ بالقرائن.

٤ - إذا كان أحد الخصوم خادماً للقاضي - كما في الفقرة (د) من هذه المادة ..

والمراد بالخادم: من كان أجيراً خاصًا لدى القاضي _ كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة _.

(1) ٥-إذا كان القاضي قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مُسَاكنته _كما في الفقرة (د) من هذه المادة _.

وتكون المؤاكلة بتحقق جلوس القاضي على مائدة الخصم مرّاتِ متتالية لا تقلّ عن ثلاث، كما تكون المساكنة بسكن القاضي مع أحد الخصوم أو العكس في بيتٍ واحدٍ غالب الوقت أو بصفةٍ دائمةٍ - كما في الفقر تين السادسة والسابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ...

7_ قبول الهديَّة من الخصم قبيل رفع الدعوى أو بعدها أثناء سماعها _ كما في الفقرة (د) من هذه المادة _، وما ذلك إلا لما للهديَّة من تأثير على النفس بالميل للمهدي، والقاضي مأمور بالحياد التام والبعد عن التأثير عليه.

٧ وجود عداوةٍ أو مودّةٍ بين أحد الخصوم والقاضي يُرَجَّحُ معها عدم استطاعة القاضي الحكمَ بدون تحيّز - كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة -.

والأصل في إطلاق طرق الإثبات: ما رواه علقمة بن وائل عن أبيه قال: «جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة إلى النبي فقال الحضر مي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرضٍ لي كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيهحق، فقال رسول الله فلا للحضر مي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه...»(1).

والشاهد من الحديث قوله على: «ألك بينة؟»، أي: ألك ما يبين الحقّ ويظهره من شهود أو أدلة غيرهم (٢٠). المساهدة المساهدة والمساهدة المساهدة ال

ومن المعنى: ما قرّره ابن القيم (ت: ٥١هـ) بقوله: «فإن الله _ سبحانه _ أرسل رسل وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإذ ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه، والله _ سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته بشيء شم ينفي ما هو أظهر منه وأقوى دلالة وأبين إمارة، فلا يجعله منها، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قابين _ سبحانه _ بها شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له "(").

* * *

⁽١) سبق تخريجه. شد کا و مات و قياد کا يا و کا داده ۱۱ بداد تا و مد کا پر زيد دار د کا و کار داده

⁽٢) إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ١/ ٩٠.

⁽٣) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ١٨.

رَدُ القَاضِي عَنْ نَظِرُ الدَّعُوى، وأسبابه: أن تَشَالِثَالَ مَنْ لِثَالَ عَلَيْمَا عَنْ مِعَالِمَ

الأحراطات التي تتبعيا عكمة التمييز عند النظر في الطعن في الحكم باللع من نظر اللمويء وهذه الخطوات حسب <u>ن وحستاا و تيزاثا ة 2 لأ ا</u>

يجوزرد القاضي لأحد الأسباب الآتية: والمارة والعدر وعلم وسعاد والمداعات

أ_إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها.

ب _ إذا حدث له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم أو مع زوجته بعد قيام الدعوى المنظورة أمام القاضي، ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رَدّه عن نظر الدعوى المنظورة أمامه.

ج _ إذا كان لمطلقته التي له منها ولد، أو لأحد أقاربه، أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة _ خصومةٌ قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى، أو مع زوجته، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت أمام القاضي بقصد رَدّه.

د _ إذا كان أحد الخصوم خادماً له، أو كان القاضي قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته، أو كان قد تلقى منه هديّة قبيل رفع الدعوى أو بعده.

ه_ إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوةٌ أو مودةٌ يُرَجّع معها عدم استطاعته الحكم بدون تحيّز.

الشّرح:

المراد بردّ القاضي:

ردّ القاضي هنا: هو تنحّيه من تلقاء نفسه، أو بناءً على طلب الخصم عن نظر الدعوى

الفصل الأول أحكام عاقة

- شروط الواقعة عل الإثبات، وضوابط إثبات النفي بالشهادة.
- الاستخلاف لساع البنة.
- عدول المحكمة عها أمرت به من إجراءات الإثبات، وتقديرها للأخدا.
 بتيجة الإثبات.
- احترام القاضي حق الخصم في المطالبة بإجرامات الإثبات.

حكم قضاء القاضي حال منعه من نظر الدعوى: المناه المن

لها ولا من المراد التحقيق فيها والتسعون دلية والمسعون من عمار من مكم فيها

تقلي القضيَّة فاضيًّا، ومقهومه: ولو لم يحكم فيها، ويؤيله: منعه متى أدَّى شهادةً فيها، أو باشر

يقع باطلاً عملُ القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة في المَادّة التسعين ولو تَمّ باتفاق الخصوم، وإذا وقع هذا البطلان في حكم مؤيد من محكمة التمييز جاز للخصم أنْ يطلب منها إلغاءَ الحكم وإعادةَ نظرِ الطعن أمام قاضٍ آخر.

١٠ - إذا كان المَاسِي قد أذي شهادةً في المعوى أو كان خير آفيها - كما لِ : كَيْشًا هِ)

حكم قضاء القاضي حال منعه من نظر الدعوى:

تُبَيِّنُ هذه المَادَّة أَنَّ القاضي إذا كان ممنوعاً من نظر الدعوى والحكم فيها لشموله بشيء من الأحوال المقرّرة في المادة التسعين ثم نظر الدعوى أو حكم فيها فإنَّ ما تمّ من قِبَلِه من أعال إجرائيَّة أو حكم يكون باطلاً ولو تَمَّ بتراضي الخصوم على التقاضي إلى القاضي الممنوع؛ لأَنَّ منعه يعني عدم اختصاصه بنظر الدعوى وعدم الاختصاص موجبٌ لبطلان الإجراءات والحكم، ويجري أثر هذا البطلان على الموانع المذكورة في المادة التسعين في جميع مراحلها سواء أكان القاضي ناظراً لها أم مستخلفاً، وسواء أعلم القاضي والخصم بذلك أم لم يعلما - كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة -.

الجراءات محكمة التمييز للفصل في الطعن بالمنع من نظر الدعوى: الما المعالم

إذا حكم القاضي المنوع من نظر الدعوى بحكمٍ في القضيَّة فللخصم الطعنُ في الحكم ببطلانه.

١ ـ أَنْ تكون مؤثرة في الدعوى: ١٥ صابرة المرابعة و ١٥٠٠ الما المعالمة عليه

فلا يصح للقاضي إثباتُ واقعةٍ طرديَّة غير مؤثرة في الدعوى المؤثرة في الحكم نفياً أو إثباتاً؛ لما فيه من إضاعةٍ لجهد القاضي، وإتعابِ للخصوم، وإطالةِ أمد النزاع.

وتكون الواقعة مؤثرةً متى كانت حقًا مشروعاً للمُدَّعِي فيه مصلحةٌ من جلب نفع أو دفع ضرر وكانت لازمةً عند ثبوتها مع تحقق شروط الدعوى، وقد سبقتْ في شرح المَادَّة الرابعة. وقد تناولت المَادَّة السابعة والتسعون هذا الشرط، فجاء فيها: «منتجةً فيها».

وجاء تعريفها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة بأنها: «المؤثرة في الدعوى نفياً أو إثباتاً».

٧_ أَنْ تكون متعلقةً بالدعوى:

لا يكفي في الواقعة القضائيَّة مُحَلِّ الإثبات تأثيرها مطلقاً، بل لا بُدَّ من تعلقها بالدعوى والمطالبة المرفوعة حالاً أمام القاضي، وإلا كانت هدراً غير مؤثرة (١٠٠٠).

وهذا يشمل الواقعة الأصليَّة، وهي الواقعة المتنازع فيها، والواقعة التبعيَّة، وهي التي يؤدي ثبوتها إلى ثبوت الواقعة الأصليَّة المتنازع فيها، كالقرائن المتعلقة بالإثبات، والتي يستنبط منها ثبوت الواقعة المؤثرة أو نفيها، فكُلّها تُعَدُّ متعلقةً بالدعوى.

ويُخْرِجُ هذا الشرطُ الواقعةَ الطرديَّة في موقع النزاع وإِنْ كانت مؤثرةً في نزاعٍ آخر غير منظور لدى القاضي حالاً، كجهالة المتعاقد عليه في الجعالة؛ فإنَّه عند النزاع في الجعالة يكون

⁽١) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعيّ ١٧/ ١٩٩، البهجة في شرح التحفة ١/٣٦.

القائمة صحيفة دعوى أو مذكرة دفاع أو استشارة أو مذكّرة اعتراض ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء _ كها في الفقرتين التاسعة والعاشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _، وكلّ ذلك إذا كان القاضي قد باشر التوقيع على ذلك نيابة عن موكّله، أما إذا لم يوقّع على ذلك نيابة عن موكّله لم يكن ذلك مانعاً من نظر الدعوى وسهاعها والحكم فيها؛ لأن ذلك يكون مجرّد ادّعاء.

ولا يمنع القاضي من نظر الدعوى والحكم فيها سبّقُ رأيه في الحكم الفقهي للواقعة في مؤلفٍ كَتَبَه أو بحثٍ نَشَرَه أو محاضرةٍ أو درسٍ ألقاه في مسجدٍ أو جامعةٍ ونحوهما؛ إذ لو مُنِعَ من ذلك لأدى إلى أن يمنع القاضي من نظر الدعوى في كلّ ما ظهر رأيه الفقهيّ للمسألة المتنازع فيها، ومن ذلك: لو سبق حكمه في نظير للمسألة المتنازع فيها، وهذا غير مرادٍ قطعاً.

٨- إذا كان القاضي قد ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى، ولو كان ذلك قبل اشتغاله
 بالقضاء _ كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة _.

9-إذا سبق للقاضي نظرُ الدعوى قاضياً أو مُحكَماً - كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة -. ومن أمثلة سبق نظر القاضي للدعوى: أن يحكم فيها ثم ينتقل إلى درجة محكمة أعلى، كانتقاله من المحاكم العامّة إلى محكمة التمييز، فيُعْرَضُ الحكم لتمييزه - فلا يسوغ له الاشتراك في ذلك، وهذا مما جاء في الفقرة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، كما إن النظر فيها من غير حكم يُعَدُّ مانعاً له من الاشتراك في تدقيق الحكم، كما في الفقرة (هـ) من هذه المادة، والتي فيها: «أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو مُحكًماً، أو كان قد

يدعي غلطاً ممكناً في الأولى(١).

وقد تناولت المَادَّة السابعة والتسعون هذا الشرط، فجاء فيها: «جائزاً قبولها». وجاء تعريفها في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة بأنها: «ممكنة الوقوع، فلا تخالف الشرع أو العقل أو الحسّ».

٤_ ألا تكون معترفاً بها:

فيشترط في الواقعة محَلِّ الإثبات ألا تكون معترفاً بها، وهذا في الجملة.

فإذا اعترف الخصم بها أغنى ذلك عن طلب إثباتها(٢)، لكن إذا كان في الشهادة زيادة فائدةٍ على الإقرار سُمِعَتْ(٣).

مثال ذلك: أَنْ يكون على الميت ديون لعددٍ من الغرماء بعضها عليه بَيِّنَة والآخر لا بَيِّنَة على دَيْنه عليه، وماله لا يفي بديونه، والورثة كُلِّهم بالغون ومقرّون بالديون، فمَنْ له بَيِّنَة على دَيْنه سُمِعَتْ، وفائدة ذلك: تقديمه على سائر الغرماء عِمَّنْ لم يثبت إلا بإقرار الورثة(١٤).

⁽١) الفواكه البدريَّة في البحث عن أطراف القضايا الحكميَّة ٢٠٤، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام المدرِّة في البحث عن أطراف القضايا الحكميَّة ٢٠٥، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام المدرِّة ١٠٤٨، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ١٢٥، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٤٨٣، نظريَّة الدعوى بين الشريعة الإسلاميَّة وقانون المرافعات المدنيَّة والتجاريَّة ١/ ٣٧٢، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٩٤، دعوى التناقض والدفع في الشريعة الإسلاميَّة ١٨٥.

⁽٢) المغني ٥/ ٢٧١، ذُرَر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام ٤/ ٥٧٥.

⁽٣) انظر تفصيل أحوال سماع البيَّنة مع الإقرار في: وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٦٤.

⁽٤) المغني ٣٤٣/٥، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١٢/ ١٥٥، دقائق أولي النهسي لشرح المنتهسي ٣/ ٥٧٧، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٢/ ٤٦٣.

أحد الخصوم _ كما في الفقرة (ب) من هذه المادة _، والقصد تحقيق حياد القاضي ومنع التهمة عنه بالميل على خصمه أو خصم زوجته، وهذا مقصد مقرَّر في الشرع(١).

ولا تمنع الخصومة مع القاضي أو زوجته من نظر الدعوى إلا إن كانت الخصومة قائمة قبل إحالتها إلى القاضي، أما ما تَمّ الحكم فيها أو أُنشئت بعد البدء في نظر الدعوى فلا يمنعه من النظر _ كها في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة _، ونصّها: «الخصومة مع القاضي أو زوجته لا تمنع من نظر الدَّعوى إلا إن كانت الخصومة قائمة قبل إحالتها إليه، أما ما تَمّ الحكم فيها أو أنشئت بعد البدء في نظر الدَّعوى فلا يمنعه من النظر».

وقيام الخصومة يبدأ من إيداع صحيفة الدعوى في المحكمة لدى مكتب المواعيد حتى يكتسب الحكم القطعيَّة _ كما في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

٣- إذا كان القاضي وكيلاً لأحد الخصوم، أو وصيًّا عليه، أو قَيِّمًا (وليًّا عليه)، أو زوجاً لوصيّ أحد الخصوم أو القيِّم عليه، أو كانت له صلة قرابةٍ أو مصاهرةٍ إلى الدرجة الرابعة بهذا الوصيّ أو القيِّم _ كما في الفقرة (ج) من هذه المادة _. المحاسمة المساسمة المحاسمة المحاسمة

وإذا كان الوكيل قريباً أو صهراً للقاضي حتى الدرجة الرابعة لم تُقبلُ وكالته عند القاضي الممنوع من سماع دعواه، ولزم الموكّل إبداله بوكيل آخر أو حضور الخصم نفسه _ كما في الفقرة السابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «إذا كان الوكيل قريباً أو صهراً للقاضي حتى الدرجة الرابعة لم تُقْبَلُ وكالته، ولزم الموكل إبداله أو حضوره بنفسه» _.

⁽١) في تقرير أصل المنع من نظر الدعوى لأجل التهمة انظر كتابنا: «المدخل إلى فقه المرافعات» ١٠٨.

كنيَّة الإنسان الباطنة، وهذا إذا كان الإثبات بالشهادة؛ فإنَّه إذا كان مُحَلِّ الإثبات مما يتعذر الاطلاع عليه كالنيَّة فلا وجه لساع الشهادة عليه، ولذلك ذكر الفقهاء في غير موضع أنَّ القول قول المُدَّعِي فيها نواه، فقالوا فيمن قضى بعض دينه، أو أسقط عن مدينه بعض الدَّين الذي عليه، وكان ببعض الدَّين رهنُ أو كفيلٌ وبعضه بدون ذلك وَقَعَ قضاء البعض أو إسقاطه عها نواه قاضٍ ومُسْقِطٌ؛ لأنَّ تعيينه إليه ابتداءً، فلو نواه عها عليه الرهن أو ما به الكفيل وهو بقدره انفك الرهن وبرئ الكفيل وقبل قول المسقط والقاضي (المسلم) فيها نواه، ولا حَلَّ للبَينَة هنا؛ لأنَّ نيَّته لا تعلم إلا من قِبَله.

كما ذكروا: أَنَّ الكناية في الطلاق يرجع فيها إلى نيَّة المطلِّق؛ لأَنَّها لا تعلم إلا من جهته، ولا تمكن الشهادة عليها؛ لأَنَّها مستترة لا يطلع عليها أحد غير المطلق.

وهكذا لو قال المدين لرب الدين: أحلتك بديني، أو بالمال الذي قبَل فلان، وادَّعَى أحدهما أنَّه أريد بها الوكالة، وأنكر الآخر أنْ يكون أريد بها الوكالة، فقول مُدَّعِي الوكالة؛ لأنَّه يدعي بقاء الحَقّ على ما كان، وينكر انتقاله؛ فالأصل معه، قال الفقهاء: ولا موضع للبَيِّنَة (الشهادة) هنا؛ لأنَّها لم يختلفا في لفظٍ يُسْمَع، ولا فعلٍ يُرى، وإِنَّها يدعي أحدهما بنيَّته، وهذا مما لا تشهد به البَيِّنَة نفياً ولا إثباتاً(۱)، لكن لو أظهر ما نواه بلسانه، وقامت البَيِّنَة على نطقه أخذنا بذلك، كها في بيع

⁽١) المنثور في القواعد ١/ ١٤٥، المغني ٧/ ٦٧ (ط: هجر)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٢/ ٢٣٧،٢٥٩، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٣٧٢، ٣٩، ٥/ ٣٩، الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٥/ ٧٦،.

١- كون القاضي زوجاً لأحد الخصوم، أو قريباً، أو صهراً حتى الدرجة الرابعة - كما في الفقرة (أ) من هذه المادة -.

فمتى كان القاضي زوجاً لأحد الخصوم فهو ممنوع من سماع الدعوى، ويشترط في هذه الحال أن تكون علاقة الزوجيَّة قائمةً؛ إذ المطلّقة طلاقاً بائناً لا تسمّى زوجةً _كما هـو إطلاق الفقهاء _(1).

وكذا يمنع القاضي من سماع الدعوى إذا كان قريباً من النسب أو صهراً لأحد الخصوم حتى الدرجة الرابعة.

وإذا كان القاضي قريباً أو صهراً للخصمين معاً فيكون ممنوعاً من نظر الدعوى _ كها في الفقرة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة _، ولا يشترط لقيام علاقة المصاهرة أن تكون رابطة الزوجيّة قائمة حال الخصومة، بل لو كانت الزوجيّة مطلقة _ كها توضحه الفقرة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، ونصّها: «لا يشترط لقيام علاقة المصاهرة أن تكون رابطة الزوجيّة قائمة» _.

المراد بـ «الدرجة الرابعة» قرابةً أو مصاهرةً: على المراد بـ «الدرجة الرابعة» قرابةً أو مصاهرةً:

قد ورد المراد بالدرجة الرابعة قرابةً أو مصاهرةً في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة للهادة الثامنة، وهي كها يلي:

على علم اللذ أن القاهي علوج من لطر اللحوى وسياعها سواء أقان بصفته ناظراً ف

⁽١) الرَّوْض المُرْبِع شرح زاد المستقنع ٧/ ٥٣١.

وهناك ضوابط لإثبات النفي في الشهادة أُبيِّنُها في العنوان التالي. في المنوان التالي. في الشهادة:

إذا كان النفي منضبطاً ومُحَدَّداً ومحصوراً جَازَ إثباته بالشهادة، ويظهر ذلك في صور ترجع إلى ضابطين، وبيانهما وأمثلة لما يدخل تحتهما من صور(١) فيما يلي:

الضابط الأول: أَنْ يكون النفي مُحَدّداً مما يحيط به علم الشاهد، ولذلك صور منها:

١- أَنْ يضاف النفي إلى وقت مخصوص، كأنْ يشهد الشاهد بأنَّ زيداً لم يقتل عَمْراً بـ الأمس؛
 لأَنَّه كان معه في البيت لم يفارقه، أو يشهد بأَنَني قد صحبت فلاناً في يوم كذا ولم يقذف فلاناً.

٢-أنْ يضاف النفي إلى مكان معين محصور، كأنْ يشهد الشاهد أنَّ لا يوجد في هذه
 القطعة من الأرض بناء.

٣_ أَنْ يضاف النفي إلى حالٍ مُحكّدة يمكن حصرها بالنفي، كأَنْ يشهد الشاهد بأَنَّ فلاناً أقر لديه بأَنَّه لا يستحق على فلان شيئاً.

الضابط الثّاني: أَنْ يكون المنفي مما يغلب على الظن حصوله بحكم العادة، أو معرفة باطن الأمر، ولذلك صور منها:

١- الشهادة على حصر الورثة بقوله: «لا وارث له غيره»، فإنَّه بحكم العادة يعرف ذلك

المنتهى ٢/٢،٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٢١/ ٥٤٣، شرح الكوكب المنير ٤/ ٦٨٥، ظفر اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي ١٦٢، ١٦٦، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٧٨، السَّيْل الجَوَّار المُتَدَفِّق على حدائق الأزهار ٤/٦٤.
 (١) المراجع السابقة.

الباب الثامن تَنْضِي القضاة ورَدَهم عن الحكم

زهران

- منع القاضي من نظر الدعوى، وأسبابه.
- حكم قضاء القاضي حال منعد من نظر الدعوى.
- « وَدَّ القَاضِ عِن نظر الدعوى، وأسيابه.
- امتناع القاضي عن نظر الدعرى، وإجراءات تنحّيه عن نظرها، والقصل في ذلك.
- وقت الرق، وفوات طلبه.
- · إجراءات الحصم في طلب الردّ.
- أمر التنحية بطلب الخصم وإجراءات صدوره، والمختص بالفصل فيه.

الاستخلاف لسماع البينة:

ماليني ولله المستعمر والمستعمر الكادة الثامنة والتسعون

إذا كانت بَيّنَة أحد الخصوم في مكانٍ خارجٍ عن نطاق اختصاص المحكمة فعليها أَنْ تستخلف القاضي الذي يقع ذلك المكان في نطاق اختصاصه لساع تلك البَيّنَة.

الشّرح:

المار على الناس من الناس من الفارل المار من على من في الفارل المارك من المارك من الفارل المارك الماركة المار

المراد بالاستخلاف في هذه المادة: كتابة قاضي الدعوى إلى قاضٍ آخر خارج ولايته لسماع بينة تُقِيم في نطاق اختصاص القاضي الثاني المكتوب إليه (المستخلَف).

وتبيّن هذه المَادَّة أَنَّه إذا كان لأحد الخصوم بَيِّنَة في مكانٍ خارج اختصاص المحكمة التي تنظر فيها الدعوى فإنَّ على القاضي _ ناظر القضيَّة _ بناءً على طلب صاحب الحَقّ في الإثبات أَنْ يستخلف القاضي الذي يقع المكان الذي تقيم فيه البيِّنَة في اختصاصه لساعها. وقد بُيِّنَتْ أحكامُ الاستخلاف _ عند الفقهاء _ مُفَصَّلَةً في كتاب القاضي إلى القاضي (1). إجراءات الاستخلاف في الاستعمال المعاصر:

أشيرُ هنا إلى إجراءات الاستخلاف _ كتاب القاضي إلى القاضي _ في الاستعمال المعاصر، وهي كالتالي:

⁽١) انظر ذلك _ مثلاً _ في: دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٥٠٣، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٦١.

المتنازع فيه بحيث يجوز له المطالبة به مستقبلاً في أيّ وقت، وذلك كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة للمادة الثامنة والثمانين. معالمان معالما معالمان عالمان المعالمات ال

وآثاره: إلغاء جميع الإجراءات التي تَكَتْ عدا الأدلة وما في حكمها. والتارك الخصومة استئنافها من جديد كأنَّها خصومة مُبْتَدأة.

وسيه عَنْ اللَّهِ عن الحضور في أي جلسة من الجلسات _ كما يشت ذلك المادة التالثة والخصون ما أو عدم تحريكها بعد وقفها _ كما في المَادّة الثَّانِية والثهانين _.

ووقف الخصومة: هو تأجيل السَّمِّ في الدعوى بناءً على طلب الخصوم أو بقرارٍ من المحكمة إلى أمدٍ أو بدرن لسبب يقتض ذلك.

ومنى ذال الموجب استؤنف السير فيها ويني على إجراءاتها السابقة.

والقطاع الخصومة: هو توقّف تلقائي مؤقت لشيّر المدموي وجوباً بسبب مُقَرَّر يقتضي

مثاله: القطاع النعوى سيب وفاة أحد الخصوم.

وسطانف الشير فيها ويبني على إجراءاتها السابقة بعبد تهيئتها لبذلك وتحريك أحد الخصوم ذا.

وتوك الخصومة: تنازل المدَّي عن الدعوى القائم نظرها أمام المحكمة دون إسفاط الحتى

٨ يقوم القاضي المُسْتَخْلَفُ بضبط الاستخلاف في ضبط الإنهاء، ويبعث بصورة مصدقة من الضبط إلى ناظر القضيَّة، وإذا كانت صورة الضبط ستبعث إلى خارج المملكة فتطبع. وهذا مما ورد ذكره في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

9_ ليس للقاضي المكتوب إليه التعرّضُ لثبوت الشهادة، أو نفيها؛ إذ إن ذلك راجعٌ إلى ناظر القضيَّة.

وعاور في هاتين الفقر اين (١٥٠ * ماء * الفقرة * ولي من اللائمة التغيالة لله المادة.

المان بثني عل لفظ الإنابة من القاشي الكاتب إلى القاشي الكتوب إليه في مساح

المستحدد الفاهي الكائب الأستاة والمناقشة الجزمة إذا رأى ذلك.

القالة الأن المشهود عليه حصور جلت الاستخلاف عليه ذلك!"، ويوضع القاضي القالقاف الكتب الدخلاف.

المسياس الاستخلاف من القاضي الكاتب وأن يُعشفُر مستكملاً عمامات الصّعة ورفد و بارية.

الكاتفاقي الكانب أن يظلبُ من القاضي الكتوب إليه تزكية النِيَّة بعد سماع الشهاداء الكن لا يعلَّق ذلك على كون الشهادة موصلةً أو غير موصلة؛ لأنَّ مرجع إيصال الشهادة قد علمه المدالقاف الكانب لا القاف الكتوب اله.

⁽¹⁾ Was sold 71/21.

بحق له على استقلال، فيكون مُدَّعِياً، ومنازعُه من طرفي الدعوى أو أحدهما مُدَّعَى عليه. وعلى وعليه، فلو تركها المدعي فللداخل الأصلي في الدعوى طلب مواصلتها، وعلى المحكمة الاستجابة لذلك، وعليه فلا يتم ترك الخصومة إلا في حقّ تاركها، أما الداخل فحقه قائمٌ، وعلى القاضي أن يستمرّ في نظر دعواه بناءً على طلبه. وعلى القاضي أن يستمرّ في نظر دعواه بناءً على طلبه. وقائم، وأثره:

المراد به: تخلّف المدعي عن مواصلة السير في الدعوى بعد البدء فيها بغيابٍ ونحوه. وأثره: شطبها، وهو رفع قيد الدعوى من الجلسات وعدم عرضها في الجلسات المقبلة، وللمدعي أن يطلب الاستمرار فيها بعد ذلك على تفصيلٍ سبق في شرح المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام.

العدول إلى الله محفة الدعوي، والمراعد وما في كديها : ووالله عالم المحالة

المن يعدُّ المدعي تاركاً للدعوى في حالين: المن و ومعال الهذا المن المسمورة الداما

الحال الأولى: غياب المدعي عن جلسةٍ من جلسات المحكمة: عند المدار المناسسات

فإذا حُدّد للمدعي جلسة للخصومة ثم غاب عنها أو عن غيرها من الجلسات المقبلة من غير عذر تقبله المحكمة عُدَّ تاركاً لدعواه، ويجري شطبها على ما سبق تفصيله في شرح المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام.

الحال الثانية: عدم مواصلة المدعي دعواه بعد وقفها: عدم مواصلة المدعى دعواه بعد وقفها: يحدد مدة لا تزيد على ستة أشهر،

موجباً لرد البينة، أو قد تتعارض البينات لديه بين إقرار وقرينة، أو شهادة وقرينة، ونحو ذلك من البينات، فعلى القاضي هنا الأخذُ بها كان أقوى دلالة من البينات ولوكان ذلك بتقديم قرينة قويَّة على إقرار، أو بردِّ قرار خبير، ونحو ذلك، لكن لا بُدَّ في ذلك جميعه من تسبيب صحيح يبين فيه قوة ما أخذ به، ووهن ما عدل عنه، مراعياً أصول إعهال البينات وردها، ودفع التعارض بينها عند ظهوره، ويدل لذلك ما يلي (۱):

ا قوله - تعالى -: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَ يَنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُ لُّ وَامْرَأَتَكَانِ مِمْن تَرْضَوْن مِن الشَّهادة قيداً على قبولها، وتقدير الرضى بها يرجع إلى اجتهاد القاضي قبولا ورَدَّا؛ طبقاً للقواعد المُقرَّرة شرعاً، يقول ابن العربي (ت: ٣٤٥هـ): «قوله: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ ﴾ دليلٌ على تفويض القبول في ابن العربي (ت: ٣٤٠م): «قوله: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ ﴾ دليلٌ على تفويض القبول في الشهادة إلى الحاكم؛ لأنَّ الرضى معنى يكون في النفس بها يظهر إليها من الأمارات عليه، ويقوم من الدلائل المبينة له، ولا يكون غير هذا، فإنَّا لو جعلناه لغيره لما وصل إليه إلا بالاجتهاد، واجتهاده أولى من اجتهاد غيره... قال علماؤنا [يعني: علماء المالكيَّة]: هذا دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات على ما خَفِيَ من المعاني والأحكام»(۱).

⁽١) كتابنا: «توصيف الأقضية في الشريعة الإسلاميَّة» ٢/١٥٥. الصلاميَّة الإسلاميَّة الإسلاميَّة الإسلاميَّة الإسلاميّة الإسلاميّة

⁽٢) أحكام القرآن ٢/ ٣٣٦.

المدعى عليه قد عدل عن هذه الدفوع قبل تقرير المدعي ترك الخصومة، ومن الدفوع التي تمنع المدعى عليه بعد إبدائها من طلب مواصلة السير في الخصومة متى تركها المدعي ما يلي:

الله الدافع بعدم اختصاص القاضي بنظرها. الثاني الإرسسال على المصطلاقة المسالي على المصطلاقة المسالي المصطلاقة ا المالية على الإحالة إلى محكمة أخرى. لما يسمد علم المسالية على المسالية على المسالية على المسالية على المسالية

٣_الدفع ببطلان صحيفة الدعوى. لم يقف إليه و تمحمال القوال العالم يعملون

وغير ذلك مما يدخل في الضابط السالف ذكره. ما ونعم و يعملا للموايد فيله مرها

تعدد المدّعين وترك بعضهم الخصومة: علما الله المحال الما المحمد الما المحمد

إذا تعدد المدعون وكانت الدعوى مما يمكن تجزئتها في موضوعها جاز لبعضهم تركها وتظل قائمةً في حقّ الباقين، وكذا إذا تعدد المدعى عليهم جاز للمدعي تركها عن بعضهم إذا كانت التجزئة محكنة _كها في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: "إذا تعدّد المدعون وكانت الدَّعوى قابلةً للتجزئة في موضوعها جاز لبعضهم تركها وتظل قائمة في حق الباقين، وكذا إذا تَعَدَّدَ المُدَّعى عليهم جاز للمُدَّعي تركها عن بعضهم إذا كانت الدَّعوى قابلة للتجزئة» _.

م المع عمل عال ذاك يستعمر ط المري الحدث الذي الله في الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله

الأحيار من أحاويث ميّد الأحيار ٤/٢٥ (٤ تقاريّة الدعوى بين الشريعة الإسلاميّة وتابور 2011 ، المرسوطة الفقهيّة الكويثيّة (/ ٢٤١ ، ٢/ ٢١٩ .

فقد قَدَّم سليمان هنا القرينة الحاليَّة _ وهي شفقة الصغرى على الابن _ على اعترافها بالابن للكبرى، وقضى به للصغرى.

قال ابن القيم (ت: ١٥٧ه): «فأيُّ شيءٍ أحسنُ من اعتبار هذه القرينة الظاهرة، فاستدل برضى الكبرى بذلك وأنَّها قصدت الاسترواح إلى التأسي بمساواة الصغرى في فقيْد ولدها، وبشفقة الصغرى عليه وامتناعها من الرضى بذلك على أنَّها هي أمه، وأنَّ الحامل لها على الامتناع هو ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الأم، وقويت هذه القرينة عنده حتى قَدَّمَها على إقرارها، فإنَّه حكم به لها مع قولها: «هو ابنها»، وهذا هو الحقّ، فإنَّ الإقرار إذا كان لعلةٍ اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه»(١).

وقد ترجم الإمام النسائي (ت: ٣٠٣هـ) في السنن الكبرى على هذا الحديث بقوله: «الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تيين للحاكم أنَّ الحَقّ غير ما اعترف به "(١).

قال ابن القيم مُعَلِّقاً على هذه الترجمة: «فهكذا يكون الفهم عن الله ورسوله»(٣)، كما قال: «وهذا هو العلم استنباطاً ودليلاً»(٤).

فالقاضي يسعى جهده لإيصال الحقوق إلى أصحابها، ولا يحول بينه وبين ذلك شهادة أو إقرار إذا ظهر فيها الريبة.

⁽١) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٥، ٦، وفي المعنى نفسه انظر: إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ٤/ ٣٧٢.

⁽Y) 7/ TV3.

⁽٣) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٦. إساسة الشرعيَّة ٦. إساسة المسابق على المسابقة على المسابقة المسابقة

⁽٤) إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ٤/ ٣٧١.

الخصومة، وترك الخصومة بعد إبداء المدعى عليه دفوعه، وذلك فيها يلي من عناوين: طرق ترك الخصومة:

تبيّن هذه المادة طرق ترك الخصومة، وهي: الله تعلله

١- تبليغٌ يوجّهه المُدَّعِي إلى خصمه يبيَّن فيه تركه للخصومة ويعطى للمحكمة نسخة منه.
 ٢- تقرير من المُدَّعِي لدى الكاتب المُخْتَصِّ ـ وهو الكاتب في مكتب المواعيد ـ بالمحكمة يبيِّن فيه تركه للخصومة.

وعلى الكاتب المذكور إبلاغ المدعى عليه بترك المدعي الخصومة عن طريق المحضرين -كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، وبَعْثُ نسخةٍ منها إلى قاضي الدعوى.

٣- بيان صريح في مذكرة تُقَدَّمُ من المُدَّعِي لقاضي الدعوى تكون مُوَقَّعاً عليها منه أو من وكيله المصرّح له في وكالته بترك الخصومة _ كما في المادة التاسعة والأربعين _ مع وجوب اطّلاع خصمه عليها.

٤- إبداء طلب ترك الخصومة شفويًا في الجلسة، وتدوينه في ضبطها، وتوقيعه عليه.
 وفي كل الأحوال الواردة في الفقرات السابقة لا يستم ترك الخصومة إلا بعد إشعار المحكمة وإبلاغ المدعى عليه _ كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

كما يجب أن يدون طلب المدعي بترك الخصومة في دفتر ضبط القضيَّة ويقرّر القاضي أن المدعي قد ترك الخصومة ثم تُعاد المعاملة للجهة الواردة منها _ كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _...

ومن ذلك: احترام حقّه في المطالبة بإجراءات الإثبات. (١٥٧٥) عن مقال ما ما مع

واحترامُ حقّ الدفاع يعني إتاحة الفرصة للخصم لإبداء حقّه هذا، فإن كان له وجهٌ شرعيٌّ حقّقه له القاضي، وإلا ردّ طلبه وأبان وجه الردّ في أسباب الحكم عند الاقتضاء (١٠). وقد جاءت الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة مؤكدةً ذلك، ونصّها: "إذا

وقد جاء المفقرة الدول من المراجعة التلفيدية عدة المادة موتدة وتعمل وتعمل المادة في طلب الخصم إجراء أي إثباتٍ ولم يقتنع القاضي بطلبه بعد اطلاعه عليه في دول طلبته في الضبط ولو لم يحققه».

إلا الإثبات يكون من غير جهة المدّعي: إنه عاليته كالعالم يهد كالصفاقا إلى المالة تموة

الأصل أن إثبات صحّة الدعوى يكون من غير جهة المدعي، فلا يقبل من المدعي دليلٌ قد أعده هو؛ لأنه مدّع، فلا يكون مثبتاً لحقّ يدّعيه.

يقول ابن القيّم (ت: ٧٥١هـ): «القاعدة أن صحّة الدعوى يطلب بيانها من غير جهة المدعى مهما أمكن»(٢).

1-2/1 16/60 - 1-600 1 1 1 1 1 1 1 4 1 1 C 1 * 1 C 1

⁽۱) كتابنا: «المدخل إلى فقه المرافعات» ٢٥٨-٢٦٠.

⁽٢) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٣٠٢.

الفصل الثالث ترك الخصومة

وفيه

- " Heleville Hangar.
- طرق ترك الخصومة، وحكم ترك اللحي إياما بعد إيداء اللحي عليه دفوعه.
 - « الاتوك الخصوصة.
 - · ill the exist.
 - « القرق بين ترك الدعوى، ورقف الخصومة، وانقطاعها، وتركها.



- التمهول، ويتضفن المراد باستجواب الخصوم، والإقرار، ومشر وعنها.
- المستجوب وطالب الاستجواب وحضوره ووقت الرذعلي الاستجواب
- ٠ إحفار الخصم المستجوب.
- استجواب العلود من المضور للى قاضى اللموى.
- آثار التخلف عن الحضور للاستجراب أو الامتناع عن الإحابة على
 الاستحاب.
- حجة الإقرار القضائي، وشروطه.
- الشروط العائة للإقرار.
- · FERIVELL

الدعوى في الجلسة المحدّدة فإن ذلك يُعدُّ استئنافاً للسير فيها، ولا تنقطع، ويستمرّ القاضي في نظرها، وهذا مما بينته هذه المادة والفقرة الثانية من لائحتها التنفيذيَّة، ونصّ ما جاء في اللائحة التنفيذيَّة: «إذا حصل الانقطاع قبل الجلسة المُحَدَّدة لنظر القضيَّة وحضر وارث المتوفى أو من يقوم مقام مَنْ فَقَدَ الأهليَّة أو مَنْ زالت عنه صفة النيابة وباشر الدَّعوى في الجلسة المُحَدَّدة _ فإن الدَّعوى لا تنقطع بذلك».

اللح

استثناف السير في الدعوى بعد انقطاعها:

قيق هذه الملاقة أنه يستأنف السير في السلموى بعد انقطاعها بداة على طلب احد الخصوم، وفي هذه الحال يتم التكليف بالحضور بتبليغ يتم حسب أصول الإحضار السابقة في المراقة المتعلقة بالإحضار الواردة في الأحكام العامة من الباب الأول من هذا النظام، ومنها: المواة الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والنامنة عشرة، وأنَّ التبليغ يوجَنَّ حسب الأحوال إلى من يخلف من قام به سبب الانقطاع أو إلى خصمه الآخر.

المتمواد السير في الدعوى عند قيام سب الانقطاع:

إذا حصل سبب الانقطاع قبل الجلسة المحددة لإجراء من إجراءات الدعوى من المحاصلة المعلى من وادت المعلى من وادت الانقطاع من وادت المعلى أو سبب الانقطاع من وادت المعلى أو ولي على فاقد الاعليّة، أو القاصر بعد بلوغه، أو المجتون بعد إلافت و ما شر

الزوجين لاستخراج أسباب الشقاق من الزوجين أو أحدهما بعد الكشف والنظر ومباحثة الزوجين (١)، فدل على مشروعيَّة استجواب الخصمين أو أحدهما من قِبَلِ القاضي لكشف غموض القضيَّة أو شيء من وقائعها وأوصافها المؤثرة في الحكم القضائي والعمل بنتائجه المتعلقة بالحكم.

كها يدلّ له من السنّة ما رواه أبو هريرة _رضي الله عنه _قال: «أتى رجلٌ رسولَ الله وهو في المسجد، فناداه، فقال: يا رسول الله، إني زنيت، فأعرض عنه حتى ردّد عليه أربع مرّات، فلمّ شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي على، فقال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أُحْصِنْت؟ قال: نعم، فقال النبي على: اذهبوا به فارجموه»(٢).

فقد استجوب النبي على المدعى عليه المعترف بالزنا بها يكشف الواقعة ويوضحها، فقال للرجل المقرّ: «أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أُحْصِنْتَ؟ قال: نعم»، فدلّ على مشروعيَّة استجواب الخصم بها يكشف غموض القضيَّة أو يقرّر شيئاً من وقائعها

⁽١) المحلَّى ١ / ٨٧، الاختيارات الفقهيَّة من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٢٥٠، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٤،٤ الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٧٦، أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٥٤٠، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٨/ ٣٢٢، ٣٢٨، ٢٣٨ كتابنا: «التحكيم في الشريعة الإسلاميَّة» ١٩١، ١٩٨.

⁽٢) متفق عليه، فقد أخرجه البخاري ٥/ ٢٠٢٠، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، ٢/ ٢٠٤٩، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة، باب لا يرجم المجنون والمجنونة، ٦/ ٢٥٠٠، وباب الرجم بالمصلى، ٦/ ٢٥٢٠، وباب سؤال الإمام المقرّ: هل أُحْصِنْت؟، ٦/ ٢٦٢١، كتاب الأحكام، باب من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حدٍّ أمر أن يخرج من المسجد فيّقام، وأخرجه مسلم ٣/ ١٣١٨، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا.

الخصمين، وعلى القاضي عند استئناف نظر الدعوى أن يتلوَ على الخصوم ما تَمَّ ضبطه _ كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «الانقطاع لا يؤثر على الإجراءات السابقة له»، وكذا الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للمادة السابعة والثمانين، ونصّها: «يستأنف القاضي نظر الدَّعوى من حيث انتهت إليه بعد تلاوة ما تَمَّ ضبطه على الخصوم» _، يعني: فلا يؤثر ذلك على الإجراءات السابقة التي تمتّ صحيحة.

وقت جريان انقطاع الخصومة:

إذا وقع الانقطاع جرى أثره من حين حصول سببه عَلِمَ الخصم بذلك أم لم يعلم، ولا يحتاج نفاذه إلى حكم به. إلى من من الما يعلم الما الما يعلم الما يعلم

وهذا مما جاء في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للمادة الرابعة والثمانين في الأسباب بحصول الوفاة أو بفقد الأهليَّة، ونصِّها: «انقطاع الخصومة بحصول الوفاة أو بفقد الأهليَّة يعتبر من تاريخ حصوله لا من تاريخ علم المحكمة بذلك».

Ellerant of the painter of the state of the

اللاعد أنه لا يجوز للقاضي الحكم في القضيَّة أثناء الانقطاع، وإذا حكم فيكون حكمه باطا

لا يؤلر الانقطاع على الإجراءات السابقة له : بل كل إجراء قدم صحب أفإنه يفو كالمان، ومن ذلك: ما انعقد سببها صحيحاً ولا يحتاج فيها إلى حضور الحصمين، كاجراء التعاسبة التي أمر بها القاضي قبل قيام سبب الانقطاع، ويمكن السير فيها دون حضور شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي على نفسال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أُحْصِنْتَ؟ قال: نعم... (١)، وقد مرّ هذا الحديث قريباً في مشر وعيَّة الاستجواب، والشاهد فيه هنا: اعتراف الرجل بالزنا ومؤاخذة النبي على له بهذا الإقرار وأمره برجمه، وإذا كان هذا في الحدود وهي تُدرأ بالشبهات فمن بابٍ أولى سائر الحقوق (٢).

وقد أجمع المسلمون على شرعيّة العمل بالإقرار في القضاء والحكم". المناسبة

الإلي أمن أمير الإليامي في منه التي * لأنه مناصرة إلى إصام التراع أصام

القوله: ﴿ وَالنَّذِيدِ الَّذِي عَلَيْهِ النَّوْلِ عِيادٌ لِإقرار صاحب الحق عند الكاتب بها وجب المعدن الحقيَّة الذلَّ على حشر وعيَّة الإقرار والعمل به كعلريق للإثبات".

، ومن السنَّا: ، حديث أي هريرة _ رضي للله عنه _ قبال: النَّني رجلَ وسولَ الله وشولَ. عند، فتاعلي قبّال: ما ومم ل الله إذ رئيت، فأم في عنه حتى ردَّد عليه أربع مرَّات، فأنَّا

⁽۱) سبق تخریجه را د ۱۲ م ۲۱ ۱۳ رسیدا ۱ م کار برداری از ۲۱ ۱۳ ۱۳ می د ۱۲ تا یوپ با ساخه و برای این ۱۳ ۱۳ سیدا ا

⁽٢) وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٤٥_٢٤٥. و علم المسلميّ

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢/ ٣٧١، المغني ٥/ ٢٧١. المتحد المسالم المتحد المسالم المتحد المتحد المتحد المتحد المتحد المتحد المتحدد المتحد

صفة تهيّؤ الدعوى للحكم حال الانقطاع: سياد هذا تدكال وحدا وو المقالا ا

ومسال متدالات الله و الله الخامسة والثهانون في الله والثان والله والمسال

تُعدّ الدعوى مُهيّاةً للحكم في موضوعها إذا أبدى الخصوم أقوالهم وطلباتهم الختاميّة في جلسة المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع. وما المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع. وما المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع.

هذه المَادَّة مُتَمَّمَةٌ لما في المادة الرابعة والثمانين والتي جاء فيها ما نَصُّه: «إذا تَهيَّأْتُ الدعوى للحكم فلا تنقطع الخصومة، وعلى المحكمة الحكم فيها».

فجاءت هذه المادة ـ الخامسة والثمانون ـ لتُبيِّنَ متى تكون الـ دعوى مُهيَّاةً للحكم في موضوعها، فقرّرت بأن ذلك يكون إذا أبدى الخصوم أقوالهم وطلباتهم الختاميَّة في جلسة المرافعة قبل وجود سبب الانقطاع، فسمع القاضي الـ دعوى والإجابة واستوفى جميع الدفوع والبينات ورصد ذلك كلّه لديه ولم يَبْقَ لدى الخصوم ما يرغبون تقديمه بحيث قُفِل باب المرافعة، وذلك كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

الول إذا كان في ول التقليم مذكرة الهنراض * وغب * لك و إلا رُقِم دون مذكرة اعتراض.

التوكيل، وإذا دعت الحاجة إلى مناقشة وكيل الدعوى واستجوابه لم يصحّ ذلك إلا في حدود وكالته، فإن مَاطَلَ في الإجابة عن ذلك فللقاضي منعه من الوكالة وطلب الأصيل للاستجواب وإتمام المرافعة _ كما في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيَّة للهادة المائة من هذا النظام _.

وغير الخصم - من مدّع ومدعى عليه ومتداخل - ممن ليس له مصلحة في الدعوى لا يشمله هذا الاستجواب وأحكامه المذكورة في هذا النظام، وإنها يجوز مناقشته على سبيل الاستيضاح أو الشهادة إذا أدّاها على هذا الوجه.

وإذا كانت المرافعة قائمة وتخلّف بعض المطلوب استجوابهم بعد تبليغهم فيجوز استجواب الحاضر منهم - كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة ...

طالب الاستجواب: إلى المنصور عن المسال أو متال المستعد المستعد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد

يطلب الاستجواب أحدُ جهتين:

أ ـ قاضي الدعوى من تلقاء نفسه، فله استجواب مَنْ يكون حاضراً من الخصوم عند الاقتضاء من تلقاء نفسه ولو لم يطلب ذلك أحد الأطراف في الدعوى، كما له طلب حضور من يرى استجوابه من الخصوم، ويبلّغ حسب الأصول الإجرائيّة للتبليغ.

ب _ أحد الخصوم، فلكلِّ واحدٍ من الخصوم _ من مُدَّعٍ أو مدعى عليه أو داخلٍ أو مُدْخَلٍ _ أَنْ يطلب من القاضي استجواب خصمه الحاضر، ثم القاضي يأذن له بذلك إذا رأى وجاهة طلبه.

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن استجواب أحد الخصوم للآخر

تعدّد الخصوم وقيام سبب الانقطاع بأحدهم: الماهتال المهمه والعثال والعثال والعدال

إذا تعدد الخصوم وقام سبب الانقطاع بأحدهم فإن الدعوى تستمر في حقّ الباقين، ما لم يكن موضوع الدعوى غير قابلٍ للتجزئة فتنقطع الخصومة في حقّ الجميع - كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة -.

فمثلاً: إذا كانت الدعوى مقامةً من عدّة أشخاصٍ في مبلغٍ ماليٍّ مشترك بينهم، ثم مات أحدهم _ فإن الدعوى لا تنقطع، ويستمرّ الباقون في المطالبة بنصيبهم.

ولو كانت الدعوى لعدة أشخاص على شخصٍ لقسمة عقارهم المشاع، ثم تـوفي أحـد المدعين _فإن الدعوى تنقطع ليقوم خَلفُه مقامه، وإذا لم يقم أحدٌ فتستأنف الـدعوى من غير حضوره.

مانع انقطاع الخصومة:

تبيّن هذه المَادَّة أَنَّ القضيَّة إذا كانت قد تَهَيَّأَتْ للحكم بسماع أقوال الخصوم وبَيِّناتهم ومناقشتها واستيفاء ما يلزم للحكم فيها بحيث قُفِلَ باب المرافعة وفقاً لما يأتي في المادة الخامسة والثمانين - فإنَّ سَيْر الخصومة لا ينقطع، بل يحكم القاضي فيها.

جريان تعليهات التمييز على الحكم في الدعوى المتهيئة له: الما الله يهد له المعر

إذا حكم القاضي في الدعوى _ التي تهيّأت للحكم قبل حصول سبب الانقطاع _ فيطلب خَلَفُ من قام به سبب الانقطاع لإبلاغه بالحكم وأخذ قناعته بالحكم أو عدمها، فإن لم يحضر فتُجْرَى على الحكم تعليهات التمييز، ومنها: إبلاغ خَلَفِ من قام به سبب كولة عن طريق فاحي اللاعوى وفق المادة السبون من هذا الذب فحتسلا مصكا بالصحا

-

عليه بسلك بنائل المسعد ساء المادة الأولى بعد المائة عليه بنا سيعتسل إله سية

للمحكمة أَنْ تأمر بحضور الخصم لاستجوابه سواء من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب خصمه إذا رأت المحكمة حاجةً لذلك، وعلى مَنْ تقرر المحكمة استجوابه أَنْ يحضر الجلسة التي حددها أمر المحكمة.

الشّرح:

هذه المَادَّة تتعلق بحضور الخصم المستجوب إلى المحكمة، فتُبيِّنُ المادة في ذلك أمرين، هما: ١ ـ من يأمر بحضوره.

٢_ حكم حضوره متى طُلِبَ.

وبيان ذلك في العنوانين التاليين:

الآمر بحضور الخصم المستجوب:

الأمر بحضور الخصم لاستجوابه يتم من قِبَلِ المحكمة سواء أمرت بـ ذلك من تلقاء نفسها، أم أمرت به بناءً على طلب أحد الخصوم إذا اقتضى الحال ذلك ورأت المحكمة حاجةً لاستجواب الخصم الآخر.

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أنه إذا طلب الخصم استجواب خصمه ولم تر المحكمة حاجةً لذلك فيُدَوَّنُ طلبه في الضبط ويردَّه ويبيِّن السبب.

تحت التصفية أو الحراسة ومُنِع من المخاصمة فيه فليس له المخاصمة فيه؛ إذ قد حُظِر عليه من الدعوى في هذا المال؛ لتعلّق حقوق الآخرين به _ كما يجري به العمل _.

٣ ـ زوال صفة النيابة عَمَّنْ كان يباشر الخصومة عنه: ٢٠٠٠ منه منه عنه المام الم

إذا زالت صفة النيابة عن الولي الذي يخاصم عن الصغير والمجنون ونحوهما وذلك بتغيّر حال الخصم الأصلي من صِغر أو جنون إلى بلوغ الصغير وعقل المجنون مع جواز تصرّفها _ فإنه قد قام به سبب الانقطاع بزوال صفة النيابة لا بالبلوغ ولا عقل المجنون وجواز تصرّفها، ووجب على الوليّ ترك الولاية لانقطاع الخصومة.

لكن لو بادر المكلف من صغير بَلَغَ ومجنونٍ عَقَلَ وباشر الخصومة بنفسه أو بوكيله بعد استكهال ما يجب من إثبات ذلك لم تنقطع الخصومة (١١)، وكذا إذا سَكَتَا بعد تكليفها فلم يُخبرا القاضي (ناظر الدعوى) بحالها واستمرّ الولي في مباشرة الخصومة عنها فإنها لا تنقطع؛ لأن الولي عليها أصبح وكيلاً عنها بسكوتها عن إبلاغ المحكمة بحالها، والسكوت إذا انطوى على تغرير أو ضرر بطرف آخر صار دليلاً على الرضى؛ لقول النبي والسكوت إذا انطوى على تغرير أو ضرر بطرف آخر صار دليلاً على الرضى؛ لقول النبي الحاجة إلى البيان بيان ""، ولما تقرّر في القواعد الشرعيّة من أن «السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان "".

111 May 1 Ling 1 Can 11 11 1 Ling 1 Gray of San Line, VIX 11 200 1 Ling 2 , 20 1 (21) 1 1 1 1

⁽١) أدب القاضي لابن القاص ١/ ٢٤٤، دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٤٩٨.

⁽٣) انظر هذه القاعدة وشرحها في: المدخل الفقهيّ العامّ ٢/ ٩٧٣، كتابنا: «توصيف الأقضية في الشريعة الإسلاميَّة» ٢/ ٢٤٩٠٢.

استجواب المعذور من الحضور لدى قاضي الدعوى:

الله على من المراجع ال

إذا كان للخصم عذرٌ مقبول يمنعه من الحضور بنفسه لاستجوابه ينتقل القاضي أو يندب مَنْ يثق به إلى مَحَلّ إقامته لاستجوابه، وإذا كان المستجوب خارج نطاق اختصاص المحكمة فيستخلف القاضي في استجوابه محكمة مَحَلّ إقامته.

الشّرح:

أحوال استجواب المعذور من الحضور لدى قاضى الدعوى:

إذا تقرر استجواب شخص وتعذر حضوره لعذرٍ يمنعه من ذلك يُقدّره القاضي من من من دلك يُقدّره القاضي من من مرضٍ ونحوه - كما في اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة - فلا يخلو من حالين:

الحال الأولى: أن يكون مقيهاً داخل نطاق اختصاص محكمة قاضي الدعوى:

ففي هذه الحال يتمّ استجوابه بأحد طريقين، هما:

أ_ينتقل قاضي الدعوى للمعذور.

ب _ يندب قاضي الدعوى مَنْ يثق به _ من ملازم قضائي أو كاتب أهل _ إلى محكل إقامة المعذور لاستجوابه.

الحال الثانية: إذا كان المستجوب يقيم خارج الاختصاص المكاني للمحكمة: ففي هذه الحال يستخلف قاضي الدعوى مَنْ يستجوبه من القضاة في محكمة مَحَلِّ إقامته.

أسباب انقطاع الخصومة:

إذا لم تكن الدعوى قد تهيّأت للحكم في موضوعها فإِنَّها تنقطع إذا حدث لها سبب من أسباب الانقطاع.

أسباب القطاع الخصومة ، ووقتها :

وتُبَيِّنُ هذه المَادَّة أسباب الانقطاع في سَيْر الـدعوى على سبيل الحصر، وهي ثلاثة أسباب، وكُلِّها أسباب مُقَرَّرة عند الفقهاء، وهي:

ردا ـ وفاة أحد الخصوم: في تم حمل وقالة علا والبناء وعقد كا تديسها وحما واله

إذا مات أحد الخصوم من مُدَّعٍ أو مُدَّعَى عليه انقطع سَيْر الدعوى ووجب توقفها حتى استيفاء ما يلزم لهذا الانقطاع، ثم مواصلة السَّيْر في الدعوى؛ لأَنَّ الوارث قائم مقام المورّث في الدعوى باستنابة الشرع (۱)، والوارث يَتَلَقَّى عن المورث حقوقه الموروثة ولوكانت خيار عيبٍ أو غبنٍ أو تدليس (۱).

وقد قرَّر الفقهاء بأنَّ مما ينتقل إلى الورثة من الحقوق المحاكماتُ المتعلقة بالمال (٣٠). كما قَرَّرَ أهل العلم بأنَّه «يُقْضَى على الوارث ببَيِّنَةٍ قامت على مورثه» (٤٠).

فوفاة أحد الخصوم سبب لانقطاع الدعوى بحيث يستأنف السير فيها لدى المحكمة التي نظرت فيها بعد استيفاء ما يلزم لسيرها، ولا تُلْغي وفاة أحد الخصوم الإجراءات السابقة

⁽١) الفواكه البدريَّة في البحث عن أطراف القضايا الحكميَّة ٩٧-٩٧، ملخص كتاب الأصول القضائيَّة في المرافعات الشرعيَّة ٥٠.

⁽٢) القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة ١٠٨، القواعد في الفقه الإسلاميّ ٣١٥.

⁽٣) كتاب القواعد ٤/ ١٨٧. في مستعد ما ما وهماية وهو مساول على يو في المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد المستعدد

⁽٤) المجاني الزهريَّة على الفواكه البدريَّة ٦٥.

آثار التخلف عن الحضور للاستجواب أو الامتناع عن الإجابة على الاستجواب:

المادة بعد المائة الثالثة بعد المائة المالية المائة المائة

إذا تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بدون عذر مقبول أو امتناع عن الإجابة دون مُبَرّرٍ فللمحكمة أَنْ تسمع البَيّنَة وأَنْ تستخلص ما تراه من ذلك التخلّف أو الامتناع. الشّرح:

آثار التخلّف عن الحضور للاستجواب أو الامتناع عن الإجابة على الاستجواب: قد يتخلّف المتوجّه عليه الحضور للاستجواب عن ذلك بعد دعوته للاستجواب بدون عذرٍ مقبول، كما إنه قد يحضر ولكن يمتنع عن الإجابة دون مبرّر، ففي كلتا الحالين تبيّن هذه المَادَّة أثرين، هما:

١ ـ سماع البينة عليه:

فإذا تخلّف الخصم عن الحضور للاستجواب من دون عذرٍ مقبول أو امتنع عند حضوره عن الإجابة على الاستجواب دون مسوّغ فإنّه يكون ناكلاً عن الاستجواب ويسمع القاضي - ناظر الدعوى - البَيّنَة من شهادةٍ وغيرها إِنْ كان ثمَّ بَيّنَة ويقضي بموجبها.

٢ ـ استخلاص القاضي ما يظهر له من التخلّف أو الامتناع:

للقاضي أَنْ يستخلص ما يراه ويظهر له من تخلف المستجوب عن الحضور بعد طلبه أو المتناعه عن الإجابة على الاستجواب من دون مسوّع فيَعُدَّه ناكلاً عما امتنع من الإجابة عنه



وفيه:

- « الراد بانقطاع الخصومة.
- الفرض من شرعية الانقطاع.
- « أسباب انقطاع الخصومة، ووقتها.
- منة بهؤ الدموى للحكم حال الانقطاع.
- الارانقطاع الحصومة، ووقتها.
- استناف السير في الدعوى بعد انقطاعها، والاستمرار فيها عند فيام
 سب الانقطاع.

حجيَّة الإقرار القضائي، وشروطه: إن قيالنا قيقفا رؤه وقيد تاء يه ملت الاربعا الكلف الحصم عن الحصور لاستجواب بدون علو مقبول أو اعتم عن الإجابة عن

الاستعمال و مرد مرد و المائة الرابعة بعد المائد عن المائد و المرابعة على المرابعة على المرابعة على المرابعة الم إقرارُ الخصم عند الاستجواب أو دون استجوابه حجةٌ قاصرةٌ عليه، ويجب أَنْ يكون الإقرار حاصلاً أمام القضاء أثناء السّير في الدعوى المتعلقة بالواقعة المقرّبها. وقد لا يظهر للقاضي أنَّ تخافه عن الحضور للاستجواب أو استامه عن ا : حيسًا إب

وال أقسام الإقرار من جهة حصوله عند القاضي أو غيره: المسموعيله محمل المالة

يظهر من هذه المادة أن الإقرار ينقسم قسمين، هما:

١- الإقرار القضائي، وهو المراد في هذه المادة، ٥ ساح مل محمل مع المحالية ما تقرِّد عليمًا من ألاد هو عند التخلف عن الحمير الدي تفاقع العيد المرابع المر

الإسانة عليه مع الحضور، أما كُلُّفُ الخصم عن الحضور للإجابة عن الزيلة ليفالينه و في

و أولاً: الإقرار القضائي: الروحال والحين ولوالحين التوال القضائي التوالي التوالي التوالي التوالي التوالي

الإجابة على الدعرى يُعَامَلُ وفق المادة الرابعة والستين .. كما في الفقرة الأول: مغي بعقالهُ

عُرِّفَ الإقرار القضائيِّ في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة بأنه: ما يحصل أمام قاضي الدعوى أثناء السير فيها متعلَّقاً بالواقعة المقرِّ بها.

ب-شروطه:

تبيّن هذه المَادَّة بأنَّ الإقرار القضائي هو ما تحقق فيه شرطان، هما:

وعليه، فإِنَّ القاضي يضرب المهلة للعنّين، وتُوقف الدعوى خلالها، وبعد المهلة يستأنف السَّيْر في الدعوى.

استئناف السير في الدعوى بعد وقفها القضائي: مسلما يال لا والملم على المعلم

الوقف القضائي معلّق على سبب، فمتى زال السبب فللخصوم طلب السير في الدعوى، فيبلّغ الخصم المطلوب بالحضور طبق الأحوال المقرّرة في الباب الأول، ومن ذلك ما ورد في المواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة، وطبقاً لمُدَد المواعيد المقرّرة في المادة الأربعين.

شكل أمر الوقف:

إذا أمر القاضي بوقف الدعوى حسب المادة محلّ الشرح أو رفض طلب الخصوم وقفها - فإنه يُصْدِرُ قراراً بذلك، ويعامل من لم يقنع بقواعد التمييز، وذلك كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

وقف ميعاد الاعتراض بالتمييز أو التاس إعادة النظر، وأحواله:

بيّنت المادة السابعة والسبعون بعد المائة بأنه يوقف ميعاد الاعتراض في أحوال، هي:

أ-موت المعترض. ١٤٠١/١٢/١٥٤ يديد ولا المالية ١١٠١/١١/ يعادد ١١١/ ولا المالية

ب _ فَقْد أهليَّة المعترض للتقاضي. " إنه والمعاولة السعد ومعتال ولما المعترض للتقاضي.

جــزوال صفة من كانت تُبَاشرُ الخصومةُ عنه.

وسيأتي لذلك مزيد بيان في موضعه عند شرح المادة المذكورة.

* * *

مجلس الحكم، وقد يحصل ولكن لم يحصل أثناء السير في الدعوى المتعلّقة بالواقعة المقرّ بها، بل أثناء السير في دعوى أخرى أو بدون دعوى. المن معلل و الما المعدّ المعدّ

الإقرار غير القضائي لا يكون حجة بنفسه، بل إِنَّ للقاضي طلب إثباته بالبَيِّنَة الشرعيَّة عند إنكار الخصم له، كما إِنَّ له تقديرَ إعماله قبولاً وردًّا عند ثبوته لدى القاضي ببيّنةٍ أو غيرها _ كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _..

وقد سبق بيان سلطة القاضي في تقدير الإثبات وقبوله في شرح المادة التاسعة والتسعين.

و عَلَّهُ الْفِيمَ الْعَمَلُ بِهِ أَوْ قَامِتُ فَرِهُ تَعَارِهُ ، يَقُولُ إِنَّ الْقَيْمِ (تَ ا ٢٥٧مـ): قولم يؤ اللَّهُ إِنَّ الْفِكُمَامِ وَالوَلاَةُ يَسْتَخُرِجُونَ الْفَيْوِنَ بِالقرامةُ وَالأَسَارِاتِ، فَإِذَا ظَهِرِتُ لَم يَسْلَمُوا عَلَمَا تُمَاوَةً كَالْفِها أَهِ اللَّهِ الْأَالَةِ.

وقد سبق معضلاً تقليم القاضي للانجاد يتبيعة الإنبات في حرح الماده التاسعة والتسعيل. الذياء الإقرار غير القضائي (العادي):

The saw:

عو الإقرار الذي احتلُّ فيه شرط من شروط الإقسار القضمائي آنف المدكر - كما أو إنهة الثالية من اللاتحة التشيئية عليه المادة - فهو الذي لا يحصل أمام فاضي المدعوى في

الله التواحد الأسلام في مسالح الأنام ٢/ ١٥٠ مناك أول التين لتين المتهن ٢/ ٢٤٣ مالد على الفقيق العالم ٢/ ١٥٠ م. (٢) المنا في المكتبرة في السياسة الشرعيّ ٢٧.

المَادّة الخامسة بعد المائة المحالا المالية المائة المحالة المائة المحالة المائة المحالة المائة المحالة المحال

يشترط في صحة الإقرار أَنْ يكون المقرّ عاقلاً بالغاً مختاراً غير محجور عليه، ويقبل إقرار المحجور عليه للسفه في كُلّ ما لا يُعَدّ محجوراً عليه فيه شرعاً.

هناك شروط عامّة للإقرار لا يعمل به إلا بعد تحققها، منها ما يتعلّق بـالمقرّ، ومنهـا مـا يتعلَّق بالإقرار نفسه، ومنها ما يتعلَّق بالمُقَرِّ له، ومجموعها سبعة شروط، أبيَّنها فيما يلي: أوَّلاً: الشروط المتعلقة بالمقرِّ: ١٠ عَلَى بالسَّاعِ كَلَّ بِالْعَالِ: أَدِيدُ بِالْحَلْلِ بِالْمِ اللَّهِ ال

لقد بيّنت هذه المادة الشروط المتعلّقة بالمقرّ واقتصرت عليها، وهذه الشروط كما يلي: ١- أَنْ يكون المقرّ عاقلاً بالغاً: ١ ﴿ وَهِ هَا إِلَا لَكُ مِنَا يَعَا لِلْهُ مِنْ عَلَا مِنْ مِنْ المعرفي

فلا يصحّ الإقرار من مجنونٍ فاقدٍ للعقل ولا صغيرٍ لم يبلغ، ويصحّ من صغيرٍ مأذونٍ له المال يكون الإقرار بصيغة الحزم واليقين: بتجارةٍ فيصحّ بقدر ما أُذِنَّ له فيه.

٢- أَنْ يكون المقرّ مختاراً: أخالِه لم والقين لم يؤاخل : أمات مح قلم المون المقرّ على المون المقرّ ا

فلا يصحّ الإقرار من مكره بغير حَقّ. فلا يصحّ الإقرار من مكره بغير حَقّ. ٨٢٢ه وخطاعان و والريفة الوالميطاطة علاله

٣- أَنْ يكون المقرّ غير محجور عليه: ١٨ ١١ عليه المعلم ١٨ ٢عم ١٨ ٢١ ١٨ ٢١ ١٨ ١٥ ١٨ ١٥ ١٨ ١٥ ١٨ ١٥ ١٨

فلا يصحّ إقرار بمالٍ من سفيه، ويصحّ بحدٌّ ونكاح ونحوهما مما لا يكون محجوراً عليه فيه،

كما لا يصحّ إقرار بمالٍ من محجور عليه لفلسٍ في ماله؛ لأنَّ حقوق الغرماء تَعَلَّقَتْ به. وجميع هذه الشروط مما قرّره الفقهاء(١).

ثانياً: الشروط المتعلقة بالإقرار في الله على المعالمة المثالة

لقد سكتت المادة محلّ الشرح عن الشروط المتعلّقة بالإقرار نفسه، ويذكرها الفقهاء في الإقرار، وهي كما يلي:

٤- ألا يكون الإقرار واقعاً على مُحَالٍ حسًّا أو عقلاً أو شرعاً:

مثال الإقرار بالمُحَال حسًّا: أن يقرّ بقتل شخصٍ والمقَرُّ بقتله حيّ مشاهد.

ومثال الإقرار بالمُحَال عقلاً: إقرارُه ببنوّةِ مَنْ هو أكبر منه (٢).

ومثال الإقرار بالمُحَال شرعاً: الإقرار لأحد الورثةِ بإرثٍ أكثر من نصيبه الشرعي.

٥- أَنْ يكون الإقرار منجزاً: من حيل على تعليما له على العلا عنه عن علا

فإِنْ قال: إِنْ جاء زيدٌ فأنا مُقِرِّ لك بكذا _لم يصحّ؛ لأَنَّ الإقرارَ سبق إظهار للحَقّ، وليس إنشاءً (٣).

٦- أَنْ يكون الإقرار بصيغة الجزم واليقين:

فإِنْ كان الإقرار بصيغة لا تدلّ على الجزم واليقين لم يؤاخذ به. هذ علا معمد الما

⁽١) انظر هذه الشروط في: الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٧/ ٦٣١، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٥٦٩، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٢٤٨، ٢ ٥٩٨، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٤٨.

⁽٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ١٢٥.

⁽٣) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٥٧٩، الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٧/ ٦٤٠.

مثاله: لو قال: عسى أو لعل أَنْ يكون مُحِقًا، أو أظنّ أو أحسب أَنْ يكون مُحِقًا لم يكن ذلك إقراراً(١).

ثالثاً: الشروط المتعلَّقة بالمقرَّ له:

وهو شرطٌ واحدٌ سكتت عنه هذه المادّة، وهو مقرّر عند الفقهاء، وهو:

٧ - أَنْ يكون المُقرّ له موجوداً حقيقةً أو حكماً:

مثال وجوده حقيقةً: أَنْ يقرّ لزيد، أو جهةٍ معلومةٍ كوقفٍ.

ومثال وجوده حكماً: أَنْ يقرّ لحمل (٢).

* * *

⁽١) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٥٧٨، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١٦٠/١٢. ﴿ وَهُ هُو اللَّهُ اللَّهُ

⁽٢) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٢/ ٣٠٨.

مثاله: لو المان عسي أو لملَّ أَنْ يكونْ عُقَّاء أو أَعْلَى أَوْ أَحِبِ أَنْ يَكِي أَوْ لَعَلَى اللَّهِ

المَادّة السادسة بعد المائة من مقاد مقامها على عاد المائة

لا يتجزأ الإقرار على صاحبه فلا يؤخذ منه الضارّ به ويترك الصالح له، بل يؤخذ جملة واحدة، إلا إذا انصبّ على وقائع متعددة، وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى.

الشّرح:

أنواع الإقرار من جهة التجزئة، وحكم تجزئة كلّ منها:

الإقرار على ثلاثةِ أنواع، هي:

١- الإقرار التام:

ويسمى هذا الإقرار - أيضاً -: «الكامل».

وهو أَنْ يقرّ الشخص بالحَقّ مطابقاً لما جاء في الدعوى دون تعديل.

مثاله: أَنْ يدعي زيدٌ قرضاً على خالدٍ، فيقرّ به خالدٌ كاملاً، أو يـدعي القـرض مـؤجلاً فيصادقه على ذلك، أو يدعى وديعةً بأوصافٍ معيّنةٍ فيصادقه على ذلك(١).

٢- الإقرار الموصوف:

ويسمى هذا الإقرار: «المعدّل».

⁽١) الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٧/ ٥٣٩، ٣٦٩، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيّة ٢٦٠.

وهو الإقرار بالحقّ معدلاً بوصف. فلا يقرّ به المقرّ كما ادَّعاه المُدَّعِي، بل يقرّ به موصوفاً بوصفٍ يعدّله. مثاله: أَنْ يدعي زيد بدينٍ على خالدٍ ويطالبه به حالاً، فيقرّ له خالدٌ بالدين لكن مؤجلاً بعد سنتين.

وهذا الإقرار الموصوف بوصفٍ معدّلٍ للحَقّ ولا يسقطه، مثل: الإقرار به مـؤجلاً ـ لا يتجزأ؛ لأنَّه أقرّ بالحقّ بصفة التأجيل، فلا يلزمه إلا كذلك(١).

وهذه الصورة من الإقرار الموصوف هي التي ينطبق عليها ما ورَدَ في صدر المَادَّة مَحَلَّ الشَّرْح بعدم التجزئة.

وإذا كان الحقّ المقرّ به مؤجّلاً قد بان سببه بإقرار المدين، كأن يقول له: على مائة ألفٍ مؤجّلة وهي ثمن مبيع، فيتجزّ الإقرار، ويلزمه ما أقرّ به حالاً، ولا يقبل منه دعوى التأجيل إلا ببينة، وكذا لو كان للمقرّ له بينةٌ على أصل الحقّ أو سببه (٢) وذلك مما أخذت به الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «الإقرار بالحق المقترن بأجلٍ: لا يتجزأ على صاحبه، إلا إذا اقترن الإقرار بالحق مؤجلاً ببيان سببه أو كان للمُقرِّ له بينةٌ على أصل الحق أو سببه فيتجزأ» (٣).

⁽١) إعلام الموقّعين عن رب العالمين ٣/ ٣٦٤، الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٧/ ٦٤١، ٣٤٣، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٦١.

⁽٢) الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع مع حاشية ابن قاسم على الرَّوْض المُرْبع ١٤٣/٧.

⁽٣) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٢٣٨، حاشية ابن قاسم على الرَّوْض الْزُّبع ٧/ ٦٤٣ (الحاشية ٤).

وإِنْ كان الإقرار موصوفاً بوصفٍ مُسْقِطٍ للحَقّ، كقوله بأنَّه ثمن مبيعٍ لم أقبضه _ فإنَّه يتجزأ، ويلزمه الحَقّ المقرّبه، ولا يسقط بدعوى عدم القبض؛ لأنَّ المقرّ قد أقرّ بالحَقّ وادَّعَى منافياً لم يثبت، فلا يقبل منه (۱).

٣- الإقرار المُركب:

وهو الإقرار بالواقعة الأصليَّة، ثم اقترانها بواقعةٍ أخرى منفصلة عنها.

مثاله: أَنْ يدعي خالدٌ على زيدٍ بهائة ألف ريال ثمن مبيع، فيقرّ بها زيـدٌ كـذلك، ثـم يدعى أنّه سدّدها.

فهذه الواقعة مركبة من واقعتين منفصلتين: واقعة الدين، وواقعة سداد الـدين، وكُـلّ واحدةٍ منها منفصلة عن الأخرى.

و فهل يتجزأ الإقرار هنا؟ و منا على المعلم المال على المعالمة المعلم على المعالمة المال

عند متأخري الحنابلة: إذا قال له: عَلَيَّ أَلفٌ وقضيتُه أو برئت منه له لم يتجزأ الإقرار، ويكون القول قول المقرّ بيمينه في القضاء أو الإبراء.

لكن إِنَّمَا لا يُجُزَّأُ الإقرار إذا لم يعترف المقرّ بسبب الحَقّ من كونه ثمن مبيع أو بدل قرض، أو لم يكن عليه بَيِّنَة بالحَقّ فهنا يُجُزَّأُ الإقرار ويؤاخذ بإقراره بالحَقّ ولا يقبل منه دعوى القضاء أو الإبراء إلا ببيِّنة، وإلا فله يمين خصمه على نفى القضاء أو الإبراء (٢).

⁽١) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٤٧٢، مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام ٢٤٣، الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٧/ ٦٤١.

⁽٢) الرَّوْض الْمُرْبِع شرح زاد المستقنع ٧/ ٦٤١، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٦٢.

والقول الآخر في المذهب: أنْ هذا الإقرار يُجزَّأ على كُلِّ حالٍ.

وهو مذهب جمهور العلماء من سائر المذاهب(١)، ورجّحه ابن هبيرة (ت: ٥٦٠هـ) من الحنابلة، وضعَّفَ ما عداه.

وهذا القول هو الذي عليه العمل في محاكمنا السعوديَّة الآن، ولا يَسَعُ الناسَ غيرُه. والإقرار المركّب يُعَدُّ مُنْصَبًّا على وقائع متعدّدة، ووجود واقعة منها لا يستلزم وجود الوقائع الأخرى، فواقعة شغل الذمة بالدين غيرُ واقعة ادّعاء سداده أو الإبراء منه، ولا يستلزم وجود شغل الذمة بالدين سداده.

وهذا هو المراد بها جاء في المادّة: «إلا إذا انصبّ على وقائع مُتَعَدِّدَةٍ...»، يوضح ذلك ما جاء في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «الإقرار المكون من واقعتين كُلّ واحدة منهها حصلت في زمنٍ غير الزمن الذي حصلت فيه الواقعة الأخرى يتجزأ على صاحبه، كاشتهال الإقرار على الوفاء مع الإقرار بالحق».

* * *

⁽١) المغني ٥/ ٢٨٥، ٢٨٦، الإفصاح عن معاني الصَّحَاح ٣٤٤، وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٢٦٢.

والقول الأخر في للنصب: أنَّ منذا الإقرار يُخذًّا على كُلَّ حالٍ.

وهو ملعب جهور العلماء من سائر الملاعب"، ورجَّه و ابن عبيرة (ت: ٢٥٥ مر) من المثابلة، وضعَّف ما عداء.

وهذا القول هو الذي عليه العمل في محاكمنا السعوديّة الآن ولا يَسَيُّ الناسَ غيرُه.

الالاقواد المرتخب يُقدُّ مُنْصَبًا على وقائع متعدّدة، ووجود واقعة منها لا يستلزم وجود الوقائع الأخرى، فواقعة شغل الذمة بالدين غيرُ واقعة ادّعاء سداده أو الإسراء منه، ولا يستلذه و حدد شغل الذمة بالدين عيرُ واقعة ادّعاء سداده أو الإسراء منه، ولا

وهذا هو المراديا جاء في المادّة: وإلا إذا انصبُ على وقائع مُتَعَلَّدَةِ... ٤٠ يوضع ذلك ما جاء في الفقرة الثانية من اللاتحة التنفيذية لحذه المادة، ونضها: والإقوار المكون من واقعنين كل واحدة منها حصلت في زمن غير الزمن اللي حصلت فيه الواقعة الآحرى يتجزأ على صاحبه، كاشتهال الإقرار على الوفاء مع الإقرار بالحق.

الكالليس فار ١٨٥ و ١٨٦ و الإلصاح عن معاني التستعلج 25 كو وسائل الإنبات في الشريعة الإسلاميّة في المسلملات الله ثبيّة والأحوال الشخصيّة ٢٢٢.

الفصل الثالث اليمين وفيه: • التمهيد، ويتضمّن: المراد باليمين القضائيَّة، ومشروعيّتها. • صيغة اليمين. • مكان أداء اليمين، وشروط أدائها. • النكول عن أداء اليمين، والتخلف عن الحضور لأدائها في مجلس الحكم. • الانتقال والندب والاستخلاف لأداء اليمين من المعذور، ومحضر أدائها. • التحليف بحضور طالب اليمين.

الفصل الثالث

160

- التمهياء ويتضمن: المراد باليمين القضائية، ومشر وعيتها.
- a makillyani.
- · مكان أداء اليمن وشر وط أدائها.
- · الذكول عن أداء اليمين، والتخلف عن الحضور لادانها في بجلس الحكم.
 - الانتقال والندب والاستخلاف لأداء اليمين من العدور، وعضر أدانها.
 - التحليف يحضور طالب اليمين.

المراد باليمين القضائية:

هي تأكيد الحَقّ المُدَّعَى به نفياً أو إثباتاً عند الاقتضاء من قِبَل المترافعين أو أحدهما بذكر اسم الله أو صفة من صفاته أمام القاضي المُخْتَصّ وبإذنه.

مشر وعية اليمين القضائية:

اليمين القضائيَّة مشروعةٌ بالكتاب والسنّة.

فمن الكتاب: قوله _ تعالى _: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنَهُمْ ثُمَّنًا قَلِيلًا أُولَيَهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُّ أَلِيتُ اللِّيا ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ففي الآية الإنكار على من حلف يميناً هـ و فيها كاذبٌ في خصومةٍ أو غيرها(١)، فدلُّ على مشروعيِّتها إذا كان صادقاً.

ومن السنة: ما رواه ابن عباس _ رضي الله عنه _ أن النبي على قال: «لـ و يُعطى النـاس بدعواهم لادّعي ناسٌ دماء رجالٍ وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»(٢).

فالحديث صريحٌ في اتّخاذ اليمين طريقاً للحكم وفصل الأقضية (٢).

(۱) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ۸/۲۱۳.

⁽٢) متفق عليه، فقد أخرجه البخاري ١٦٥٦/٤، كتاب الشهادات، باب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتُونَ بِمَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنَيْمُ ثُمَّناً قَلِيلًا أُولَيِّكُ لَا خَلَقَ لَهُمْ)، وأخرجه مسلم واللفظ له ٣/ ١٣٣٦، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه.

⁽٣) شرح ابن مازه لأدب القاضي للخصَّاف ٢/ ١٠١.

المادة السابعة بعد المائة

Richard

يجب على مَنْ يُوَجِّهُ لخصمه اليمين أَنْ يبين بالدقة الوقائع التي يريد استحلافه عليها، وعلى المحكمة أَنْ تُعِد صيغة اليمين اللازمة شرعاً.

الشّرح:

تحديد صيغة اليمين:

تبين هذه المَادَّة أَنَّه عند توجِّه اليمين على الخصم يجب على طالبها أَنْ يبين بالتفصيل الوقائع التي يريد استحلاف خصمه عليها.

وقاضي الدعوى لا يلتزم بها حدّده طالب اليمين من وقائع محلوف عليها، بل عليه أَنْ يُعِدَّ صيغة اليمين اللازمة شرعاً التي يوجّهها على الخصم الواجبة عليه، وللقاضي أن يستبعد من الوقائع التي حدّدها الخصم ما لا صلة له بالدعوى، ولا يتعلق بالحكم مما لا يلزمه أثره لو نكل.

وتُحُدَّدُ صيغةُ اليمين حسب اجتهاد قاضي الدعوى ويستعين في ذلك بم سمعه من الخصمين من الدعوى والإجابة والدفوع المؤثرة في الحكم وما يطلبه الخصم من صيغةٍ إذا كان قد حَدَّدَ صيغةً معينةً توجّه الأخذ بها.

وهذا ما عليه العمل. يعيد على في المحمد المحمد والمحمد المحمد والمحمد

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: ليس للخصم توجيه اليمين إلى خصمه على وقائع لا علاقة لها بالدعوى المنظورة لدى المحكمة.

وفي الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن لقاضي الدعوى رفضَ توجيهِ اليمين إذا ظهر أن طالبها لا يستحقَّها.

وسيلة أداء اليمين: السعاد الله قفال المنطقة المالي المنطقة المالي المنطقة المالية المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة

الأصل في حلف اليمين أن يؤديها الحالف بلفظه من لسانه، فإن كان أخرسَ وكان قادراً على الكتابة أدّاها كتابةً، فإن عجز عن الكتابة أدّاها بإشارته المفهومة.

وهذا مما جاء في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادّة.

تنفيذ الحلف وتدوين صيغة اليمين المحلوفة في ضبط القضيّة:

إذا أعدَّ قاضي الدعوى صيغة اليمين اللازمة شرعاً فإنه يعرضها على الخصم، حتى إذا كان له عليها اعتراض وجيه أو طلب تعديل ممكن فإنه يَتِمَّ تلافيه، ثم بعد استقرار الصيغة يدوِّنها القاضي في الضبط ويُفْهِمُ الخصم بوجوب أدائها على هذه الصيغة.

ويُسَنُّ تخويفه من عاقبة الحلف الكاذب قبل أدائها، فإذا حلف الخصم دوَّن القاضي ذلك في ضبط القضيَّة، وعند إعداد صكَّ الحكم لا بُدَّ أن يشتمل على نصّ صيغة اليمين المحلوفة وحلفها. وهذا مما جاء في الفقرة السادسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

يمين الاستظهار: وم وصفال المال شيال عاملان وعدي المرعال والمالا

وهي يمين يؤديها الخصم مع بيّنته الكاملة بناءً على طلب القاضي من تلقاء نفسه أو طلب

الخصم وتوجيهها من القاضي وذلك لدفع ريبة أو شبهة وشك واحتمال (۱۰).
ولها أحوال، منها عند الحنابلة: أن المدعى عليه إذا كان لا يعبّر عن نفسه من غائب أو صغير أو مجنون أو وقف ونحو ذلك (۱۰).
وفي حكمها تحليف المدعى مع بيّنته الكاملة عند الريبة على ما رجّحه بعض الفقهاء (۱۰).
وقد جاء تقرير حلف يمين الاستظهار في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة، ونصّها: «للقاضي أن يُوجّة يمين الاستظهار وما في حكمها لأحد الخصمين عند الاقتضاء ولو لم يطلب الخصم ذلك» المناهدة المنا

الله الحالف وتلوين عبيلة السين المعلوقة في غيبط القضية:

إذا العدّ قاضي النحوى هيئة اليمين اللازمة شرحا فإنه بعرضها على الخصيم حتى إذا كان أنه عليها اعدّ اهى وحدة أو طلب تعديل عكن فإنه يَتِمْ تلافيه، نم بعد استفراء الشيئة اللاقية القاضي في النسط ويُغْهِمُ الحصم بوجوب أدائها على هذه الصبغة .

المُؤلِّمِينُ تَجْرِيعِهِ مِنْ عَاقِمَةَ الْحَلَّمِ السَّلَانَاتِ فَبَلِ أَدَالَهَاءَ قَالِنَا حَلَقَ الْحُصَمِ فَيْنَ القَاشِي ذَلَكُ فَي على اللّه مِنْ وعد إمان عالم الحَكَم لا يُشَالُ يشتمل على تَضَ صَيِعَة السِينَ المَحلِينَ و حلمها . وهذا تما حالم في الفق و الساعدة من اللائمة التشاشَة هذه اللّه ق.

⁽١) وسائل الإثبات في الشريعة الإسلاميَّة في المعاملات المدنيَّة والأحوال الشخصيَّة ٣٥٨.

⁽٢) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل ٢/ ٢١٠، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٥٤.

⁽٣) الاختيارات الفقهيَّة من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٣٤٣ـ٤٤، الدُّرَر السَّنيَّة في الأجوبة النجديَّة ٤/٤٠٥٥٥.

مكان أداء اليمين، وشروط أدائها: ﴿ وَالْمُالِي وَالْمُالِي اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّ

والمراجع والمراجع المراجعة الكارة الثامنة بعد المائة المراجعة والمراجعة والمراجعة والمراجعة

مر كله عليه و الوكيل أنَّ مو كله ناكلٌ عن اليمين، فلا يعتل بهذا الأن النكول لم يضع عند

لا تكون اليمين ولا النكول عنها إلا أمام قاضي الدعوى في مجلس القضاء، ولا اعتبار لها خارجه ما لم يوجد نص يخالف ذلك. المناسطة المنا

مكان أداء اليمين: وقط القال وها إداء اليم القرُّوة عدد الفق ينيميا واءاً ناكم

هذه المَادَّة تبين أحد شروط اليمين القضائيَّة، وهو وجوب أدائها في مجلس الحكم عند قاضي الدعوى، وأنَّه لا يعتد بيمين ولا نكول وقعت خارجه (۱)، ما لم يكن المستحلف معذوراً عن الحضور إلى مجلس الحكم فيندب له القاضي مَنْ يستحلفه أو يشخص القاضي لذلك، أو يكون الخصم المستحلف مقيهاً خارج الاختصاص المكاني للقاضي فيستخلف قاضي البلدة التي هو مقيم فيها _ كها سيأتي في المَادَّة العاشرة بعد المائة _، وهي المرادة بقوله في هذه المَادَّة: «ما لم يوجد نَصٌّ يخالف ذلك».

وبذلك صرّحت الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة.

وفي هذه المَادَّة تنبيه على أنَّ النكول غير مُعْتَدِّ به إذا وقع من الوكيل، أو بإخباره بنكول

MINER OF THE PARTY TOTAL TELL TELL BELL OF THE PARTY TOTAL

⁽١) انظر المسألة في: نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ٦/ ١٦١، المجاني الزهريَّة على الفواك البدريَّة ٨٢، جامع الفصولين ١/ ١٩٨ المغني ٢١/ ٤٣٢، ٤١١.

موكّله خارج مجلس الحكم، كأنْ يخبر القاضي وكبلُ الخصم بأنَّ اليمين متوجهةٌ على موكله، فيقرر الوكيل أنَّ موكله ناكلٌ عن اليمين، فلا يعتدّ بهذا؛ لأن النكول لم يقع عند القاضي في مجلس الحكم، وهذا ظاهرٌ، وصرّح به بعض الفقهاء (۱)، ويُلْزَمُ المتوجّهة عليه اليمين بالحضور، وإلا عُوملَ معاملة الممتنع عن الحضور للحلف مما يذكر في المادة التالية.

وسيأتي بيان لشروط أداء اليمين في العنوان التالي. لل مقالة مسمع ما له معمد المالي المسمود المالي الم

إِنَّ مَوَادَ النِّظَامِ لم تستوفِ شروط أداء اليمين المُقَرَّرة عند الفقهاء، ولأهميَّتها رأيت ذكرها مع الإشارة إلى ما ورد في النِّظَام، فلا يوجه الحاكم اليمين على المطلوبة منه، ولا يحلف إلا بعد أن تتحقّق الشروط التالية، وهي:

١ ـ أَنْ تتقدمه دعوى صحيحة مستوفية لشروطها(٢).

وقد سبقت شروط الدعوى في شرح المادة الرابعة. كالمتسل معط المعرف المسالما

٢- أَنْ يكون الحالف بالغا عاقلاً، فلا يحلف صغير ولا مجنون، ويوقف الأمر حتى يكلّفا(٣)، ويحلف وليّها وناظر وقف فيها باشر بنفسه(٤)، وإن نكل غَرِمَ ذلك من ماله خاصّةً؛

الفاعد للناف على الأوالية والمستوقع الماسك

⁽١) دُرَر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام ٢/ ٤٤٢، ٥٩٦.

⁽٢) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٤٨٢، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٣١.

⁽٣) المغني ١٢/ ١٠٤، ١٢٣، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٤٥١.

⁽٤) الفواكه العديدة في المسائل المفيدة ١/ ٢٨٨.

لتفريطه بترك اليمين المتوجّهة عليه (۱). النصور المنافقة على الحالف، وذلك بأَنْ لو أقرّ بالحَقّ لَزِمَه (۲).

٤ أَنْ يؤديها المتوجّهة عليه شرعاً بعينه، فلا تدخلها النيابة (٣)، لكن يقوم الورثة مقام مورّثهم فيها له وعليه من الأيهان (١٠). علمال معمل معلل معلما المعلم المعلم

كما يحلف وكيل التصرّف في أحوال، منها: وكيل بيع السلعة إذا ادّعى مشترِ عيباً فيها باعه وكيل، فإن قيل: القولُ قولُ البائع في نفي العيب حَلَف وكيل البيع على نفي العيب، فإن نكل ردّ مبيعٌ على الموكّل بنكول وكيله(٥).

٥ أنْ يكون أداؤها في مجلس الحكم عند القاضي (١) إلا ما يستثنى في حال الانتقال أو الندب أو الاستخلاف. ها ١٧ منال المنطق المعلم عند القاضي

وقد تناولتُ المُوادِّ الثامنة بعد المائة والتاسعة بعد المائة والعاشرة بعد المائة بعض أحكام هذا الشرط.

٦_أن يكون أداؤها بإذن القاضي وإصغائه إليها حتى يتحقق من مطابقة أدائها للوجه

⁽١) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٧/ ١٩١-١٩٢، البهجة في شرح التحفة ١٨٠٨.

⁽٢) المغني ١٤/ ٢٩٥ (طبعة هجر)، كثَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٤٢.

⁽٣) المغني ٥/ ٢٠٥، ١٢٣/١٢، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٦، ٤٥١. ١١٠ المعنى ٥/ ٢٠٥، ١٢٥ المعنى

⁽٤) للغني ٥/ ٣٢٦، وما من قيمة ١٤ أي إلى الأنكام بعد ٢٠١ والحال ومن يصف ومنابية (م ١٤٠١).

⁽٥) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٥٧٤ . في إلى إلى الد١٧٧١ والمقال يوجه الما تديير والمقالمة ١١٠٠٠

⁽٦) المغني ١١/ ٤٣٢، ٤١١، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٥٢، ٣٢٩. ١١٧١ المعنا على المالية المالية ا

المطلوب، ولا يعتدّ باليمين إذا حلفها من غير إذن القاضي (١). و من علم الله علم الله المعلم الله

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للمادة السابعة بعد المائة: أن اليمين التي يحلفها الخصم دون إذن القاضي لا يُعْتَدُّ بها.

٧- أَنْ يكون أداؤها بتلقين القاضي للخصم وإلقائها عليه (٢).

أنْ يطلبها الخصم، ولا يعتد باليمين إذا حلفها دون طلب خصمه.

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة للمادة السابعة بعد المائة: أن اليمين التي يحلفها الخصم دون طلب خصمه لا يُعْتَدُّ بها.

وهناك أحوال مستثناة يحلف فيها الخصم دون طلب خصمه، كالشاهد مع اليمين (٣).

9 أَنْ يكون التحليف بحضور مستحقّ اليمين أو نائبه إلا أن يتنازل أو يتغيّب من غير عذر (1)، وعليه العمل. العال قاللا المد العدالة العالم عدر (1)،

⁽١) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٢٠٧، ٤٩١، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٣٧.

⁽٢) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٢٠٧، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٥/ ٣٩٢، ٦/ ٣٣٧.

⁽٣) الكافي في فقه الإمام أحمد ابن حنبل ٤٢٠/٤، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٢٧. ٣٤٠.

⁽٤) مُعِين الحُكَّام فيها يَتَرَدَّدُ بين الخصمين من الأحكام ٢٢، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ١/ ٢٣٥٢، ٢٢٧، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١٠/ ١٤٧، الرَّوْض المُرْبع شرح زاد المستقنع ٧/ ٢٩٨.

⁽٥) شرح عماد الرضا ببيان أدب القضا ١/ ١٦٧، القوانين الفقهيَّة ٢٦٣، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٣٧، ٤٥٢.

11 - أَنْ يكون اللَّذَعَى عليه منكراً (١) . علم المحالية مقاطعة المستثنى من الحلف مع البيّنة الكاملة في أيهان الاستظهار (١) المدين مسالة على المحق عصوراً الكاملة في أيهان الاستظهار (١) المدين مسالة على الم

١٣ أنْ يكون الحَق المُدَّعَى به مما تدخله اليمين، فإذا كان الحقّ مما لا تدخله اليمين لم
 يُستحلف الخصم، وذلك مثل أن يكون الحقّ المطلوب حدًّا خالصاً لله _ تعالى _ فلا حلف (٣).

١٤ - أَنْ تؤدّى حسب الصيغة المُقرَّرة شرعاً (٤). لعنه والله عالم المعلاد المسعد المعالم

وقد تناولت المَادَّة السابعة بعد المائة هذا الشرط، وسبقت مع شرحها.

* * *

وقد اشتمات هذه المادة على أحكام تتعلق بالنكول تقصيلها كالتالي: المساعل عن دُوي إلى آذاء اليس الحضور إلى المحكمة، فإن المناء عن الم

est which the to the

المعنى تو جَهِت عليه اليمين وطلب منه أن يُطلقها، وللذي في تو جيهها عليه أو تعلقه بالدجوع، وكان لذلك رجة كيم منه وقد ريشانه منا يلهم عليه كال كالم

⁽١) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٤٨٥، ٤٩١، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٣٣، ٣٣٧.

⁽٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢ / ٢٦٣، الفروع ٦/ ٤٨٣، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهي ٦/ ٢٢٥.

⁽٣) المغنى والشرح الكبير ١٢/ ١٢٧، ١٣٨.

⁽٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١٢/ ١١٩، ١٢٤، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٦/ ٦٥٣، ٥٥٠، عجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٢٧/ ١٣٣، ٢٩٦.

النكول عن أداء اليمين، والتخلف عن الحضور لأدائها في مجلس الحكم:

المادة التاسعة بعد المائة مستحد المادة التاسعة بعد المائة

من دُعِيَ للحضور للمحكمة لأداء اليمين وَجَبَ عليه الحضور، فإنْ حضر وامتنع دون أَنْ ينازع مَنْ وُجَّهَتْ إليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وَجَبَ عليه _إنْ كان حاضراً بنفسه - أَنْ يحلفها فوراً أو يردّها على خصمه، وإنْ تخلّف بغير عذر عُدّ ناكلاً كذلك. الشَّرح: الدِّم بِهُ يُم تَعْبِي مِنْ شَالِ اللَّهِ قَالِنَا عَمْ تَعِلَا النَّا عَالِمَا عَالِمَا عَا والت

النكول عن اليمين:

المراد بالنكول عن اليمين: امتناع من توجّهت عليه اليمين شرعاً عن حلفها. وقد اشتملت هذه المادة على أحكام تتعلّق بالنكول تفصيلها كالتالى:

١- يجب على مَنْ دُعِي إلى أداء اليمين الحضور إلى المحكمة، فإن امتنع عن الحضور عُومِلَ بِما يأتي في العنوان التالي.

٢ ـ مَنْ توجّهت عليه اليمين وطُلِبَ منه أَنْ يحلفها، ونازع في توجيهها عليه أو تعلقها بالدعوى وكان لذلك وجهٌ سُمِعَ منه وقرّر بشأنه ما يلزم، فإن كان لا وجه له أفهمه القاضي بذلك وتوجّه اليمين عليه حتى يكون على يقين من أمره.

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن الخصم إذا حضر ونازع في جواز اليمين، كأن تكون اليمين لإثبات ربا أو قمارٍ، أو نازع في تعلّقها بالدعوى لزمه بيان ذلك، فإن لم يكن لذلك وجهٌ عند القاضي أنذره ثلاثاً، فإن حلف وإلا عُدَّ ناكلاً.

٣ للخصم أنْ يمتنع عن أداء اليمين المتوجّهة عليه وأنْ يطلب رَدّها على خصمه حيث توجّه ردّ اليمين. على لمان مطالع من المان المان على المان ا

ويتوجّه للخصم طلب رَدّ اليمين كما حَقّقه ابن تيميَّة (ت: ٧٢٨هـ) وتبعه عليه ابن القَيِّم (ت: ٧٥١هـ) في كُلِّ موضع أمكن المُدَّعِي معرفته والعلم به، فإِنْ حَلَفَ استحَق، وإِنْ لم يحلف لم يحكم له بنكول المُدَّعَى عليه، وصرفها القاضي.

وأما إذا كان المُدَّعِي لا يعلم ذلك والمُدَّعَى عليه هو المنفرد بمعرفته فإنَّه إذا نكل عن اليمين حكم عليه بالنكول ولم ترد على المُدَّعِي(١٠). المناس

ويتأكد الرَّد في اليمين على المُدَّعِي مع الريبة والتهمة، وهو محكيٌّ عن ابن أبي ليلي (ت: ١٤٨هـ)، قال ابن القَيِّم (ت: ٧٥١هـ): «وله حظٌٌ من الفقه»(٢).

وإذا توجه للمُدَّعَى عليه الناكل عن اليمين رَدِّ أعلمه القاضي باستحقاقه للردَّ إذا طلبه (٢). وليس للوكيل طلب ردّ اليمين عند الاقتضاء إذا لم يكن مصرَّحاً له في الوكالة بذلك وفق المادة التاسعة والأربعين.

⁽١) الاختيارات الفقهيَّة من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٣٤٣، الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ١١٨،١٥٨، ١٦٨.

⁽٢) الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ١٦٨، وانظر: العدَّة شرح العمدة ٦٢٥، ٦٢٦.

⁽٣) العدّة شرح العمدة ٢٢٦، المُقْنِع في فقه إمام السنة أحمد ابن حنبل الشيباني مع الحاشية ٢٥٦/٤، الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف ٢١/ ٢٥٧.

ومتى توجه رد اليمين وطلبها مستحق الرد فنكل المردودة عليه اليمين صرفهم القاضي ولم يحكم لأحدهما(١).

٤-إذا لم يتوجّه للمُدَّعَى عليه رَدِّ اليمين أو لم يطلب رَدِّها وأصرّ على نكوله أعلمه الحاكم في حال طلبه الردِّ أَنْ لا رَدِّ له لليمين على خصمه، كما يُفْهِمه في الحالين أَنَّه إذا لم يحلف فسوف يقضي عليه بنكوله ويكرّر عليه ذلك ثلاثاً، فإنْ حلف، وإلا قضى عليه بنكوله ما لم يطلب تأجيل حلفها ويكون له عذر معتدّ به يُسوّغ له تأجيلها.

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن الممتنع عن أداء اليمين لا يُعَـدُّ ناكلاً حتى يُنْذَرَ ثلاث مرات، ويدوّن ذلك في الضبط.

٥ من الأعذار المسوّغة لتأخير الحلف بطلب المتوجّهة عليه طلبُ مهلة للنظر في حسابه وللتثبت والتروّي والنظر في أمره فيها يحلف عليه ما لم يتخذ المتوجّهة عليه اليمين ذلك وسيلة للإلداد بخصمه فلا يُمهل، ويُرجع في تقدير ذلك إلى القاضي.

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أن للقاضي إمهالَ من توجهت عليه اليمين عند الاقتضاء.

تخلف المتوجّهة عليه اليمين عن الحضور الدائها:

لقد اشتملت هذه المادّة على بيان حكم من تخلّف عن الحضور لأداء اليمين بعد طلبه أداءها، وتفصيل ذلك كما يلي:

⁽١) التنقيح المُشبع ٣٠٣، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ٢٣٧.

1- إذا تخلّف المتوجّهة عليه اليمين عن الحضور بعد دعوته من قِبَلِ المحكمة إلى مجلس الحكم لأدائها بغير عذرٍ عُدّ ناكلاً، ويُقضى عليه بالحقّ كها هو مصرّح به في هذه المَادَّة ... وقد قال الشيخ أحمد إبراهيم (ت: ١٣٦٤هـ): «إذا طُلِبَ عِنَّنْ وُجّهت إليه اليمين أَنْ يحضر إلى مجلس القاضي ليؤديها فلم يحضر وتكرّر منه ذلك بعد إعلانه بالحضور مرتين ولم يُبْدِ عذراً شرعيًا اعتبر ناكلاً» (۱).

وبذلك أخذت اللائحة التنفيذيّة للهادة الخامسة والخمسين - كها في الفقرة الرابعة منها، ونصّها: «إذا تَوَجَّهَت اليمين على اللَّدَّعَى عليه بعد سهاع الدَّعوى فيبلغ بذلك حسب إجراءات التبليغ، ويُشْعَرُ بوجوب حضوره لأداء اليمين وأنه إذا تَخَلَّفَ بغير عذر تَقْبُلُه المحكمة عُدَّ ناكلاً وسوف يقضى عليه بالنكول وذلك وفق المَادَّة (١٠٩)، أما إن كان له عذر يمنعه من الحضور - تَقْبَلُه المحكمة - فيعامل وفق المَادَّة (١٠١)» -، لكنها اكتفت بإعلانه مرة واحدةً إعلاناً مصحوباً بالإنذار بالحكم عليه عند تخلّفه عن الحضور.

وهو قويٌّ، ويتعيَّن العمل به؛ لما فيه من قطع لإلداد الخصم وسرعة بالفصل في القضيَّة بعد إقامة الحجة على المتخلّف بإنذاره.

على أنه إذا كان الغائب مفقوداً أو غير معلوم العنوان ولم يكن للمدعي بيّنة لم توجّه عليه اليمين ولم يُقْضَ عليه من غير بيّنة (٢).

المان يكون التكول والعآل بجلس الحكي

⁽١) طُرُق الإثبات الشرعيَّة ٣٩٦. ١/ ١ ما حرج ع ربيها سال قيم ما المحط الماجة عربة على علام

⁽٢) المغنى ١١/ ٤١٢، ٤٨٧، الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف ١١/ ٢٩٨، ٣٠٣.

٢- يُعَدُّ المتخلف عن الحضور لأداء اليمين معذوراً إذا كان مريضاً، أو ذا عمل طارئ يتعسّر الانفكاك عنه، كالجنود أوقات الحروب ونحوها، والطالب وقت الامتحان ونحوهم، وعليهم إبلاغ المحكمة بعذرهم.

والأصل عدم العذر، ولذا فإنَّ العذر لا يثبت إلا ببيِّنة أو قرينةٍ.

طرق تحليف المعذور عن الحضور إلى مجلس الحكم لأداء اليمين:

متى تحقق العذر فإنه يُتَّخَذُ بشأن تحليف المعذور أحد طريقين:

أ ـ تأجيل التحليف حتى يزول العذر ومن ثمَّ يحضر ويحلف، وذلك ما لم يضرّ التأجيل بأحد الخصمين فيصار إلى الطريق التالية.

ب-الانتقال أو الندب عند استمرار العذر أو عدم إمكان التأجيل.

والانتقالُ أو الندب مذكورٌ في المادة التالية.

شروط القضاء بالنكول عن اليمين: ﴿ لَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

يشترط للقضاء بالنكول عن اليمين الشروط التالية:

١- أن يكون توجيه اليمين إلى الخصم صحيحاً: حيافتو حاصلا على المحاد على عمد

وذلك بأن يكون نكول الخصم عن يمين استوفت شروط أدائها الواردة في شرح المادة الثامنة بعد المائة.

٢ أن يكون النكول واقعاً في مجلس الحكم:

وذلك بأن يكون نكول الخصم الموجّهة إليه اليمين في مجلس الحكم لدى القاضي ناظر

الدعوى أو من يستخلفه أو يندبه، فلا يعتدّ بنكول خارج مجلس الحكم(١). على عند المادة وهذا مما نصّ عليه النظام في المادّة الثامنة بعد المائة.

ومن دُعِي لأداء اليمين فلم يحضر عُدَّ ناكلاً _كما سبق بيانه في شرح المادة التاسعة بعد المائة، وهي محلّ البيان والشرح _. المائة، وهي محلّ البيان والشرح _. المائة، وهي محلّ النكول صادراً من الخصم مباشرة:

فلا يعتدُّ بنكول الوكيل ولا بإخبار الوكيل عن موكِّله بأنه ناكل عن اليمين.

يقول علي حيدر (ت: ١٣٥٤هـ): «إذا كان المدعى عليه وكيلاً من قِبَلِ المدعى عليه في الدعوى، وعند توجّه اليمين على المدّعى عليه أفاد الوكيل بأن موكّله ناكل عن حلف اليمين _ فليس للقاضي بناءً على إفادة الوكيل اعتبار المدّعى عليه ناكلاً عن اليمين والحكم عليه» (٢٠).

٤ عرض اليمين على المدعى عليه وإنذاره بالحكم عليه إذا نكل:

فلا بُدَّ من أن يعرض القاضي اليمين على المدعى عليه بعد بيان صيغتها، ويخبره بلزوم حلفها، وينذره بجريان حكمها عليه إذا لم يحلف، قال الفقهاء: ويكون ذلك مرة واحدة وجوباً وثلاثاً استحباباً(").

⁽١) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ٦/ ١٦١، البحر الرائق شرح كنيز الدقائق ٧/ ٢٠٥، دُرَر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام ٤٤٢/٤.

⁽٢) ذُرَّر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام ٤٤٢/٤، ١٩٦/٥.

⁽٣) المغني ١٢/ ١٢٥، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٣٨، المنتقى من أخبار المصطفى عبي ٩٣٨/٢ .

وأخذت الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة للهادّة محلَّ الشرح بأن الممتنع عن أداء اليمين لا يعدِّ ناكلاً حتى يُنذر ثلاث مرّات ويدوّن ذلك في الضبط، ولا يعتد بيمينِ خلت عن الإنذار على الصفة المذكورة.

٥ - ألا يكون للناكل عذر معتدٌّ به في الامتناع عن أداء اليمين: الله والما الله والما الله

فإن كان للناكل عذرٌ من نحو طلب مهلة للنظر في حسابه أو إحضار بيّنة _ وجب إنظاره (١)، ولا يعتد بهذا النكول مع العذر ما لم يكن ذلك مطلاً أو خارجاً عن قواعد الإمهال المقررة.

يس القاضي بناء على إفادة الوكيل اعتبار الناص عليه باكلاً عن اليمين والملكم عليه الأ المحاوض اليمين على لللحي عليه وإنلاره بالحكم عليه إذا لكل:

the energy continued there at the second of the second of

على ويتأمره وجربان حكمها على إذا لم يحلف، قال الفقهاء: ويكون ذلك مرة واحب

Anglik Martin Bergar Martin Karlanda Karanda Karanda Karanda Martin Karanda Karanda Karanda Karanda Karanda Ka

⁽۱) المغني ۲۱/ ۱۲۳، ۱۲۳، ۱۳ ع عليه على إيما إن المعالم المواجع على المعالم المواجع المواجع المحادث المالك

الانتقال والندب والاستخلاف لأداء اليمين من المعذور، ومحضر أدائها:

المَادّة العاشرة بعد المائة

إذا كان لِمَنْ وُجّهَتْ إليه اليمين عدرٌ يمنعه عن الحضور لأدائها فينتقل القاضي لتحليفه، أو تندب المحكمة أحد قضاتها أو الملازمين القضائيين فيها، فإذا كان مَنْ وُجّهَتْ إليه اليمين يُقِيمُ خارج نطاق اختصاص المحكمة فلها أَنْ تستخلف في تحليفه محكمة تحَلّ إقامته، وفي كلا الحالين يحرر محضر بحلف اليمين يُوقّعُه الحالف والقاضي المستخلف أو المندوب والكاتب ومَنْ حضر من الخصوم.

إذا الله العلام عليه يقيم على اختصاص المحكمة لاقل والدمرى للها أن حريشًا

أحوال المعذور لأداء اليمين: حالة إله رمع بالخاملة في معدل إله الحد عداديا

للمعذور المطلوب تحليفه لدى قاضي الدعوى حالان: الملا معد المعارضة

الحال الأولى: حال إقامة الحالف في نطاق الاختصاص المكاني لقاضي الدعوي.

الحال الثانية: حال إقامة الحالف خارج نطاق الاختصاص المكاني لقاضي الدعوى.

ونتناول كلّ حال في العنوانين التاليين: وأسمال المتعلقة علا ما فعالما منه عاله

الحال الأولى: حال إقامة الحالف في نطاق الاختصاص المكاني لقاضي الدعوى:

متى كان الحالف مقيماً في نطاق الاختصاص المكاني لقاضي المدعوى ومعذوراً بعذر يمنعه من الحضور لدى قاضي الدعوى في المحكمة لأداء اليمين، كالمرض الذي يطول ومًا في حكمه _ فإنَّه يصار في تحليفه إلى أحد الطرق التالية: العلى المحكمة على المحكمة المحكمة المحكمة على المحكمة الم

٢- تندب المحكمة إذا كانت مكونة من ثلاثة قضاة - كما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة - أحدَ قضاتها، وكذا تندب المحكمة حال الاشتراك في النظر أو القاضي إذا نظر القضيَّة منفرداً أحدَ الملازمين القضائيين فيها مع تحديد الصيغة المطلوب حلفها لمَنْ يندب للتحليف.

الحال الثانية: حال إقامة الحالف خارج نطاق الاختصاص المكاني لقاضي الدعوى: إذا كان المطلوب تحليفه يقيم خارج اختصاص المحكمة ناظرة الدعوى فلها أَنْ تستخلف في تحليفه محكمة عَلَّ إقامته، وفي هذه الحال يتعين على قاضي الدعوى أن يُحدِّد في الاستخلاف نصَّ اليمين ورغبة الخصم المحلوف له حضور جلسة الاستحلاف أو تنازله عن ذلك، ومتى طلب الخصم حضور جلسة الاستحلاف مُكِّن منه _ كها سيأتي في المادة التالية _.

الاستخلاف والندب والانتقال للمدعي والمدعى عليه لأداء اليمين:

ظاهر هذه المادة أن الاستخلاف أو الندب أو الانتقال للتحليف يتم متى توجَّهت اليمين على أحد الخصوم سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه أو غيرهما من نحو داخلٍ من الدعوى. إعداد محضر أداء اليمين:

بيّنت هذه المَادّة صفة إعداد المحضر عند تحليف الخصم خارج المحكمة عن طريق الندب

أو الانتقال أو الاستخلاف لدى محكمة أخرى، وأنَّه يجب تحرير محضر بحلف اليمين يوقّعه الحالف والقاضي المستخلف أو المندوب أو المنتقل لاستحلافه والكاتب ومَنْ حضر من الخصوم طبقاً للرسم المعتاد. علل عمد معالما قاللا

امتناع الخصم عن اليمين حال الندب والاستخلاف:

إذا نكل الخصم الموجّهة إليه اليمين بوساطة المندوب أو المستخلف فيُنْذَرُ ثلاثاً بأنه إذا لم يحلف فسوف يُقْضَى عليه، ويُحرَّرُ محضرٌ بذلك يُعادُ لقاضي الدعوى ليقرّر ما يلزم شرعاً _ كها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «إذا امتنع من وُجِّهَ ت إليه اليمين عن أدائها فَيُنْذَرُ ثلاثاً، وَيُحرَّرُ محضرٌ بذلك، ويعاد إلى ناظر القضيَّة لتقرير ما يلزم شرعاً» _.

الذي يستحلف فيه المعلود حال النهب أو علا استخلاف قاضي بلدة أخرى لمذلك إلا النابقي ظالب اليمين تنازله عن حضور أدائها فيحلف من دون حضبوره عكما في النفرة الأولى عن اللائحة التنفيليَّة غله المادة عاومكذا لو تقاف طالب اليمين عن حضور أدائها عن علمه بسوهد الحلفة من دون علي مقبول يُبيه قبل الجلفة فيحلف خصمه من دول عصوره إذا كان قد سبق له طلب اليمين، وإذا حلف الحصم من تحلف صنحفها عن الحضور عن على مع علمه بالجلسة لم تُعدًى

قالداين فرحون (ت: ٢٥٧هـ): ١٤ بُدُ من حضرر المعلوف لـه أو وكيلـه لتفاسي البعيزة فإذا تغيّب وْ كُلُ القاضي مَنْ يَعْتَضِيها إذا ثبت عنده تغيّمه".

الاعمرة المثلود أصول الأفصة ومناعي الأخلام ا/ 777.

التحليف بحضور طالب اليمين: ما أن من عما مناه عما مناهد الا ما العمال الم

المادة الحادية عشرة بعد المائة علما وسيطا يح

يجب أَنْ يكون أداء اليمين في مواجهة طالبها إلا إذا قرر تنازله عن حضور أدائها أو خَلَف دون عذر مقبول مع علمه بالجلسة. القلط المسلم المس

تبين هذه المَادَّة شرطاً من شروط أداء اليمين، وهو أنْ يكون أداؤها في مواجهة طالبها _ ومثله وكيله المصرّح له بذلك _، وسواء أكان ذلك في مجلس القضاء أم في المكان الذي يستحلف فيه المعذور حال الندب أو عند استخلاف قاضي بلدة أخرى لذلك، إلا أنْ يقرر طالب اليمين تنازله عن حضور أدائها فيحلف من دون حضوره _ كها في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _، وهكذا لو تخلف طالب اليمين عن حضور أدائها مع علمه بموعد الجلسة من دون عذرٍ مقبول يُبدِيه قبل الجلسة فيحلف خصمه من دون حضوره إذا كان قد سبق له طلب اليمين، وإذا حلف الخصم مع تخلف مستحقها عن الحضور من غير عذر مع علمه بالجلسة لم تُعدد.

قال ابن فرحون (ت: ٧٩٩هـ): «لا بُدَّ من حضور المحلوف له أو وكيله لتقاضي اليمين، فإذا تغيِّب وَكَّلَ القاضي مَنْ يقتضيها إذا ثبت عنده تغيِّبه (١).

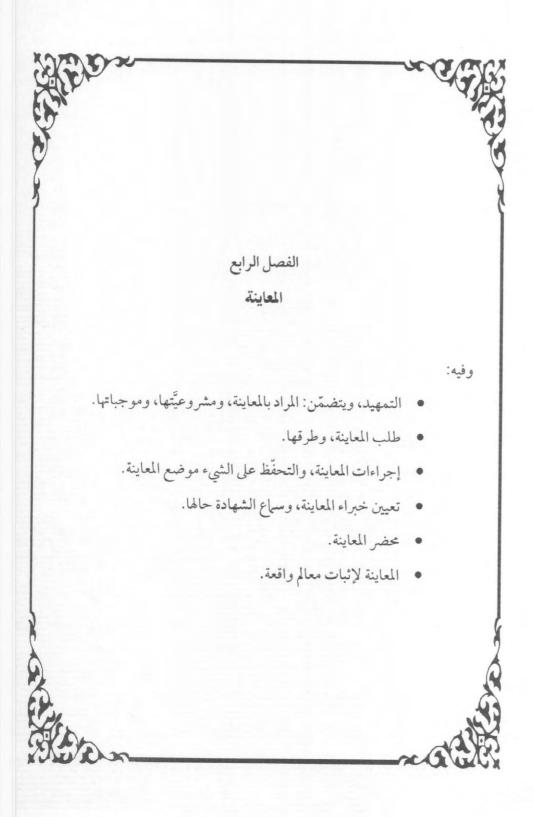
⁽١) تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ٢٢٣/١.

أقول: لا يلزم التوكيل من القاضي لَن يقتضيها، بل يحلف من غير حضوره. وقال في موضع آخر: «وإذا حلف الخصم دون حضور خصمه لم تُجْزِئه اليمين»(١). وهذا محمول على من لم يتنازل عن الحضور أو من لم يتبلَّغ بالجلسة للحضور.

* * *

⁽١) المرجع السابق ٢٢٧١.

اقول: لا بلزم التوكيل من القاضي لَنْ يقتضيها، بل يحلف من غير حضوره. وقال في موضع آخر: «وإذا حلف الخصم دون حضور خصمه لم تخيزته اليمين» (". وهذا محمول على من لم يتنازل عن الحضور أو من لم يتبلغ بالجلسة للحضور.



الفصل الرابع

E.

- التمهيد، ويتضمن: المراد بالمعاينة، ومشر وعيتها، ومو جباتها.
- علب المايت، وطرقها.
- إجراءات العاينة، والتحقّط على الشيء موضع العاينة.
- « تعيين خيراء العاينة، وسماع الشهادة حالفا.
- ه عضر العاينة.
- الماينة لإثبات معالم واقعة.

المراد بالمعاينة:

هي مشاهدة القاضي أو نائبه موضع النزاع لمعرفته والتحقق منه لمقتضٍ شرعي، سواء أكان ذلك بجلبه إلى المحكمة - إِنْ أمكن - أم بالوقوف عليه في موضعه.

مشروعيّة المعاينة: ﴿ مُتَفَقَّمُ مُنْكُلُهُ كِمَا مِنْ مُشْكِلًا وَإِيثًا لَمْ يُمْ مِنْ إِمَالُمُ فَوالعد عِ

المعاينةُ أمرٌ معروف ومُقرَّر في الشرع، وقد خرج النبي ﷺ إلى قوم تشاجروا ليصلح بينهم، روى ذلك سهل بن سعد الساعدي _رضي الله عنه _قال: «كان قتال بين بني عمرو، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فصلّى الظهر، ثم أتاهم يصلح بينهم...»(١).

قال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): «قال ابن المنير: فقه الترجمة التنبيه... على جواز ذهاب الحاكم إلى موضع الخصوم للفصل بينهم إما عند عظم الخطب وإما لينكشف ما لا يُحاطُ به إلا

⁽١) متفق عليه، فقد أخرجه البخاري واللفظ له ٢/ ٢٤٢، كتاب الجهاعة والإمامة، باب من دخل ليوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الآخر أو لم يتأخر جازت صلاته فيه، ٢/ ٢٠٤، أبواب العمل في الصلاة، باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال، ٢/ ٢٠٤، وباب رفع الأيدي في الصلاة لأمرٍ ينزل به، ٢/ ١٤٤، أبواب السهو، باب الإشارة في الصلاة، ٢/ ٢٥٧، كتاب الصلح، باب ما جاء في الإصلاح بين الناس وقول الله _ تعالى _: ﴿ لا قَرْ عَمْرُونِ أَوْ إِصْلَتِج بَرِّتَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ آبَيْعَاتَهُ مَنْ صَاتِ أَلَقَ فَسَوفَ نُوْلِيهِ أَجَرًا عَظِيمًا له وخروج الإمام إلى المواضع ليصلح بين الناس بأصحابه، ٢/ ٢٦٢، كتاب الإمام يأي قوماً فيصلح بينهم، وأخرجه مسلم ١/ ٢١٦، كتاب الصلاة، باب تقديم الجهاعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم.

بالمعاينة، ولا يُعَدُّ ذلك تخصيصاً ولا تمييزاً ولا وهناً "(١).

موجبات المعاينة:

موجبات المعاينة هي ما يلي (٢):

أ_معاينة المُدَّعَى به لتحرير الدعوى على عينه بالإشارة إليه. من الما منعلم المسا

ب معاينة القاضي مع الشهود للمشهود عليه لتطبيق الشهادة على موضع التنازع. حدد معاينة القاضي موضع النزاع للكشف والإحاطة بحقيقته.

د_إثبات معالم واقعةٍ يحتمل أن تكون محلّ نزاع أمام القضاء مستقبلاً.

وهذا الأخير مما نُصَّ عليه في المادة السادسة عشرة بعد المائة من هذا النظام، ويشملها عند الفقهاء دعاوي إثبات الأدلة قبل وقوع النزاع (٣).

الحاكم إلى موضع الخصوم للفصل بينهم إما عنا، عقام الخطب وإما لينكث ما لا يُخاطُ بد إلا

Well the the let place also were for 1 to be let a low

قاله اين حير (ت: ٢٥٨هـ): الله إن الحي القائل عن التيب، على جواز فعاب

⁽١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣/ ١٨٣.

⁽٢) موجبات الأحكام وواقعات الأيّام ١٠٨، شرح ابن مازه لأدب القاضي للخصَّاف ٣/ ٣٣٢، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢١٧، تنبيه الحُكّام على مآخذ الأحكام ٢١٧، تنبيه الحُكّام على مآخذ الأحكام ٢١٧، منني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٤١٣/٤، فتاوى ورسائل ٢١/١، ١٦/١٣، ١٠.

⁽٣) نظريَّة الدعوي بين الشريعة الإسلاميَّة وقانون المرافعات المدنيَّة والتجاريَّة ١/ ٣٣٢_٣٣٠.

وحامة الطلب عند القافي، وإذا لم يكن طلب العاينة من الخمس : وعلى متنابطا بالله

و المالة المنافذة المنافذة الثّانية عشرة بعد المائة

يجوز للمحكمة أَنْ تُقرّر من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم معاينة المتنازع فيه بجلبه إلى المحكمة إِنْ كان ذلك محكناً، أو بالانتقال إليه، أو ندب أحد أعضائها لذلك، على أَنْ يذكر في القرار الصادر بذلك موعد المعاينة، ولها أَنْ تستخلف في المعاينة المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها الشيء المتنازع فيه، وفي هذه الحالة يبلغ قرار الاستخلاف القاضي المستخلف على أَنْ يتضمن هذا القرار جميع البيانات المتعلقة بالخصوم وموضع المعاينة وغير ذلك من البيانات اللازمة لتوضيح جوانب القضية.

وذلك بأن بحمل المتازع فيه إلى المستعمنة إذا كمان عما يسبهل حمله ولم تسبقي الله المستعملة المان عما يسبهل حمله ولم تسبقي المنافقة

طلب المعاينة:

تبين هذه المادة أن المعاينة لا تتم إلا بطلبٍ، وأن هذا الطلب يكون من جهتين، هما: أ_قاضي الدعوى:

فللقاضي ناظر القضيَّة طلب المعاينة من تلقاء نفسه متى استدعى ذلك حال الـدعوى؛ كي ينكشف له ما لا يُحاط به إلا بالمعاينة.

ب-أحد الخصوم:

فلأحد الخصوم طلب معاينة المتنازع فيه متى استدعى الحال ذلك، ولا يَتِمّ ذلك إلا بعد

وجاهة الطلب عند القاضي، وإذا لم يكن طلب المعاينة من الخصم وجيهاً فللقاضي رفضه مع بيان السبب.

وهذا ما أخذت به الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «للقاضي رفض طلب المعاينة مقروناً بأسبابه، مع تدوين ذلك في ضبط القضيَّة».

وفي كلا الحالين _ إذا كانت المعاينة من القاضي من تلقاء نفسه أو بطلب أحد الخصوم _ يجب أَنْ يذكر طلب المحكمة أو الخصم موعد المعاينة عند تحديده وإعلام الخصمين به.

التي يقع في نطاق اختصاصها الشيء المتنازع فيمه وفي هذه الحالمة يسلّم قد الإلالم الله

تتم المعاينة بثلاث طرق، هي: إيا حيد مل قال الم يحقق أل له سفا عسال و قاللا

أ-إحضار المعاين إلى المحكمة: سناج وسمونا تعينا عاليا عدماله عدما المعاين إلى المحكمة:

وذلك بأن يحمل المتنازع فيه إلى المحكمة إذا كان مما يسهل حمله ولم تستدع الحال الوقوفَ عليه في موضعه.

وإذا تقرر لحمله أجرةٌ فتكون أجرة إحضار العين وإعادتها على من يُقضى عليه _كما قرّره الفقهاء _(١).

ب- الانتقال إلى المتنازع فيه في موضعه: قال به تناسلا ساله قديمة الله المالية والقالة

فإذا لم يمكن إحضاره أو كان الغرض من المعاينة لا يتحقق إلا بمشاهدته في موضعه فإنه

⁽١) البهجة في شرح التحفة ١/ ٢٤٣، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٩ ٤ (تحقيق: الدقر)، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٣/ ١٩ عن من الإقناع عن الإقناع عن من الإقناع عن الإقناع عن الإقناع عن من الإقناع عن من الإقناع عن الإقناع عن من الإقناع عن الإق

تتم معاينته في موضعه من قِبَلِ ناظر الدعوى واحداً أو أكثر، ولهم إذا كانوا أكثر من واحدٍ ندبُ أحدهم، كما لناظر الدعوى واحداً أو أكثر ندبُ خبيرٍ أو أكثر معهم للمعاينة عند الاقتضاء أو مع الخصوم من غير حضور القاضي - كما سيأتي في المادة الرابعة عشرة بعد المائة ... فرع: قرار الندب، وبياناته:

في حال الندب يجب أن يتّخذ القاضي قراراً بذلك، ويجب أن يشتمل قرار الندب على جميع البيانات المتعلّقة بالخصوم وصفاتهم من مُدَّعٍ أو مدعى عليه أو وكيل عن كلّ منها وأن يحدد قاضي الدعوى للمندوب من قاضٍ أو خبير المحلّ المعاين والغرض من المعاينة وجميع ما يلزم من تفصيلاتٍ لتوضيح جوانب القضيَّة، ويجب أن يشتمل قرار الندب في كل الأحوال على موعد المعاينة.

جــ استخلاف المحكمة التي يقع المتنازع عليه (المعاين) في نطاق اختصاصها:

إذا كان المتنازع عليه يقع في نطاق اختصاص محكمة أخرى وكان مما لا يعاين إلا في موضعه للمسوّغات في الفقرة السالفة في أن لناظر القضيَّة استخلاف القاضي أو أحد القضاة في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها المَحَلِّ موضع المعاينة.

فرع: قرار الاستخلاف للمعاينة، وبياناته:

في حال الاستخلاف لمعاينة المتنازع عليه في محلّه فعلى القاضي أن يتّخذ قراراً بذلك، وبيّنت المَادَّة آنفة الذكر أَنَّ قرار الاستخلاف للمعاينة يجب أَنْ يبلّغ رسميًّا، وأَنْ يكون مشتملاً على جميع البيانات المتعلقة بالخصوم من أسمائهم وصفاتهم من مُدَّعٍ أو مُدَّعَى عليه

ومن أصيل أو وكيل، وأنْ يشتمل - أيضاً - على موضع المعاينة وصفاته وحدوده وغير ذلك من الأمور التي توضّح جوانب القضيَّة وتُعِينُ على المعاينة.

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه عند تقرير المعاينة من قِبَلِ قاضي الدعوى يدوِّن ذلك في ضبط القضيَّة وموعده ومن يحضر المعاينة.

أي حال الندب عب أن يَدَخذ الله هي قرار بذلك و عب أن يشدل قرار الندب على المجال الندب على البيانات المتعاقة بالخصوم وصفاتهم من مُدَّع أو مدعى عليه أو و تيل عن كلَّ منها النا بعدة قاضي الدعوى للمندوب من قاضي أو حير المحل المعاين والغرض من المعاينة وجب أن يشتمل قرار الندب في المحلي عالي عن تفصيلات لتوضيح جوانب القضيَّة، وعب أن يشتمل قرار الندب في المحلي المال على مع عد المعادنة.

جساستخلاف للحكمة التي يقع التنازع عليه (اللماين) في نطاق اختصاصها: إذا كان المتنازع عليه يقع في نطاق اختصاص عكمة أخرى وكنان بما لا بساين إلا في حيوضعه للمسرّ غابت في النفرة السالفة سفإن لتناظر القضية استخلاف القياضي أو أحدا القضاة في المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها المحقّل موضع المعاينة.

الله عن الاستخلاف المعاينة، وبياناته:

في حال الاستخلاف لعاينة المتنازع عليه في علّه فعلى القاضي أن يتّخذ قراراً بذلك، ويتُنت المَّادَّة آنفة الذكر أنَّ قرار الاستخلاف للمعاينة بجب أنْ يبلّغ رسميًّا، وأنْ يكون مشتملاً على جميع البيانات المتعلقة بالخصوم من أسيالهم وصفاتهم من مُثَّع أو مُثَّدً عن عليه إجراءات المعاينة، والتحفّظ على الشيء موضع المعاينة: المال ويمال والتحفّظ على الشيء موضع المعاينة:

المادة الثالثة عشرة بعد المائة المالة المائة المائة المائة

تدعو المحكمة أو القاضي المنتدب أو المستخلف الخصوم قبل الموعد المعين بأربع وعشرين ساعة على الأقل عدا مُهَل المسافة بمذكرة ترسل بوساطة إدارة المحكمة تتضمن بيان مكان الاجتماع واليوم والساعة التي سينعقد فيها.

و يجوز للمحكمة إذا لزم الأمر أن تتحفظ على الشيء موضع المعاينة إلى حين صدور الحكم أو إلى أي وقت آخر.

الشّرح:

إجراءات المعاينة:

يجب أَنْ تتمّ المعاينة بحضور الخصمين، ما لم يتنازل أحدهما عن الحضور ويأذن له القاضي بذلك أو يتخلف أحدهما عن الحضور مع تبلّغه بالموعد حسب الإجراءات المقرّرة في المواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة فتُجْرَى المعاينة في غيبته إِنْ أمكن -، وذلك وفق الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة.

وتبين هذه المَادَّة أَنَّه يَتِم دعوة الخصوم من قِبَلِ المعاين قبل الموعد المعين للمعاينة بأربع وعشرين ساعة على الأقل عدا مُهَل المسافة التي يستدعيها الطريق لحضورهم ، ويكون ذلك بمذكرةٍ تُرْسَلُ بوساطة إدارة المحكمة التي تُجْرِي المعاينة، ويجب أَنْ تتضمن هذه المذكرة

مكان الاجتماع واليوم والساعة التي سينعقد فيها. هم المدينة المستعلم المعالمة المعالم

للقاضي ناظر الدعوى الأمرُ بالتَّحفظ على الشيء موضع المعاينة إذا لزم الأمر بحراسة أو بدونها حتى صدور الحكم أو إلى أيّ وقت آخر يقرّره القاضي، كأن يكون ذلك حتى اكتساب الحكم القطعيّة، ويُراعَى في ذلك الموادّ من التاسعة والثلاثين بعد المائتين حتى الخامسة والأربعين بعد المائتين، وذلك وفق الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة محلّ الشرح. وفي حال استدعاء أجرة للمتحفظ عليه أو نفقة فإنمّا تكون على من يُقْضَى له بالعين؛ لأنّ الشيء المتحفظ عليه يعود إليه.

* * *

The same water.

فيب أن تنم المعاينة بحضور الخصيمين، ما لم يتنازل أحدهما عن الحضور ويبأذن لمه القاضي بدائلة أو يتخلف أحدهما عن الخضور مع تبلغه بالموعد حسب الإجراءات المقررة في المعاينة في غيبته _إن أمكن _ والثامنة عشرة فتُعبّري المعاينة في غيبته _إن أمكن _ وقالك وفق الفقرة الأولى من اللاقحة التفيذيّة لحذه المادة.

وتيون هذه المَّادَّة أَنَّه يَتِمْ دعوة الحُصوم من قِبَلِ المعاين قبل الموعد المون المعاينة سأويع وعشرين ساعة على الأقل عدا مُهَل المسافة التي يستدعيها الطريق لحضورهم ما ويكون فلك بماركرة أَرْ سَلُ بوساطة إدارة المحكمة التي غُيْري المعاينة، ويجب أَنْ تنصين هذه المَـلدُورة

تعيين خبراء المعاينة، وسماع الشهادة حالها: إلى المساعسا وعالما المرابطا

أب والمال والم والمال وذا المَادّة الرابعة عشرة بعد المائة المائة المائة المائة المائة المائة

للمحكمة أو القاضي المنتدب أو المستخلف للمعاينة تعيين خبير أو أكثر للاستعانة به في المعاينة، ولها وللقاضي المنتدب أو المستخلف سماع مَنْ يرون سماع شهادته من الشهود في موضع النزاع.

الشّرح:

تعيين خبراء المعاينة:

تبين هذه المَادَّة أَنَّ للقاضي ناظر الدعوى أو القاضي المنتدب أو المستخلف للمعاينة الاستعانة بخبراء واحد أو أكثر في المعاينة، ويُراعى عند تعيين الخبير الموادّ الرابعة والعشرين بعد المائة حتى الرابعة والثلاثين بعد المائة حكما في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة محلّ الشرح -.

سماع الشهادة حال المعاينة:

تبين هذه المَادَّة أَنَّ للمعاين من القاضي ناظر الدعوى أو القاضي المنتدب أو المستخلف سماع شهادة مَنْ يرون من الشهود في موضع النزاع مما يعين على إجراء المعاينة، ولا يشترط لذلك في القاضي المنتدب أو المستخلف تفويض من قِبَلِ قاضي الدعوى؛ لأن جَعْلَ ذلك لم بموجب النظام إنابةٌ لهم من ولي الأمر، ولا يصح ذلك لغير المصرّح لهم هنا من قاضي

الدعوى أو القاضي المستخلف، فليس لأهل الخبرة أو غيرهم سماع شهادة الشهود؛ لقصور ولايتهم عن ذلك.

وللمحكمة شفويًّا طلب حضور الشهود للمعاينة، ولقاضي الدعوى أو المندوب أو المستخلف سماع شهادة الشهود حال المعاينة ولو لم يحضر الخصم إذا بُلِّغَ بالموعد حسب إجراءات التبليغ المقرّرة في الموادّ الرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة _كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _.

* * *

تعيين خبراء الماينة:

تين هذه المائدة أن القاضي ناظر الدعوى أو القناضي المتندب أو المستخلف المعاينة الاستعانة بخيراه - واحد أو أكثر - في المعاينة، ويُراعي عند تعيين الخبير المواذ الرابعة والعشرين بعد المائدة - كما في الفقرة الأولى من اللائمة التقيليّة فقه المادة على الشرح ...

سراع الشهادة حال الماينة:

فين هذه المَّادَة أَنَّ للمعابِن من القاضي ناظر الدعوى أو القاضي المتلب أو المستخلف مناع شهادة مَنْ يرون من الشهود في موضع التزاع عا يعين على إجراء المعابنة، ولا يشترط المُلك في القاضي المتدب أو المستخلف تفويض من قِبَلِ قاضي الدعوى؛ لأن جَعْلَ ذلك عمر بعوجب النظام إنابةً لهم من ولي الأعر، ولا يصح ذلك لغير المصرّح لهم هنا من قاضي

محضر المعاينة:

والله والله الحامسة عشرة بعد المائة المحمد والمادة الحامسة

يُحَرَّرُ محضرٌ بنتيجة المعاينة يُوَقِّعُه المعاين، والكاتب، ومَنْ حضر من الخبراء، والشهود، والخصوم، ويُثْبَتُ في دفتر ضبط القضية.

الشّرح:

بيانات محضر المعاينة:

تبين هذه المَادَّة وجوب تحرير محضر بالمعاينة يُبيَّنُ فيه: كيف تمّت المعاينة، ونتيجتها، ويوقَّع من قِبَل المعاين من قاضي الدعوى أو المندوب أو المستخلف، وكاتب المحضر، ومَنْ حضر من أهل الخبرة، أو الشهود، أو الخصوم.

ينضاف إلى ذلك من البيانات: اشتمال المحضر على: تاريخ المحضر، والقرار الصادر بالندب، وافتتاحه بالحمدلة، واختتامه بالصلاة على النبي محمد على الله على النبي عمد المعلام المعلمة على النبي عمد المعلم المعلمة على النبي عمد المعلمة المعل

رفض أحد الخصوم أو الشهود التوقيع على محضر المعاينة:

في الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه «في حال رفض أحد الشهود أو الخصوم التوقيع على المحضر فَيُدَوَّنُ ما يَدُلُّ على حضورهم ورفضهم التوقيع مع بيان سبب الرفض، وَيُوقِعُ على ذلك [أي: على محضر المعاينة]: المُعَايِنُ، والكاتب، ومن حضر من الخبراء، ومن لم يرفض التوقيع من الخصوم والشهود».

إثبات محضر المعاينة في ضبط القضية:

محضر المعاينة المعدّ من قِبَلِ الأشخاص المذكورين في هذه المادة بعد وروده لقاضي الدعوى يدوّنه في دفتر ضبط القضيّة _ كما نصّت عليه هذه المادة محلّ الشرح _.

الله عدر بسبعة للماينة يُولِّفُ الماين» الكاتب ومَن حضر من الخبراء، والشهود، الله عمر، ويُكنُّ في دفة ضبط القضية.

IL.

amain linkih

المتولطا عفد الماية:

تبين هذه المُادَّة وجوب تحرير محضرٍ بالماينة يُبيَّنُ فيه: كيف قت الماينة، ونتيجتها، ويوقّع من قِبَل المعاين من قاضي الدعوى أو الملدوب أو المستخلف، وكاتب المعضر، ومَنْ حضر من أهل الخبرة، أو الشهود، أو الخصوم.

ينضاف إلى ذلك من السانات: اشتهال المحضر على: تاريخ المحضر، والقرار الصادر بالناس، وفتاحه بالحبدلة، واختتامه بالصلاة على النبي عمد ﷺ.

رفض أحد النصوم أو الشهود التوقيع على عضر المايئة:

في الققرة الأولى من اللائحة التنفيليّة لهذه المادة: أنه افي حال وفض أحد الشهود أو المنصوم التوقيع على المحضر فيدون ما يَدَلُ على حضورهم ورفضهم التوقيع صع بدان سبب الرفض، ويُوفّع على ذلك [أي: على عضر المعاينة]: المُعاين، والكاتب، ومن حضر من الخصوم والشهود».

المادة السادسة عشرة بعد المائة

يجوز لكُل صاحب مصلحة في إثبات معالم واقعة محتمل أَنْ تصبح كَل نزاع أمام القضاء مستقبلاً أَنْ يتقدم للمحكمة المُخْتَصَّة بها مَحَلَيًّا بدعوى مستعجلة لمعاينتها بحضور ذوي الشأن وإثبات حالتها، وتتم المعاينة وإثبات الحالة وفق أحكام المَوَاد السابقة.

الشّرح:

دعوى المعاينة لإثبات معالم واقعة:

هذه الدعوى من الدعاوى الوقتيّة التحفظيّة التي يقصد بها محافظة المدعي فيها على دليله حتى يرفع الدعوى في الموضوع، وتبين هذه المَادّة أنّه تجوز المعاينة من دون سبق دعوى في الموضوع؛ لإثبات معالم واقعة يحتمل أنْ تصبح محَلّ نزاع أمام القضاء مستقبلاً، ويكون ذلك بدعوى مستعجلة أمام المحكمة المُختصّة بها محَلّيّا ـ وهي التي تقع العين موضع المعاينة في مشمول ولايتها كما في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة عوكذا موضوعيًّا، كما يكون بحضور ذوي الشأن _ حسب تقدير قاضي الدعوى كما في الفقرة الرابعة من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة _ مجنن يحتمل أنْ يكون مُدَّعَى عليه أو له حَقّ في هذه العين أو مصلحةٌ بجلب نفع أو دفع شُرِّ أو له صلةٌ بهذا النزاع لو نشأ مستقبلاً.

شروط سماع دعوى المعاينة المستعجلة لإثبات معالم واقعة:

يشترط لسماع هذه الدعوى مستعجلةً ما يلي:

١- أن يتوفّر في الدعوى صفة الاستعجال بأن يُدْفعَ بها ضررٌ يتعـنّر تلافيـه مستقبلاً
 بتلف محلّ المعاينة أو ضياع معالمه.

٢-أن يتقدم صاحب المصلحة بدعوى معاينة بصحيفة إلى المحكمة المختصّة _ كما في
 هذه المادة والفقرة الأولى من لائحتها التنفيذيَّة _.

ولا يشترط لسماع دعوى المعاينة وإثبات الحال حضور غير صاحب المصلحة إذا بُلِّغَ ذوو الشأن بالموعد_كما في الفقرة الخامسة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة_.

٣- ألا يكون ذلك حيلة للتوصّل إلى أمرٍ غير مشروع - كها في المادة الرابعة من هذا النظام -.

٤- أنْ تكون الوقائع طارئة أو لها صلةٌ بأمرٍ طارئ، بأن تكون قابلة للتغيير من زمنٍ إلى آخر.
٥- ألا يكون موضوع النزاع فيها قد رُفِعَ أمام المحكمة في محلّها أو مكان آخر، فتكون دعوى المعاينة لإثبات المعالم حين له تابعة للدعوى الأصليّة، وينظرها قاضي دعوى الموضوع - كها في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيّة للهادة السادسة عشرة بعد المائة -.
إجراءات إثبات المعاينة في هذه الدعوى:

يكون إثبات المعاينة والحالة طبقاً لأحكام المَوَادّ السابقة _الثالثة عشرة بعد المائة حتى السادسة عشرة بعد المائة _ ولوائحها التنفيذيّة، وقد سبقت مع شرحها.

كروك سياع دهري الماينة المتعجلة لإثبات معال والما:

A COLOR

الفصل الخامس الشهادة

وفيه:

- التمهيد، ويتضمّن: المراد بالشهادة، ومشر وعيَّة اتّخاذها طريقاً للحكم.
 - وظيفة الخصم وقاضي الدعوى في إجراءات الإثبات بالشهادة.
 - مكان سماع الشهادة.
- حضور الخصوم، وتفريق الشهود عند أداء الشهادة، وبيانات الشاهد.
 - وسيلة أداء الشهادة، والطعن في الشهادة.
 - سؤال الشاهد، وصفة أدائه للشهادة.
- الإمهال لإحضار الشهود، والتعجيز بعدها، وسماع الشهادة بعد التعجيز.
 - تدوين شهادة الشاهد.



1

- التعيياء ويتضمّن المراد بالشهادة، ومشروعيّة اتّخاذها طريقاً للحكم.
- وظيفة الخصم وقاضي الدعوى في إجراءات الإثبات بالشهادة.
- « مكان ساع الشهادة.
- « حضور الخصوم، وتفريق الشهود عند أداء الشهادة، ويبانات الشاهد.
- وسيلة أداء الشهادة، والطعن في الشهادة.
- « سيّ ال الشاعل، وصفة أدائه للشهادة.
- الإمهال لاحضار الشهود، والتعجيز بعدها، وسراع الشهادة بعد النعجيز.
- ندرين شهادة الشاهد.

معسوماً في يترب فاختصمنا إلى رسول الله الله فقيال رسول الله الله : في ريزال أو أمارات عاملاً

هي إخبار الشاهد بها يعلمه من حقّ لغيره على غيره لدى مُخْتَصِّ على وجه الشهادة (١٠). مشروعيّة اتّخاذها طريقاً للحكم:

اتِّخاذ الشهادة طريقاً للحكم والإثبات مجمعٌ عليه(٢)، ويدلُّ عليه الكتاب والسنَّة.

فمن الكتاب: قوله _ تعالى _ في توثيق الدَّيْن المؤجّل: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِ عَدْيْنِ مِن رِّجَالِكُمُّ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِلَا لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرَ إِلَى اللهِ وَ: ٢٨٢].

وقوله _ تعالى _ في الآية نفسها: ﴿ وَأَشْهِ دُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَاّرً كَاتِ ۗ وَلَا شَهِ يَدُ ﴾. فالآيتان واضحتا الدلالة في الإشهاد على الدَّيْن المؤجّل وعلى عقود المبايعة لحفظ الحقوق وتوثيقها حفظاً من النسيان وحجّة عند الجحود والنكران، وللاحتجاج بها عند التقاضي، فدلّت الآية على مشر وعيّتها.

وقوله _ تعالى _: ﴿ وَلَا تَكُتُمُوا الشَّهَ كَدَّةَ وَمَن يَحْتُمُ هَا فَإِنَّهُ وَالِّهُ فَالْبُكُمُ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ففي الآية نهيٌ عن كتهان الشهادة، فدلٌ على مشروعيَّة أدائها عند الحاكم.

⁽١) كتابنا: «توصيف الأقضية في الشريعة الإسلاميَّة» ١/ ٣١٩.

⁽٢) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج 3/77/3، المغني 7/7%.

ومن السنة: ما رواه الأشعث بن قيس - رضي الله عنه - قال: «كانت بيني وبين رجل خصومةٌ في بئرٍ، فاختصمنا إلى رسول الله على، فقال رسول الله على: شاهداك أو يمينه، قلت: إنه إذا يحلف ولا يبالي، فقال رسول الله على: من حلف على يمين يستحقّ بها مالاً هو فيها فاجرٌ لقي الله وهو عليه غضبان، فأنزل الله تصديق ذلك»(١).

وما رواه علقمة بن وائل عن أبيه قال: «جاء رجل من حضر موت ورجل من كندة إلى النبي على أرضٍ لي كانت لأبي، فقال النبي فقال الحضر مي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرضٍ لي كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حقّ، فقال رسول الله في للحضر مي: ألك بينة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه...»(٢).

فالحديثان ظاهرا الدلالة في مشروعيَّة الشهادة طريقاً للحكم القضائيّ، فقد صرّح النبي عَلِيُّة في الأوّل بقوله: «شاهداك»، وفي الثاني بقوله: «ألك بينة؟»، والشهادة من البيّنة.

* * *

Walter of the will like the first all the the the state of the

⁽۱) متفق عليه، فقد أخرجه البخاري واللفظ له ٢/ ٨٨٩، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيّنة على المدعي واليمين على المدعى عليه، ٢/ ٨٩١، كتاب المساقاة الشرب، باب الخصومة في البتر والقضاء فيها، ٢/ ٨٥١، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، ٢/ ٩٤٨، كتاب الشهادات، باب صوال الحاكم المدعي: هل لك بيّنة؟ قبل اليمين، ٢/ ٩٤٩، كتاب الشهادات، باب اليمين على المدعى عليه، ٤/ ١٦٥٦، كتاب التفسير، باب: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يَشْتُرُونَ وَمَهْدِ اللهِ وَأَنْ وَالْتَهْنَ وَاللهُ وَلهُ وَاللهُ وَلهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ

⁽٢) سبق تخريجه.

وظيفة الخصم وقاضي الدعوى في إجراءات الإثبات بالشهادة:

المادة السابعة عشرة بعد المائة

على الخصم الذي يطلب أثناء المرافعة الإثبات بشهادة الشهود أنْ يبين في الجلسة كتابةً أو شفاهاً الوقائع جائزةُ الإثبات - بمقتضى المادة السابعة والتسعين - قرّرت ساع شهادة الشهود، وعينت جلسةً لذلك، وطلبت من الخصم إحضارهم فيها. من المسابعة ويها المناس المسابعة والتسعين - قرّرت من على المسابعة والتسعين - قرّرت من المسابعة والتسعين - قرّرت من المسابعة والتسعين - قرّرت من المسابعة والتسم إحضارهم فيها من المسابعة والتسم إحضارهم فيها المسابعة والتسم إحضارهم فيها والتسم المسابعة والتسابعة والتسابع

كالربع له بد الإناما جائراً الإشات بمقتلي الشروط الموارد فتوحدا في الم المحاسقا

وظيفة الخصم في إجراءات الإثبات بالشهادة: ١١٨ ١١٨ مريد والمرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع

تبين هذه المَادَّة أَنَّ على الخصم الذي يطلب الإثبات بالشهادة أثناء المرافعة أَنْ يبين في الجلسة كتابة أو شفاها الوقائع التي يريد إثباتها، كأَنْ يقول: عندي بَيِّنَة على كذا وكذا.

وهل للقاضي أَنْ يقوم بتعيين الوقائع مَحَلّ الإثبات أخذاً مما جاء في الدعوى أو موجبات تحريرها ويعرض على الخصم إِنْ كان له بَيِّنَة عليها أن يحضرها، كأن يقول القاضى: (ادّعيتَ بكذا وكذا، فهل عندك بَيِّنَة عليه؟) ونحو ذلك.

والجواب على ذلك: أنَّ هذا من مهام القاضي إذا سكت عنه الخصم فيسأله عن بَيِّنة على واقعةٍ مؤثرة في الدعوى.

وقد قال الفقهاء: إِنَّ القاضي يسأل الخصم عن البِّيِّنَة، وأَنَّ الخصم إذا كان عارفاً بموضع

البِّيَّنَة خَيَّرَ القاضي بين ذلك والسكوت، وأنَّ على القاضي كُلِّ ما من شأنه إيصال الحقوق إلى أصحامها(١).

وهذا ما أخذت به اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة _ كما في فقرتها الأولى _، ونصِّها: «إذا لم يبادر الخصم إلى طلب سماع بيّنته على ما يدعيه سَأَلَهُ القاضي عنها».

وظيفة قاضي الدعوى في إجراءات الإثبات بالشهادة: العلما على والما الماسك

ينضاف إلى ما سبق ذكره في العنوان السابق من أن القاضي يحدّد الوقائع المؤثّرة إذا لم يحدّدها الخصم، فإنه إذا رأى القاضي ناظر الدعوى أنَّ تلك الوقائعَ التي حددها الخصم أو تقرّرت لديه لإثباتها جائزةُ الإثبات _ بمقتضى الشروط الوارد ذكرها في المادّة السابعة والتسعين _ فإِنَّه يقرّر سماع شهادة الشهود، ويُعَيّنُ جلسةً ليُحْضِرَ الخصمُ شهودَه ويسمعها القاضي ويدوَّنها في ضبط القضيَّة _كما في الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: ﴿إِذَا قرر القاضي سماع شهادة الشهود وَعَيَّنَ جلسةً لسماع شهادتهم فيشار إلى ذلك في ضبط القضيَّة» _. - له أن منا تالية الله عنال الله عنال الله عنه وبق أن إلى الله الله عنال الله ع

مرجيات كريرها ويبرهن على الشهير إن الإن المائية عليها أن يحبر عناء كان يقول

وللد قال الفقياء: إنَّ الفاضي يسأل الخميم عن البِّنَّة وأَنْ المسيرانَا كَانَ عَارِثًا (١) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٣٤، فتاوى ورسائل ١٢/ ٣٨١ ٢٨٠.

الما يون المالي عبد المالية عشرة بعد المائة المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والم المالية والمالية والمالية والمالية المالية عشرة بعد المائة والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية

إذا كان للشاهد عذرٌ يمنعه عن الحضور لأداء شهادته فينتقل القاضي لساعها أو تندب المحكمة أحد قضاتها لذلك، وإذا كان الشاهد يقيم خارج نطاق اختصاص المحكمة فستختلف المحكمة في سماع شهادته محكمة تحلّ إقامته.

الشّرح:

مكان سماع الشهادة:

لشهود الدعوى حالان، هما:

الحال الأولى: أن يكون الشاهد مقيماً في نطاق الاختصاص المكاني لقاضي الدعوى: ولهذه الحال صورتان، هما:

الصورة الأولى: أن يمكن حضوره لدى قاضي الدعوى من غير عذرٍ يمنعه:

في هذه الصورة إذا أمكن حضور الشاهد لدى قاضي الدعوى من غير عذر يمنعه من أدائها في مجلس القضاء لدى القاضي ناظر الدعوى وجب عليه الحضور وأداء الشهادة (١٠). الصورة الثانية: أن يكون للشاهد عذرٌ يمنعه من الحضور إلى مجلس القضاء الأداء الشهادة:

إذا كان للشاهد عذرٌ يمنعه من الحضور من مرضٍ ونحوه _ ويُرْجَعُ في تقدير العذر المانع

⁽١) المغني ١١/ ٤٣٢، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ١٢/٥.

إلى قاضي الدعوى وفق الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيّة لهذه المادة - فينتقل قاضي الدعوى لسماع شهادته أو تَنْدُبُ المحكمةُ في حال كون هيئتها أكثر من واحدٍ أحدَ قضاتها، وفي حكم ذلك أن يندب قاضي الدعوى - فرداً أو أكثر - أحدَ الملازمين القضائين؛ لأنهم في حكم القضاة، ولهم من الولاية القضائيّة ما يسند إليهم عمله، ويبين له في قرار الندب مجيع البيانات المتعلقة بالخصوم من أسمائهم وصفاتهم من مُدَّعٍ أو مُدَّعى عليه أو وكيلٍ عن كُلِّ واحدٍ منها وموضوع الدعوى والمدعى به وتحديده حسب الاقتضاء واسم الشاهد والأسئلة والمناقشة اللازمة له.

وقد صرّح الفقهاء بأنَّ القاضي يبعث للشاهد المعذور مَنْ يسمع شهادته (١). فرع: الشهادة على الشهادة:

لقد سكتت هذه المَادَّة عن وجهِ يذكره الفقهاء في نقل شهادة المعذور من الحضور وهو الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة أو لم تستوجب الحال ذلك. الاقتضاء إذا لم يمكن انتقال القاضي لساع الشهادة أو لم تستوجب الحال ذلك.

الحال الثانية: أن يكون الشاهد مقيماً خارج نطاق الاختصاص المكاني لقاضي الدعوى: إذا كان الشاهد يقيم خارج حدود اختصاص المحكمة التي تنظر فيها الدعوى فتستخلف في سماع شهادته محكمة محلل إقامة الشاهد، وهذا ما ذكره أهل العلم في كتاب القاضي إلى

⁽١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٨/٣٢٣.

⁽٢) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٤٣٨.

القاضي (١)، وعليه العمل في المحاكم السعوديَّة. لكن ينبغي التنبّه إلى أنه إذا لم يكن بين المحكمتين مسافة قصر لم يجزْ الاستخلاف، بل على الشهود الحضور لدى ناظر الدعوى الأصلي؛ لأن ما أُجْمِل في النظام فإن النصوص أو القواعد الشرعيَّة تبيّنه، وقد نصّ الفقهاء على اشتراط مسافة القصر في مثل ذلك (٢).

إجراءات الاستخلاف لسماع شهادة الشاهد: المحقلة ما له ومعالم ومسال علله

سبق في شرح المادة الثامنة والتسعين بيان إجراءات الاستخلاف لسماع بينة الخصم التي تُقِيمُ خارج نطاق الاختصاص المحلّي لقاضي الدعوى، والاستخلافُ لسماع شهادة الشاهد الوارد في هذه المادة مثلُها، ويخضع للإجراءات نفسها.

حضور الخصوم عند أداء الشهاية: * *

لا تُسْمَعُ شهادة الشهود إلا يحضور الخصوم - الشهود له والشهود عليه _ " إلا من على تعذلك الشهود عليه عن الخضور مع علمه بموعد جلسة ساع الشهادة"، أو كون للمقوى على غالب وعن في حكمه "، أو أذن المنتقى عليه أو المدعى بسياهها من دون خضوره الأن الحقق أن الحقورة المادة نقسها: «على أن تتأذه م

⁽١) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٢٩٠، ٣٦٣، فتاوي ورسائل ١٣/١٣. المحالي هذه الله المحالية المحالية المحالية

⁽٢) كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٦٢. في إيمار إلى المالك و ٢٥٠ ما ١٥٤٤ عن متن الإقناع ٢٨ ٣٦٢.

حضور الخصوم، وتفريق الشهود عند أداء الشهادة، وبيانات الشاهد:

والمالة المالية المالكة التاسعة عشرة بعد المائة المال وما والمعدا والمالة

تُسْمَعُ شهادة كُلّ شاهد على انفراد بحضور الخصوم وبدون حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم على أَنّ تخلفهم لا يمنع من سياعها، وعلى الشاهد أَنْ يذكر اسمه الكامل وَسِنّهُ ومهنته و عَلَل إقامته وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها إنْ كان له اتصال بهم مع التحقق عن هويّته.

الشّرح:

حضور الخصوم عند أداء الشهادة:

لا تُسْمَعُ شهادة الشهود إلا بحضور الخصوم - المشهود له والمشهود عليه - (1) إلا من عذر، كتخلف المشهود عليه عن الحضور مع علمه بموعد جلسة ساع الشهادة (٢)، أو كون الدعوى على غائب ومَنْ في حكمه (٢)، أو أذن المُدَّعَى عليه أو المدعي بساعها من دون حضوره؛ لأَنَّ الحَقّ له، فإذا تنازل عنه صحّ؛ ولذا جاء في المادة نفسها: «على أن تخلفهم أو أحدهم] لا يمنع من ساعها».

⁽١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢١/ ٣٠١، ٣٣٣، ١/١٠، كشًاف القناع عن مـتن الإقناع ٦/ ٣٥٥، دقـائق أولي النهى لشرح المنتهى ٩٧/٣ع.

⁽٢) تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ١/ ٥٧/٠ من مناطقة ١/ ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ ١٨ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١

⁽٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢٠٢/١١، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهي ٦/ ٥٢٩.

وفي الفقرة الثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه «إذا حضر الشاهد في الجلسة المُحَدَّدَة لسماع شهادته وضبطها، وتُتُلَى على الخصم إذا حضر في جلسة تالية».

تفريق الشهود عند أداء الشهادة:

يُفَرَّقُ بِينِ الشهود عند استشهادهم، وتسمع شهادة كُلِّ شاهد منفرداً عن الشاهد الآخر ـ كما تقرّره هذه المادة ـ.

وهو أمرٌ مهم بخاصة مع الريبة (١)، إلا النساء فقد جاء النصّ دالاً على منع تفريق النساء عند أداء الشهادة، يقول الله _ تعالى _: ﴿ أَن تَضِلَ إِحْدَنْهُ مَافَتُذَكِّرَ إِحَدَنْهُ مَا الْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وبذلك صرّح الحنفيّة (٢).

فعليه، يفرَّق بين كل اثنتين اثنتين، لا بين كل واحدة والأخرى.

وقد أخذت بذلك الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة، ونصّها: «إذا كان الشهود نساءً فيَتِم التفريق بين كُلِّ اثنتين منهن سويًّا».

سانات الشاهد:

يجب على القاضي عند سماع شهادة الشاهد التحقّق مما يلي:

⁽١) المغني والشرح الكبير ١١/ ٥٤، ٤٤٤، الطرق الحكميَّة في السياسة الشرعيَّة ٣٦، ٨٤، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ٣/ ٨٨٨، السَّيْل الجَرَّار المُتَدَفِّق على حدائق الأزهار ٤/ ١٧٨.

⁽٢) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان ٢٢٨.

ا ـ هويّة الشاهد واسمه كاملاً بوساطة الوثيقة الرسميّة أو التعريف عند تعذّرها وإثبات ذلك في ضبط القضيّة.
٢ ـ على الشاهد أنْ يذكر البيانات التالية:

أ_سِنّه ومهنته ومحَلّ إقامته.

ب ـ جهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرهما إِنْ كان له اتصال بهم. والجدير بالذكر: أَنَّ استيفاء هذه البيانات ينبغي أَنْ يكون محكّله ضبط القضيَّة دون صكّها، ويُكتفى فيها يتعلّق بالمهنة بالمدلول العامّ من كونه موظّفاً أو متسبّباً؛ منعاً للحرج عن الشاهد.

وفي الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه «يشار إلى مهنةِ الشاهد وسِنَّهِ وحَلَّ إقامته وجهةِ اتصاله بالخصوم في الضبط دون الصكّ، أما اسمه الكامل فيُنْكُرُ في الضبط والصكّ».

وكذا لا بدّ من ذكر هويَّته في الضبط والصكّ.

* * *

عسمل الفاض عند سماع شهادة الشاهد التحقق عا يل

وسيلة أداء الشهادة، والطعن في الشهادة:

الكادة العشرون بعد المائة العشرون بعد المائة الحب يا لهدين و تعاديما والم

الطمن في الشاهد أو شهادته:

تؤدى الشهادة شفويًا، ولا يجوز الاستعانة في أدائها بمذكرات مكتوبة إلا بإذن القاضي وبشرط أَنْ تسوغ ذلك طبيعة الدعوى، وللخصم الذي تؤدى الشهادة ضده أَنْ يبين للمحكمة ما يُخِلّ بشهادة الشاهد من طعن فيه أو في شهادته.

وحرى العمل على أَنْ يقول القاضي للمشهود عليه: ماذا تقول في الشاهد : حيشًا ته؟

وسيلة أداء الشهادة: ﴿ وَالْمِياتِ وَعَلَيْتُ إِنْ فَعَلَمِتُ إِنَّا فَعَلَمُ مِنْ مِنْ مِنْ وَالْمِ

الأصل في الشهادة أنْ تؤدَّى مشافهة من لفظ الشاهد إلى سمع القاضي علانية، وهذا أكثرها وأشهرها استعمالاً (١٠٠٠).

ويجوز أنْ يستعين الشاهد في أدائها بقراءتها من ورقةٍ أعدَّها سلفاً بشرطين، هما:

أ_إذن القاضي بذلك.

ب _ أَنْ تقتضي ذلك طبيعة الدعوى والشهادة بأَنْ يخشى الشاهد فوات شيء من معانيها لدقة الواقعة وخفائها، وقد صرّح بذلك الفقهاء (١)، وهو مما جاء ذكره في المادة على الشرح.

⁽١) تنبيه الحُكَّام على مآخذ الأحكام ١/ ١٣٤، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ٢٩٢/١.

⁽٢) شرح ابن مازه لأدب القاضي للخصَّاف ١/ ٣٣٥، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٧/ ٧٢.

الطعن في الشاهد أو شهادته:

ما تقرّر عند الفقهاء الإعذارُ في الشهادة والشاهد بأنْ يقول القاضي للمشهود عليه بعد سياع الشهادة وتدوينها في ضبط القضيّة: هل لك دفع في الشهادة أو طعن في الشاهد؟ (١). بمعنى: هل تدفع الشهادة بها يبطلها من وفاء للحقّ أو تناقضٍ فيها؟ ونحو ذلك، وهل تطعن في الشاهد بها يوجب ردّ شهادته من اختلالٍ في عدالته أو قرابةٍ مانعةٍ من قبولها؟ ونحو ذلك.

وجرى العمل على أنْ يقول القاضي للمشهود عليه: ماذا تقول في الشاهد وشهادته؟ بمعنى: هل تزكيه أو تطعن فيه؟ والشهادة هل تصادق عليها أو تكذبها؟ وهمل لك دفع فيها بها ينفي الحقّ؟ منا معنى المعلما الما المعلما المع

على أنَّ الخصم إذا بادر بدفع للشهادة يُخِلُّ بها أو طعنٍ في الشاهد يوجب ردِّ شهادته سَمِعَ منه القاضي ذلك وأجرى ما يلزم نحوه ولو لم يعذر له القاضي في ذلك، بل إنه إذا حصل أغنى عن مبادرة القاضي بالإعذار.

وهذا مما بيّنته هذه المَادَّة، فقد جاء فيها: «وللخصم الذي تؤدى الشهادة ضده أَنْ يبين للمحكمة ما يُخِلُّ بشهادة الشاهد من طعن فيه أو في شهادته».

* * *

⁽۱) المغني ۱۱/ ۲۵۶، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٤٨، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة ٢٧/ ٢٩٩، فتاوى ورسائل ١٢/ ٤٢٤.

سؤال الشاهد، وصفة أدائه للشهادة:

المَادّة الحادية والعشرون بعد المائة على يملينا واوا تمنيه

للقاضي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب أحد الخصوم أَنْ يوجه للشاهد ما يراه من الأسئلة مفيداً في كشف الحقيقة، وعلى القاضي في ذلك إجابة طلب الخصم إلا إذا كان السؤال غير منتجٍ. الشّرح:

سؤال الشاهد:

الأصل أنَّ الشاهد يأتي بالشهادة كما تحمّلها، وأنَّ عليه أنْ يحرّرها كما يحرر المُدَّعِي دعواه، وعلى القاضي أن يُدَوِّنَ شهادة الشاهد في ضبط القضيَّة كما أدّاها الشاهد، وإذا قَصَّرَ الشاهد في بيان شيءٍ من فصولها أو كان ثمَّ وقائع متعلَّقة بها تحتاج إلى مزيد كشف وبيان، فإنَّ للقاضي _ كما تبيّن هذه المادة _ من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب أحد الخصوم أنْ يوجّه إلى الشاهد ما يراه من الأسئلة مفيداً في كشف الحقيقة مما يكشف صحتها ويوضّح غامضها ومشكلها ويُكْمِلُ نقصها مما سكت عنه الشاهد مما يلزم لصحتها وتحريرها، لكن خلك يكون بوساطة القاضي.

وعلى القاضي الاستجابة لذلك إلا إذا كان السؤال غير مؤثرٍ في الدعوى ولا مفيد فيها، وهذا مما ذكره الفقهاء(١).

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة أن تقدير كون السؤال منتجاً أو غير منتج يعود إلى القاضي الذي يسمع الشهادة.

صفة أداء الشاهد للشهادة:

يكون أداء الشاهد لشهادته على النحو التالي:

ا _ إذا حلّت جلسة سماع الشهادة وحضر الشاهد بَادَرَ القاضي إلى تدوين اسمه كاملاً وهويَّته، ثم يأْذَنُ له في أداء الشهادة، ولا يشهد قبل إذن القاضي له وإصغائه إليه(١).

وقد نصّت المادّة التاسعة عشرة بعد المائة على أنّ: «على الشاهد أنْ يذكر اسمه الكامل وَسِنّهُ ومهنته ومحكل إقامته وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها إِنْ كان له اتصالٌ بهم مع التّحَقُّق عن هويَّته».

٢ على الشاهد أنْ يأتي بالشهادة على وجهها ويؤديها على صفة تحمّله لها، وعلى القاضي والخصوم عدم مقاطعته أثناء أداء الشهادة؛ لأنَّ ذلك مما يهوِّش على الشاهد، إلا أنْ يرى القاضي منه استطراداً خارجاً عن موضوعها فينبهه على ذلك(٢).

"على الشاهد أَنْ يحرر شهادته كما يحرر المُدَّعِي دعواه، فيذكر مقدار المتنازع فيه وحدوده والأوصاف المتعلقة بالحكم (٢)، وإذا سكت عن شيء منها مما له أثرٌ في الحكم سأله القاضي عنه، ودوِّن إجابته على ذلك سلباً أو إيجاباً.

⁽١) الدُّرَر المنظومات في الأقضية والحكومات ٣٨٣. ﴿ إِنَّا لَالْعَالِمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

⁽٢) تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ١/ ٥٤، أدب القاضي لابن القاص ١/ ٨٩، المعني ١١/ ٥٤، ٢١/ ٩٣.

⁽٣) المغنى ١٢/ ١٣٥ـ١٣٥ ، كشَّاف القناع عن متن الإقناع ٦/ ٣٤٥ - الله الله الله المالة المالة المالة المالة المالة

٤ - ليس للشاهد أَنْ يذكر بعض الشهادة وَيدَعَ بعضها، بل عليه أَنْ يأتي بها تامّة كها تحمّلها، فليس للشاهد أَنْ يأتي بها للمشهود له ويدع ما عليه، والله -عزَّ وجلَّ - يقول:
 ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهُدَةِ عَلَى وَجْعِهَا ﴾ [المائدة: ١٠٨](١)

٥ على القاضي تلقّي الشهادة وإثباتها في الضبط على الوجه الذي سوف يأتي بيانه في
 المَادَّة الثالثة والعشرين بعد المائة.

شهادته أنهال مَرَةُ اخرى مِع إسلاره بهتباره صاحراً إنها بُعضر مسم، فياذا لم يُعضر مسم في الجلسة الثالثة أو احضر منهم مَنْ لم تُوصِلُ شهادته فللسحكمة أنْ تفصل في الخصومة، فياذا كان له على في منم إحضاد شهوده كغيبتهم أو جَهْلِهِ عَلَى إصّامتهم كان له حَدَّى إقامة الدعوى منه حضروا.

الإمهال لإحضار الشهود، والتعجيز بعد المهلة:

(١) ممل علية من عمل معد بن الخطاب إلى أن موسى الأشعري وضي ال

إمهال الحصم لإحضار ينت الفائدة عن بعلس الحكم أمر مُقَوِّد شرعاً وقل قال عصر رضي الله عنه ـ الواجعل للمُنْجِي أملاً يتهي إليه أن وتقليم المهاة يرجع إلى القاضي". وقد ينت عنه المادّة أنَّ الحصم يُمْهَلُ بناءً على طلب أقبل مُندَّة كافية في نظر الحاكم مضار ينت الغائدة عن جلس الحكم، وأنه إذا لم يُحضِر الشهود في الجلسة العيدة أو

⁽١) الأحكام السلطانيَّة والولايات الدينيَّة لأبي يعلى ٦٨، فتاوى ورسائل ١٣/ ١٤.١١ // يطلعانسي يحريف المحادث

الإمهال لإحضار الشهود، والتعجيز بعدها، وسماع الشهود بعد التعجيز:

المَادّة الثّانِية والعشرون بعد المائة

فيُلُّهَا وَ فَاسِ لِلنَّامِدِ أَنْ بَأَنِّ بِإِلَّهِ شَهِودُلُهُ وَبِدُمُ مِا عَلَيْهِ وَاللَّهِ عِنْ وَجِلْ عِجْوِلَةً

إذا طلب أحد الخصوم إمهاله لإحضار شهوده الغائبين عن مجلس الحكم فَيُمْهَلُ أَقَلَ مُدّةٍ كافية في نظر المحكمة، فإذا لم يُحضرهم في الجلسة المعيّنة أو أحضر منهم مَنْ لم تُوصِلْ شهادته أُمْهِلَ مَرّةً أخرى مع إنذاره باعتباره عاجزاً إِنْ لم يُحضرهم، فإذا لم يُحضرهم في الجلسة الثالثة أو أحضر منهم مَنْ لم تُوصِلْ شهادته فللمحكمة أَنْ تفصل في الخصومة، فإذا كان له عذرٌ في عدم إحضار شهوده كغيبتهم أو جَهْلِهِ مَحَلّ إقامتهم كان له حَقّ إقامة الدعوى متى حضروا.

الشّرح:

الإمهال لإحضار الشهود، والتعجيز بعد المهلة:

إمهال الخصم لإحضار بَيِّنَته الغائبة عن مجلس الحكم أمرٌ مُقَرَّر شرعاً، وقد قال عمر درضي الله عنه _: «واجعل للمُدّعِي أمداً ينتهي إليه»(١)، وتقدير المهلة يرجع إلى القاضي(١). وقد بيّنت هذه المَادَّة أَنَّ الخصم يُمْهَلُ بناءً على طلبه أقل مُدَّة كافية في نظر الحاكم لإحضار بَيِّنَته الغائبة عن مجلس الحكم، وأنَّه إذا لم يُحضِر الشهود في الجلسة المعيَّنة أو

⁽١) هذا قطعة من خطاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري-رضي الله عنهما-، وقد سبق تخريجه.

⁽٢) إعلام الموقِّعين عن رب العالمين ١/ ١١٠٠ ٤ /٦ إلاس يو العولم رفوي لا همونا العالم والوقيق

أحضر منهم من لم توصل شهادته أُمْهِلَ مرة أخرى مع إنذاره بعد عاجزاً إِنْ لم يُحضِرهم، فإذا لم يُحضِرهم في الجلسة الثالثة أو أحضر منهم مَنْ لم توصل شهادته فإِنَّ للقاضي أَنْ يَعُدَّ الخصم عاجزاً عن البَيِّنَة ويحكم في القضيَّة، وهذا أمرٌ مُقَرَّر عند الفقهاء(١).

سهاع الشهود بعد التعجيز: في النسل معامة بوابع عمله إلى معالمة المالة المالة المالة

إذا عجَّز القاضي الخصم عن البينة وحكم في القضيَّة فإن كان للخصم عذرٌ في عدم إحضار شهوده كغيبتهم أو جهله محَل إقامتهم كان له الحَقّ في إقامة الدعوى متى حضروا بساع شهوده والبناء على ما تَمَّ في القضيَّة سابقاً، ولم يكن الحكم السابق مانعاً من ساع الشهادة والحكم بموجبها إذا كانت موصلةً، وهذا ما بيّنته هذه المادة، كما إنه مقرَّرٌ عند الفقهاء (٢).

ويسمع الدعوى بعد الحكم المبني على التعجيز عن إحضار الشهود لعذر بغيبتهم أو جهل محلّ إقامتهم ونحو ذلك ـ القاضي الذي حَكَم في القضيَّة أو خَلَفُه.

وفي الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة: أنه «إذا قرر الخصم عدم قدرته على إحضار الشهود، أو طلب مهلةً طويلة عرفاً تضرّ بخصمه فلقاضي الفصلُ في الخصومة، ويُفْهِمُه بأن له حق إقامة دعواه بسماع شهوده متى أحضرهم، وعلى القاضي ناظر القضيَّة أو خَلَفُه أن يبني على ما سبق ضبطه».

⁽١) المبسوط ١٦/ ٦٣، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ٢٠٧/١، تُحْفَة المحتاج ٣٠١/١٠، كشَّاف القناع عن منن الإقناع ٢/ ٣٥٠.

⁽٢) تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ٢٠٧١، ٢٠٨، فتاوي ورسائل ١٢/١٧ ١٨٤١٨، ٦١.

تدوين شهادة الشاهد: أمَّ مَا لِمَا إِنَّ مِن عَيْمًا فَهِي إِنَّا مَعَالِمُ السَّمِ لِمَا مِن السَّا

المَادّة الثالثة والعشرون بعد المائة

تُشْبَتُ شهادة الشاهد وإجابته عما يوجه له من أسئلة في دفتر الضبط بصيغة المتكلم دون تغيير فيها ثم تتلى عليه، وله أَنْ يُدْخِلَ عليها ما يرى من تعديل ويذكر التعديل عقب نص الشهادة مع توقيعه وتوقيع القاضي عليه.

من من سن ما يتا أن القفية سابقاً، ولم يكن الحكم السابق مانماً من سن **ك الشا**اءات

تدوين الشهادة في ضبط القضيَّة مما نصّ عليه الفقهاء (١)، وهو مما جرى عليه العمل. وتبين هذه المَادَّة أَنَّ شهادة الشاهد وإجابته عما يوجّه إليه من أسئلةٍ تُثبُّتُ في دفتر ضبط القضيَّة بصيغة المتكلم دون تغيير، ثم تُتلَى عليه، وله أَنْ يُدْخِلَ عليها ما يرى من تعديل بحذفِ أو إضافةٍ أو قيدٍ، ويذكر هذا التعديل عَقِبَ نصّ الشهادة، كأن يقال بأنَّ الشاهد استدرك على شهادته فأضاف كذا أو حَذَفَ كذا أو قيَّدَ الجملة أو اللفظة أو المعنى الفلاني بكذا؛ وذلك لأنَّ للشاهد الزيادة والنقص والإيضاح لشهادته قبل الحكم بها _كا ذكره الفقهاء (٢) ويختم ذلك جميعه بتوقيع الشاهد والقاضى وكذا الكاتب.

وتُدَوَّنُ الشهادة في ضبط القضيَّة باللغة العربيَّة الفصحى ولو تلقَّاها القاضي من الشاهد بالعامَيَّة - كها جرى به العمل، وكها تؤكده المادة السادسة والثلاثون من نظام القضاء...

⁽١) بحثنا: «تدوين المرافعة القضائيَّة في الشريعة الإسلاميَّة» ٩٠.

⁽٢) دقائق أولي النهي لشرح المنتهي ٣/ ٦٢ ه. ﴿ ١٩٤٥ مَمْ ١٩٨٤ / ١٨٤٨ وَعَدُو مُوَالِّذُا مَا يَعَالَمُ المُعَالِ

وعلى القاضي عند تدوين الشهادة تحري الدقة في المعنى المراد وعدم التصرّف فيه بأي وجهٍ من الوجوه، وإذا كان ثمَّ لفظةٌ عامّيَّة وَرَدَتْ في شهادة الشاهد يخشى القاضي ألا يصيب حقيقة معناها عند تفصيحها من العاميَّة فإنَّه يدوّنها باللغة العربيَّة ويُثْبتُ اللفظة العاميَّة بين قوسين (۱).

وفي الفقرتين الأولى والثانية من اللائحة التنفيذيَّة لهذه المادة ما يلي: «١٢٣/ ١- يراعي في تدوين شهادة الشاهد أن تكون مطابقة لما نطق به.

٢ / ١ / ٢ إذا حصل إجمال أو إبهام في شهادة الشاهد فعلى القاضي أن يطلب من الشاهد تفسير ذلك».

وهذا ما سلف بيانه في هذا الشرح.

وبهذا انتهى شرح الفصل الخامس «الشهادة» من الباب التاسع «إجراءات الإثبات»، وبهذا انتهى شرح النظام،

ويليه الجزء الثاني، وأوّله

الفصل السادس

«الخبرة»

* * *

⁽١) المبسوط ١٦/ ٩٤، تبصرة الحُكَّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ١/ ٢٩٣/١، المغني ٢٩٣/١، ٩٣، ١٥٥، تاريخ القضاء في الأندلس ٢٥٣، بحثنا: «تدوين المرافعة القضائيَّة في الشريعة الإسلاميَّة» ٧٧، ٩٥.

وهل القاضي عند تدوين الشهادة تحري الدفة في المعنى المراد وعدم النصر ف فيه بأي وجو من الوجوه، وإذا كان ثمّ لفظة عاميّة وَرَدَتُ في شهادة الشاهد بخشى القاضي ألا يصيب حقيقة معناها عند تفصيحها من العاميّة فإنّه بدونها باللغة العربيّة ويُثبتُ اللفظة العاميّة بين فو سين "!

وفي الفقرتين الأولى والثانية من اللائمة التنفيليّة خلاه المادة ما يلي:

- 1771 / اليراعي في تدوين شهادة الشاهد أن تكون مطابقة لما نطق به.

- 1771 / الرافا حصل إجمال أو إيهام في شهادة الشناهد فعيل القياضي أن يطلب من الشاهد تقسم ذلك».

وهذا ما ساف بيانه في هذا الشرح.

وبهذا التهي شرح الفصل اختامس «الشهادة» من الباب التاسع «إجراءات الإنبات»،

وبه ينتهي الجزء الأول من شرح النظام،

ويبليم الجنزء الثاني، وأوّله

March Huden

الخيرة

. . .

لاً) المتعدد 11 كلا : يعدد التخليل أصول الأقعية ومناهج الأحكام (24 ما / 47 مالفتي ٢/ ٩٢ ، ١٥ م م المتعارف المقصلة في الانتاني ٢٥ م مستنا: فلنروق للرافعة القصاليّة في الشروعة الإسلاميّة ٢٧ ، ١٥ .

فهرس موضوعات الجزء الأول

14,000

الصفحة	العماني	الموضوع
	م تقالع الرافعات الشرعيّة السعوديّ	المقدمة
	الباب الأول	
11	أحكام عَامَّة الله المَلْهُ الله المُلَّال المُعَالَّا الله المُلَّالِ	
	تفاذ الإجراء الصحيح	
	شرح المَادّة الأولى	
	مرجعيَّة الأحكام القضائيَّة مرجعيَّة الأحكام القضائيَّة	
14	أحكام القضائيّة	مرجعيّة الأ
17	نظام المرافعات	خصوص
۱۸	م المرافعات على الدعاوى الجزائيّة فيها لم يُنَصّ عليه في نظامها	
	شروط الدعوى، والار الدعوى الصوريّة	
	شرح المَادّة الثانية. إلى ما يقا وعد وفينا و سالما	PΥ
	آثار أحكام نظام المرافعات الشرعيَّة	
	الأحكام	أنواع آثار ا

لوضوع الأول عوضوعات الجول الأول وبيضوط	.1
لنوع الأول: اقتصار الأحكام	11
لنوع الثاني: انعطاف الأحكام	il
ثار أحكام نظام المرافعات الشرعيّة السعوديّ	ĩ
لاستثناءات الواردة على الأثر الفوري لأحكام نظام المرافعات	١
شرح المادة الثالثة ما والمحا	
نفاذ الإجراء الصحيح	
لإجراء في اللغةلكالمُثَلِلْ	١
لمراد به في المادة محلّ الشّرحلمراد به في المادة محلّ الشّرح	
فاذ الإجراء الصحيح	
ص نظام المراقعات	
٨٨ لهمالفان شرح المَادّة الرابعة ١١٠ عال مع لصمال له تَعَالما الما والعالم	
شروط الدعوى، وآثار الدعوى الصوريَّة	
بيان المراد بالطلب والدفع وعدم القبول لهما	,
الطلب في الدعوى	
المراديه	

III was been a second or the second of the s	
Mars to Decite Latingage	تعريف الدعوى
الاعلامال والمعالية والمعالم المعالم المعالمة	أقسام الطلبات من جهة كونها أصليّة أو عاره
المراسم من المسير القليم	أقسام الطّلَبات من جهة موضوعها
IL WY LONG MITTERS	أقسام الطلبات من جهة طالبها
Mayre of the control	الدفع في الدعوى
The state of the s	المراد به
Krrde Kalendara and Allah	أقسام الدفوع
12 ME 16 22.0.110.1.00.1.111.11.11.11.11.11.11.11.1	عدم قبول الطلب أو الدفع
LY82 (2004, AUR.)	المراذبه
LYE IL COLIN, Kumbulikan	شرطا الصفة والمصلحة في الدعوى
الإلا أن تكويد المالمة إلى الدمور وحديثاً لا	شرط الصفة في الدعوى
W * 1	الـ اد به
L WY LOOK AND THE STREET	شرط المصلحة في الدعوى
Tr	المراد بالمصلحة
U.TV	الدعاوى التي فيها نفع للمدعي
49 7	أه صاف المصلحة في الدعوي

-		
A	لصفح	١.
-	- maken	

الموضوع

نة موجودةً	الأول: أن تكون المصلح
بف وجود المصلحة	الاستثناء الواردعلي وص
ى المقلوبة	فرعٌ: عدم صحة الدعوة
£1\d\d:	المراد بالدعوى المقلوبة .
ة حَالَةً	الثاني: أن تكون المصلحا
٤٢	المراد بحلول المصلحة
وصف حلول المصلحة	الاستثناءات الواردة على
حة في الدعوى مشروعةً ومحميّة بالقضاء الما العلام	الثالث: أن تكون المصل
الشرط	المراد بالمشروعيّة في هذا
يدخلها القضاء	الحقوق المشروعة التي لا
عة في الدعوى حقيقةً لا حيلةً	الرابع: أن تكون المصلح
رهااها	الدعوى الصوريّة، وآثار
01/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2/2	المراد بالدعوى الصورية
01-1-1	حکم ساعها
oY	آثارها
or the last than	الدعوى الكيديّة

س بسماع المطالبة بتعزير صاحب الدعوى الصوريّة والكيديّة المعالم عنه المعالمة بتعزير صاحب الدعوى الصوريّة والكيديّة	القاضي المختع
طالبة بتعزير صاحب الدعوى الصوريّة والكيديّة	وقت سماع الم
كون المصلحة في الدعوى لازمةً عند ثبوتها	الخامس: أن ت
ی	شروط الدعو
الدعوى	شروط جواب
الدعوىانوا ۸٥ ا	
المان أحكام منتورة حول أقسام الإجراءات من جهة صفتها	
شرح المَادّة الخامسة إلى المالكالا الماليو المواقدال في بعالما	
الدعوى في المصلحة العامّة من آحاد الناس، وشروطه . المحال ١٦٠ -	سماع
ى في المصلحة العامّة من آحاد الناس المسلحة العامّة من آحاد الناس	
الدعوى في المصلحة العامّة من آحاد الناس	
بيّة في المسائل المتعلّقة بالأنكحة	
عدم الشراط وغوج الإجراء وفق الشكل القرد له عند تصحيح	
شرح المادة السادسة	
البطلان الإجرائي	
المارين حدة م حَدَه المُحكام الأحكام المواقة بذلك والمارة المارية	- 11 1 7

1/8	14	أوّلاً: أقسام الإجراءات من جهة صحتها
L	18	القسم الأول: الإجراء الصحيح اللازم
U	78	القسم الثاني: الإجراء الصحيح غير اللازم
	77 1	القسم الثالث: الإجراء الباطل
ce		معيار البطلان في الشرع
d	77	القسم الرابع: الإجراء الناقص
,	79	ثانياً: أحكام منثورةٌ حول أقسام الإجراءات من جهة صحّتها
	79	١ ـ العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني
,	V •	٢_الحيل المهدرة
1	V •	٣- الأصل في الإجراء بعد وقوعه حمله على الصحة
1	V .	٤ ـ البطلان الإجرائيّ يتجزأ
1	V1	٥- الأصل عدم الاعتداد بالإجراء الباطل
,	٧٣	٦- عدم اشتراط وقوع الإجراء وفق الشكل المقرّر له عند تصحيحه
1	V £	٧_ طرق تقرير البطلان الإجرائيّ
1	V0	شرح المَادّة السادسة
1	17	السلطة في تقدير تحقق الغاية من الإجراء

الصفحة	الموضوع
٧٦	وقت الدفع بالبطلان الإجرائي
YY	خلاصة ما تقرر في البطلان الإجرائي
	لعتديه في احتساب الواعيد النظاميَّة، وتوقيت نهاية اليوم ٨٠٠
	هرج المَادّة السابعة النام المالية المال المالية المال
	مه حضور كاتبٍ مع القاضي ولقتاا و إلا
٧٩	مشروعيّة كتابة المحاضر واتّخاذ كاتبٍ لذلك
۸٠	صفات الكاتب
۸١	حكم قيام القاضي بالكتابة عند تعذر الكاتب
	هرح المادة الثامنة معلى علاماليو
	٨٨ منع أعوان القاضي من مباشرة أعمالهم، وأثره لصالاً على لم
AY	منع أعوان القاضي من مباشرة أعمالهم
۸۳	بيان الأقارب حتى الدرجة الرابعة
۸۳	بيان الأصهار حتى الدرجة الرابعة
٨٤	بيون بو مهر على معرب مرب أشخاص مُلْحقون بقرابة المصاهرة
٨٤	أثر منع أعوان القاضي من مباشرة أعمالهم

		LA
	شرح المادة الإحرائي قعالما قالمة المادة المادة الإحرائي المادة الما	
٨٥	م المعتد به في احتساب المواعيد النظاميَّة، وتوقيت نهاية اليوم	التقوي
٨٥	المعتدّبه في حساب المواعيد النظاميّة	التوقيت
٨٥	هاية اليوم حسب النظامالله اليوم حسب النظام	توقیت ن
	شرح المَادّة العاشرة	
٨٦	محل الإقامة المتعلق بتطبيق نظام المرافعات فالمحال وهالما	
٨٦	امة العامّ	حلّ الإقا
۸۸	وى بين الإقامة والعمل	محلّ الدء
۸۸	ىوى لمن له إقامتان	محلّ الدء
۸۸	مة المختارالمنا المختار	محلّ الإقا
	رب حتى المدرجة الرابعة	
	شرح المَادّة الحادية عشرة لموايا العصمال عصم ال	
4.	نقل القضيَّة من محكمةِ إلى أخرى العلا قبل غبن وقعلًا	
4.	القضيّة من محكمة إلى أخرى، وصور و مطلولة خلو بور كالمالية	حکم نقا

-		
4	صفح	11
	morhor	.,

الموضوع

-	
97	الإحالة إلى المحكمة المختصّة
94	التعامل مع أوراق المعاملة في حال إحالتها أو الاستفسار عن القضيّة
94	قاضي الدعوى ينظر في فروع القضيّة التي نَظَرَها أو حَكَمَ فيها
	ورفة التبليغ، وبياناتها
	شرح المَادّة الثانية عشرة
40	تبليغ الخصوم ومن له تعلّق بالدعوى
47	طرق التبليغ
97	الطريق الأولى: التبليغ بوساطة أعوان القاضي من المحضرين
97	الطريق الثانية: التبليغ بوساطة صاحب الدعوى
94	جهة صدور الأمر والطلب للتبليغ
4٧	متابعة إجراءات التبليغ
	شرح المادة الثالثة عشرة
	وقت التبليغ الأصلي والاستثنائي
91	وقت التبليغ الأصلي
91	و قت التبليغ الاستثنائي، وشرطاه

(AU)	حكم التبليغ في الوقت الممنوع إذا تحققت الغاية منه
	أوراق الماملة في حال إخالتها أو الاستفسار عن القضية ٢١
	الله المادة الرابعة عشرة التحقال ويها المحدود
1.1	ورقة التبليغ، وبياناتها
1.1	ورقة التبليغ في هم ١٩٨٨ قنالاً جيد
1 . 7	بيانات ورقة التبليغ
1.7	أثر نقص بيانات ورقة التبليغ
1.7	لوائح تنفيذيّة تتعلق بورقة التبليغ وبياناتها
	ية: التبليغ يوساطة صاحب الدعوى ٢٦
	٧٦ شرح المَادّة الخامسة عشرة وبالمنا سلمال ١٧١٠
1.5	تسليم صورة التبليغ الموجّه إلى الأفراد، وتصرّف المحضر عند التبليغ
١٠٤	تسليم صورة التبليغ الموجّه إلى الأفراد
1.0	تصرّف المحضر عند التبليغ
1.7	لوائح تنفيذيّة تتعلق بتسليم التبليغ وتصرّف المحضر عند التبليغ
1.4	أنواع علم المعلن إليه بالتبليغ، وأثره
1.4	سماع الدعوى بعد التبليغ الصحيح للخصم

الصفحة	الموضوع
1.9	الخصومة الحضوريّة، وأثرها
	شرح اللَّاقة العشرين
	شرح المَادّة السادسة عشرة
11.	مسؤوليَّة الشُّرَط وعُمَد الأحياء في مساعدة المحضر
	شرح المَادّة السابعة عشرة
111	نظاميَّة التبليغ متى سُلِّمَ إلى شخص من وُجِّهَ إليه
	شرح المادة الثامنة عشرة
117	تسليم صورة التبليغ إلى غير الأفراد، وتصرّف المحضر عند التبليغ
115	تسليد صورة التلبغ المرغم الأفراد
117	تصرّ ف المحضر عند التبليغ لغير الأفراد
111	له ائح تنفيذيّة تتعلّق بتسليم صورة التبليغ إلى غير الأفراد
	بداية المحاد وعبايته إذا كان مقدّراً بالأيام أو بالشهور أو السين ٧٠
	شرح المَادّة التاسعة عشرة
	امتناع الموجّه إليه التبليغ من غير الأفراد عن تسلّم صورة التبليغ،
110	وتصرّف المحضر حيال ذلك

شرح المادة العشرين طريقة تبليغ المقيم خارج المملكة

114

شرح المَادّة الحادية والعشرين طريقة التبليغ داخل المملكة خارج نطاق محكمة الدعوى

111

شرح المادة الثانية والعشرين ممال و مدة التبليغ لقيم خارج الملكة

شرح المَادّة الثالثة والعشرين على المفاخيلية بعد يصما الماجعة

14.	طريفه احتساب المواعيد النظامية
14.	لمسألة الأولى: بداية الميعاد ونهايته إذا كان مقدّراً بالأيام أو بالشهور أو السنين
17.	نواع المواعيدنواع المواعيد
17.	لنوع الأول: ما يجب أن يحصل فيه الإجراء
171	لنوع الثاني: ما يجب انقضاء الميعاد فيه قبل حصول الإجراء

الصفحة	الموضوع
177	المسألة الثانية: بداية الميعاد ونهايته إذا كان مقدّراً بالساعات
177	المسألة الثالثة: احتساب العطلة الرسميّة في الآجال
	الباب الثاني
140	الاختصاص المقساليا تقالل عد
177	التمهيدا
179	المراد بالاختصاص
179	أنواع الاختصاص
14.	النوع الأول: الاختصاص الدولي
	النوع الثاني: الاختصاص الولائي (الوظيفي)
121	النوع الثالث: الاختصاص النوعي
147	النوع الرابع: الاختصاص القيمي
144	النوع الخامس: الاختصاص المكاني (المحلّي)
144	النوع السادس: الاختصاص الزماني
144	طرق الاختصاص

121

	٢٢١ الفصل الأول ال تحصيا المعال عالما
100	الاختصاص الدولي
	شرح المَادّة الرابعة والعشرين ما
177	اختصاص المحاكم السعوديَّة بنظر الدعاوى على السعودي
177	اختصاص المحاكم السعوديّة بنظر الدعاوي على السعودي المقيم خارجها
144	إجراءات تبليغ السعودي خارج المملكة
	الاستثناء الوارد على سماع الدعوى في محاكم المملكة على السعودي المقيم
144	خارج البلاد السعوديّة
	171
	٣٣١ شرح المَادّة الخامسة والعشرين سيميقا يعلمه الم
	اختصاص المحاكم السعوديَّة بنظر الدعاوى على غير السعودي الذي
121	له محلّ إقامة عامّ أو مختار في الملكة
	ختصاص المحاكم السعوديّة بنظر الدعاوي على غير السعودي الذي له محلّ
151	قامة في المملكة

لصفحه		الموضوع
157	المقيم في البلاد السعوديّة من غير أهلها لإنهاء دعواه	تمديد إقامة
	ذا كانت الدعوى في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية الأخرى	237
	المرح المادة السادسة والعشرين المحمد والمعادلة	
	المحاكم السعوديّة بنظر الدعاوى على غير السعودي الذي	اختصاص
184	ليس له محلّ إقامة عامّ أو مختار في الملكة	
The state	المحاكم السعوديّة بنظر الدعاوي على غير السعودي الذي ليس له	اختصاص
184	عامّ أو مختار في المملكة	محلّ إقامة
150	بليغ غير السعودي الذي ليس له محلّ إقامة عامّ أو مختار في المملكة	إجراءات ت
	س المعاكم السعوديَّة بنظر الدعوى إذا قَبِلَ المُتناعيانُ ولايتها	307
	شرح المَادّة السابعة والعشرين على المناسب المعالمة المعالمة المعالمة	20/
	س المحاكم السعوديَّة بنظر الدعاوى على المسلم غير السعودي	
127	الذي ليس له محلّ إقامة عامّ أو مختار في الملكة	00/
1 2 4	تصاص المحاكم السعوديّة بنظر الدعوى على المسلم غير السعودي	أحو ال اخ
124	كانت الدعوى في المعارضة على عقد زواج سوف يُبْرم في المملكة	
124	كانت الدعوى بطلب الطلاق أو فسخ النكاح	ثانياً: إذا
1 & A	المال من المالية المال	

		1 4
C	مم	4
	ضو	1

44	2				11
4	-	A		-	M
64	~	ж.	abad.	а.	

181	رابعاً: إذا كانت الدعوى في نسب صغيرٍ أو الولاية على النفس أو المال
159	خامساً: إذا كانت الدعوى في مسألةٍ من مسائل الأحوال الشخصيّة الأخرى
	إجراءات تبليغ الدعوى على غير السعودي الذي ليس له محلّ إقامةٍ عامّ أو
101	مختارٍ في المملكة وعنوانه خارجها معروف
107	محلّ نظر الدعوى من بلدان المملكة على المسلم الذي لا يقيم في المملكة
101	مباشرة المدعى عليه الأجنبي لدعواه
	العام أو خطر في المملكة ٢٤٠
	الماه المستمالية المسترح المادة الثامنة والعشرين المسارج المسترح المادة الثامنة والعشرين المستمالية والمسترين
102	اختصاص المحاكم السعوديَّة بنظر الدعوى إذا قَبِلَ المتداعيان ولايتها
102	اختصاص المحاكم السعوديّة بنظر الدعوى الدوليّة إذا قَبلَ المتداعيان ولايتها
105	اشتراط الشخص على مُعَامِله التقاضي في المملكة
100	التنازل عن الاختصاص المحلّي
	١١٧ ﴿ وَإِنَّا شَرَحَ الْمَادَّةَ التَّاسِعَةُ وَالْعَشْرِينَ مِنْ لِمُنْ إِنْ وَمِعْمِلًا مِمَانِكً
	اختصاص المحاكم السعوديَّة باتّخاذ التدابير التحفظيَّة والوقتيَّة التي
107	تُنَفُّدُ فِي الملكة عند المحادة

	Art
شرح المادّة الثلاثين	Art
للحاكم السعوديَّة بما يتبع الدعوى الأصليَّة من طلبات . أَمَا مَا مُعَالَّمُ مُنْ طلبات .	اختصاص
ونحوها المسامية المسامية المسامية المام المام	PTI
لحات المذكورة في هذه المادة	شرح المصطا
لمحاكم السعوديّة بها يتبع الدعوى الأصليّة من طلبات ونحوها	ے اختصاص ا
الفصل الثاني ﴿ قَالِحًا لَهُ مِنْ النَّالِ النَّالِي النَّالِ النَّالِي النَّالِ النَّالِي النَّلْمُ النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّلْمُ النَّالِي النَّلْمُ النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّلْمُ النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّلْمُ النَّالِي النَّالِي النَّالِي اللَّهِ النَّلْمِيلِي اللَّهِ النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّلْمِيلِي اللَّهِ النَّالِي النَّالِي النَّلْمُ النَّالِي النَّلْمِيلِيلِي النَّالِي النَّلْمِيلِي اللَّهِ النَّلْمِيلِي اللَّهِ النَّالِي النَّلْمِيلِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِيلِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِيلِيلِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّلْمِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِ	
الاختصاص النوعي	
العصوى منع التوفي مستسيد	
شرح المَادّة الحادية والثلاثين المستحدد المادية والثلاثين	
اختصاص المحاكم الجزئية على معملا على المحاكم ا	
ت لا تختص بنظ ها المحاكم الجزئية	الدعاوي اا
ت تختص بنظ ها المحاكم الجزئيّة	العاميا
بيازة المستعجلة المتعلّقة بالمنقول	دعاوي الح
تصاص المحكمة الجزئيّة بدعاوي الحيازة	شروط اخ

الوصوع	الصفحة
عاوى الحيازة	١٦٨
عريف الحيازة	171
لتصرّف الدالّ على الحيازة	179
راتب الحيازة حسب قوّتها	179
نواع الأيدي الحائزة للعيننواع الأيدي الحائزة للعين	179
قسام دعوي الحيازةقسام دعوى الحيازة	14.
لراد بدعوى الحيازة بعامّة	14.
قسم الأول: دعوى منع التعرّض للحيازة	1 1 1
لراد بدعوى منع التعرّض للحيازة	1 1 1
نواع دعوى منع التعرّض	1 1 1
ننوع الأول: الدعوى الموضوعيّة لمنع التعرّض	1 1 1
لدعوى الموضوعيّة لمنع التعرّض للعين	177
لرادبهالوادبها	177
	١٧٤
	١٧٤
لراد بها	145

شروط الدعوى الموضوعيّة لمنع التعرّض لما في الذمّة ونحوه
النوع الثاني: الدعوى المستعجلة لمنع التعرّض
تعريف الدعوى المستعجلة لمنع التعرّض
شروط الدعوى المستعجلة لمنع التعرّض
خصائص الاستعجال في دعوى منع التعرّض للعين
القسم الثاني: دعوى استرداد الحيازة
أنواع دعوى استرداد الحيازة المانية الما
النوع الأول: الدعوى الموضوعيّة لاسترداد الحيازة
المراد بها
النوع الثاني: الدعوى المستعجلة لاسترداد الحيازة
المراد بها
الفرق بين الدعوى الموضوعيّة لاسترداد الحيازة والدعوى المستعجلة لاستردادها ١٨١
الجمع بين الدعوى المستعجلة لاسترداد الحيازة ودعوى الحراسة القضائية ١٨٢
شروط الدعوى المستعجلة لاسترداد الحيازة، وخصائصها
استرداد الحيازة المسلوبة بعملٍ يصاحبه جريمة
نطلق الله عمر الستعجلة للحيازة، وحجبة الأمر فيها

الصفحة	·	الموضوع
197	تعدّد الدعوى	الحال الثانية:
197	: تعدّد الخصوم	الحال الثالثة
	شرح المَادّة الثانية والثلاثين له معلمه المعالمة الما	
191	اختصاص المحاكم العامّة عمله وهما المحاكم	
194	وم النظر للمحاكم العامّة	الأصل عمو
199	وتصاص المحاكم العامّة	صور من اخ
7.9	المحاكم الجزئيّة للضمان والأنكحة	اختصاص
7.4	، بنظر دعوى الإعسار	الاختصاص
	به الكان اللي غناره اللحي عند نعدد إقامات اللحي عليه	
	شرح المَادّة الثالثة والثلاثين عمالا قطا إلى قعالما	
	س المحاكم العامّة في البلدان التي لا يوجد بها محاكم جزئيَّة	اختصاص
71.	ولا كتابات عدل الله القديم ومسال مهدا	
	الأيكون اللحي وللدعي عليه عقيمين في السعوديّة	
		. 44
711	الاختِصَاص الْمَحَلِّيِّ (المكاني)	

٣٨٠ شرح المَادّة الرّابعة والثلاثين ويحط عنَّمة عقالنا الله
مكان إقامة الدعوى على الأفراد
أحوال إقامة الأفراد، والاختصاص على أقضيتهم
الحال الأولى: أن يكون المُدّعَى عليه مقيماً في السعوديّة
فروع منثورة متعلقة بهذه الحال
الأول: إذا لم يحضر المدعي في البلد الذي توجّه سماع الدعوى فيها فتُسمع غيابيًّا.
الثاني: المعتدُّ به محلِّ إقامة الأصيل لا الوكيل
الثَّالِث: الاستمرار في الدعوى بعد ضبطها ولو تغيّرت إقامة المدعى عليه
الرابع: المعتدّبه المكان الذي يختاره المدعي عند تعدد إقامات المدعى عليه
الاستثناءات الواردة على إقامة الدعوى في بلد المُدّعَى عليه
الخامس: الاختصاص حال اختلاف سكن المدعى عليه عن مقرّ عمله
الحال الثانية: ألا يكون للمدعى عليه مَحَلّ إقامة في السعوديّة والمدعي مقيم فيها
الحال الثالثة: ألا يكون المدعي والمدعى عليه مقيمين في السعوديّة
تنبيه
عَلَّ إقامة الدعوى حال تَعَدَّد المُدَّعَى عليهم وتفرقهم في بلدان داخل المملكة

77.	الحال الأولى: يَحَلُّ إقامة الدعوى عند تَعَدُّد المُدّعَى عليهم وكونهم أكثريّةما
171	الحال الثانية: كَحَلِّ إقامة الدعوى عند تَعَدّد المُدّعَى عليهم وتَسَاوِيهم
	شرح المَادّة الخامسة والثلاثين
777	مكان إقامة الدعوى على الأجهزة الحكوميَّة وفروعها
777	مكان إقامة الدعوى على الجهاز الحكومي
777	مكان إقامة الدعوى على فرع الجهاز الحكومي
774	إقامة الدعوى المتعلّق نظرها بديوان المظالم
774	الاستئذان من المقام السامي إذا كانت الدعوى على جهةٍ حكوميّة
	لة جمارة النطاق المحلِّ للمساكم عند تعددما في البلدة الواحدة ١٩٧
	شرح المادة السادسة والثلاثين
775	مكان إقامة الدعوى على الشركات والجمعيَّات وفروعها
775	مكان إقامة الدعوى على الشركات والجمعيّات وفروعها
	مكان إقامة الدعوى على فروع الشركات والجمعيّات
	شرح المَادّة السابعة والثلاثين ما
777	مكان إقامة الدعوى في النفقات والقضايا الزوجيَّة

الموضوع	الصفحة
مكان إقامة الدعوى في النفقة	777
إجراءات تبليغ المدعى عليه متى أقيمت الدعوى بالنفقة في بلد المدعي	777
مكان إقامة الدعوى في القضايا الزوجيّة	***
إجراءات سماع الدعوى الزوجيّة متى نظرت في بلد المدعي	***
ن إقامة الدعوى على الأجهزة الحكومية وفروعها ٢٢٧	
شرح المَادّة الثامنة والثلاثين عمد المجارية ويعملا	
نطاق الاختصاص المحلِّي للمحكمة، وتبعيَّة القرى التي ليس بها	
محاكم، والفصل في تنازع الاختصاص المحلّي لم الما المالي	
نطاق الاختصاص المحلّي لمحكمة البلدة	779
الجهة المختصّة بتحديد النطاق المحلّي للمحاكم عند تعددها في البلدة الواحدة	779
تبعيّة القرى التي ليس بها محاكم ١٤١٥٠١ مندال ١١١٥٥٠ من التي	74.
معيار القرب ١٩٤٠ معيار القرب	177
تشكيل لجنة للتحقّق من القرب والبعد بين المحكمتين	741
الفصل في تنازع الاخْتِصَاص المَحَلِّيّ	747
الباب الثَّالِثُ العَالِمَةِ العَالِمَ المُ	

رفع الدعوى، وقيدها الله المساهدة الما الما ٢٣٣

	شرح المَادّة التاسعة والثلاثين	
740	رفع الدعوى، وبيانات صحيفتها لحلَّا مِعْلَا لِمِعْلَا	
777	منثورة تتعلق بصحيفة الدعوى	إجراءات
	شرح المادّة الأربعين همالك عمال و الم	
744	مواعيد الحضور للجلسات أمام قاضي الدعوى	
749	عد الحضور للجلسة	المراد بمو
749	عد الحضور للجلسة ١٨٠٠ ١٤١١ ١٤١١ ١٤١١ من المعلق المعل	تحديد مو
Y £ .	يد الحضور للجلسات أمام قاضي الدعوى	مُدَد مواع
7 £ 1	باد	نقص الميع
727	ص الميعاد	شروط نق
784	د هذه المواعيد	جريان مُلَ
7 5 7	ات الواردة على تحديد المواعيد	الاستثناء
7 2 2	محاب الأعذار بالدخول على القاضي	

المراد بأصحاب الأعذار المراد بأصحاب الأعذار

الصفحة	لموضوع
ذار المستحقّون للتقديم	أصحاب الأع
المعذورينالمعذورين المعذورين ا	شروط تقديم
واعيد الحضور للجلسات	
تتعلّق بالمواعيد ٢٥٣	مسائل منثورة
شرح المادة الحادية والأربعين المراح	
ع المدعى عليه مذكرة دفاعه لدى قاضي الدعوى	ايدار
	544
شرح المَادّة الثانية والأربعين مساحلا يهده المعيد لوما	177
قيد الدعوى، وصفته على دا عليا الما ١٠٥٠ ال	
Say Late	
شرح المَادّة الثّالِثة والأربعين	
تبليغ صحيفة الدعوى، وميعاده المامله ١٥٩ -	
المسامات الواردة على تحليد المواعيد	
شرح المَادّة الرّابعة والأربعين إنه ما يضفال المام الساحد المسا	
مراعاة ميعاد تبليغ صحيفة الدعوى أو ميعاد الحضور المحمد ٢٦٠	أثرعدم

شرح المَادّة الخامسة والأربعين سماع الدعوى في الحال دون ميعاد ولا تبليغ

177

شرح المَادّة السادسة والأربعين إلى هائم و يعني و المناه المناه

الاتفاق الرضائي على تعجيل نظر الدعوى قبل الموعد المحدد للجلسة

للمرير الوتيل حضوره وإبداعه لوثيقة وكالته، وطرق توثيق الوكالة

تعلق الوكيل عن تقديم الوكالة أو عن استيفاء ما يلزم طاء وأثره

الباب الرَّابع الله المُن الم

حضور الخصوم وغيابهم والخرجة يعقبها فالإيال ٢٩٥

الفصل الأول اع تعدلنا تقاللا حد

الخضور والتوكيل في الخصومة المسلمة الم

وحدود الوكالة الطلقة على الخصومة

شرح المَادّة السابعة والأربعين وسف الصفاح والمسابعة والأربعين

حضور الخصوم أو نوّابهم جلسة الدعوى، وتعدّد وكلاء الخصومة

حضور الخصوم أو نوّابهم جلسة الدعوى

الصفحة	الموضوع
۲٧٠	تعدّد وكلاء الخصومة
	and With Helman el Kingi
	شرح المادة الثامنة والأربعين الحالي ومعمدا والمسا
111	تقرير الوكيل حضوره وإيداعه لوثيقة وكالته، وطرق توثيق الوكالة
111	تقرير الوكيل حضوره عن موكّله وإيداع وثيقة وكالته
TVY	التثبت من الوكالة عند تقديمها
777	تخلّف الوكيل عن تقديم الوكالة أو عن استيفاء ما يلزم لها، وأثره
**	طرق توثيق الوكالة
774	التثبت من الوكالة الصادرة من خارج المملكة
	شرح المَادّة التاسعة والأربعين
	إقرار الوكيل عن موكله حال حضوره وسكوته، ومحلَّ الوكالة،
474	وحدود الوكالة المطلقة على الخصومة
478	إقرار الوكيل عن موكله حال حضوره وسكوته
740	محلّ الوكالة على الخصومة
V1/4	عددا كالتالطانة على الم

	شرح المَادّة الخمسين المحققا	
111	أثر عزل الوكيل على سير إجراءات الدعوى	
111	بل واعتزاله بغير موافقة المحكمة	عزل الوكي
111	يل واعتزاله بموافقة المحكمة	عزل الوكي
717	ساخ الوكالة	وثيق انفس
	Liller &	
	شرح المَادّة الحادية والخمسين	
717	طلب الموكّل لإتمام المرافعة، ومسوّعه و ما الله	
	L: 4-44	
	شرح المَادّة الثانية والخمسين و الما قلما و والم الله	
	فاضي والمدعي العامّ وسائر موظفي المحاكم من التوكّل على	منع الة
710	الخصومة، والاستثناء الوارد عليه المحصلا المعلما	
710	بي والمدعي العامّ وسائر موظَّفي المحاكم من التوكّل على الخصومة	منع القاض
110	الوارد على الممنوعين من الوكالة على الخصومة	

	الفصل الثاني علما فقالنا وسه
YAY	غياب الخصوم أو أحدهم للعربات الماعية
	الما واحد المرشر موافقة المحكمة
	٨٧ الله الله المادة الثَّالِثة والخمسين حملاً فظايمه عاليما ال
414	٧٨٧ شطب الدعوى ١٤٤٠ الدعوا
414	المراد بشطب الدعوى
414	آثار شطب الدعوى
79.	أحوال شطب الدعوى
79.	الحال الأولى: غياب المدعي
44.	الحال الثانية: عدم مواصلة المدعي دعواه بعد وقفها
791	مواصلة النظر في القضيّة بعد شطبها
797	توصيف قرار شطب الدعوى
	رواللعي العامّ وسائر موظِّني للحاكم من التوكّل على الحصومة ١٨٥
	٨٧٥ شرح المَادّة الرّابعة والخمسين المديدة يما المعياما
794	صلاح الدعوى للحكم فيها قبل شطبها

40		. 14
حه	-0.	الم
-	-	-

الموضوع

794	لدعى عليه بعدم شطب الدعوى والحكم فيها	مطالبة ا.
798	، الحكم الصادر على المدعي الغائب	توصيف
498	لمدعى عليه الدعوى المتَّجه شطبها	تحريك ا
	العارضة على اخُكم الغيابي، والطالبة بوقف نفاذه	
	شرح المَادّة الخامسة والخمسين	V-Y
YAV	تغيُّب المدعى عليه عن الجلسة حال انفراده والما المحالة	
	جوب و فف نفاذ الحكم القيابي	
	شرح المادة السادسة والخمسين	
٣.٢	تغيُّب المدعى عليهم أو بعضهم حال تعدّدهم	
4.4	جراءات الحكم على الغائب الممتنع عن الحضور	موجز إ
	شرح المادة السابعة والخمسين	
4.0	حضور المتأخر عن الجلسة قبل انتهائها	
۳.0	الاعتداد بالمتأخّر حاضراً	أحوال
4.0	لأول: إذا حضر قبل الميعاد المحدد لانتهاء الجلسة بثلاثين دقيقة	
4.0	### ### ##############################	

لمتأخّر عن الحضور بالحكم متى حضر	إبلاغ ا
توصيف الحكم الصادر على اللاعي الغائب	197
شرح المَادّة الثامنة والخمسين محمّا رومها مله معما على	
المعارضة على الحكم الغيابي، والمطالبة بوقف نفاذه ٧٠٧	
سة على الحكم الغيابيالله المسالمة المالة الما	المعارخ
فاذ الحكم الغيابي فاذ الحكم الخيابي فاذ الحكم	وقف نا
وجوب وقف نفاذ الحكم الغيابي	أحوال
شرح المادّة السادسة والحمسين	
الماب الله على عليهم أو يعمل سماخا بالبادهم	
إجراءات الجلسات، ونظامها المالية حما عالم ١٩٠٩	
الفصل الأول عباسا قالا حدث	
إجراءات الجلسات المداد الماسات المداد الماسات	
لله شرح المادة التاسعة والخمسين العاملا إما يسفح الها عليا المالا	
قائمة الدعاوى حال المسلكان علم الإسلام	

الصفحة		الموضوع
414	ة الدعاوى	إعداد قائم
317	ت القاضي في اليومين المسال	عدد جلسا
718	الجلسة الواحدة المحاسب المستقال المستقا	مقدار زمن
	شرح المَادّة الستين تما يَا التَّالَ فِي الْمُ	
410	المناداة على الخصوم الما يد المدا	
	ب على الدعوى	777
	شرح المادّة الحادية والستين معايناً نابع ما	
717	علنيَّة الجلسات وسرِّيَّتها مِهِ اللهِ سِامِهِ اللهِ	
717	نعة	علنيّة المرا
717	سلمان المالية والمين المالية والمين المالية المالية والمين المالية والمين المالية والمالية وا	إسرار المر
*17	اضي في تقدير إسرار المحاكمة	سلطة الق
	شرح المَادّة الثانية والستين الما عَمَالًا هِ	
719	شفويَّة المرافعة وكتابتها الله سال المنه	

مداد تائدا الدعاء		
	شرح المَادّة الثّالِثة والستين وجا إلى و	314
44.6	وظيفة القاضي في تحرير الدعوى	317
	شرح المَادّة الرّابعة والستين الله	
***	النكول عن الجواب على الدعوى المالة	
***	ب على الدعوى	أوجه الجواد
***	ول، وبيان أنواعهنجيال شيك القطا	تعريف النك
	ل عن الجواب على الدعوىل	
		114
سرار الراقعة	شرح المَادّة الخامسة والستين	217
440	إمهال الخصم للجواب عن الدفع الصحيح	V/Y.
	شرح المَّادّة السادسة والستين المُعَلَّلُ عَلَى عُ	
***	قفل باب المرافعة، وأحواله	PIT
***	افعة	قفل باب المر

الصفحة	الموضوع
447	المراد به
479	أحوال قفل باب المرافعة
479	فتح باب المرافعة بعد قفله
the.	تسبب فتح باب المرافعة بعد قفله
	شرح الكافة الناسعة والستين
	شرح المَادّة السابعة والستين
441	شرح المَادّة السابعة والستين شرح المَادّة السابعة والستين تدوين اتّفاق الخصوم
	A THE ILLES
444	شرح المادة الثامنة والستين تدوين المرافعة
mmm	
227	فه ائدُ تدوين الم افعة القضائيّة وثمرتُه
۲۳۸	مشروعيّة تَدْوِين المَرَافَعَة القضائيّة
451	أحوال امتناع الخصم عن التوقيع على الضبط، وأثره
454	الحال الأولى: امتناع أحد الخصوم عن التوقيع في غير جلسة الحكم
	الحال الثانية: امتناع المحكوم عليه عن التوقيع في جلسة الحكم على القناعة
454	بالحكم أو عدمها

		MANAGEMENT OF THE PARTY OF THE
14/6 4		
	الفصل الثاني الفصل الثاني	PYY
754 H 163 a	نِظَام الجلسة	
	المعالمة الم	
	شرح المَادّة التاسعة والستين	
750	ضبط الجلسة، وإدارتها	
1 20	تدوين اتفاق الخصوم	
	شرح المادة السبعين	
454	توجيه الأسئلة المتصلة بالدعوى	
	الباب السادس من وأمر أنه القدارة	
789	الدفوع، والإدخال والتدخل، والطلبات العارضة	
	م عن التوقع على الضبط، وأثره	1.3.7
	الفصل الأول	737
	المحكوم عليه عن التوقيع ل وعفالا لكم على الثناعة	
	بتضمّن: أنواع الدفوع	التمهيد، وي
	TOTAL STREET,	

الصفحة	الموضوع
404	أنواع الدفوع من جهة موضوعها
400	أنواع الدفوع من جهة وقتها
	شرح المُادَّة الرَّابِعة والسِمِين
	شرح المَادّة الحادية والسبعين
401	الدفوع المؤقتة والمستعمل تستعمل المستعمل
401	سان الا عصاص المعلى أو الموضوعي أو لأجل الارتباط لهر عابالما
400	صور الدفوع المؤقتة
L7.	جمع الدفوع المؤقتة
	وقت الدفوع المؤقتة للغائبوقت الدفوع المؤقتة للغائب
	شرح المَّادّة الثانية والسبعين شرح المَّادّة الثانية والسبعين
411	
	and to all the result of the first
	شرح المَادّة الثّالِثة والسبعين
475	الحكم في الدفوع المؤقتة أو المطلقة
	الحكم في الدفوع المطلقة أو المؤقّتة على استقلال أو مضمومةً إلى موضوع
418	الدعوى

770	إشكال وجوابه
	300 44 (64)
	شرح المَادّة الرّابعة والسبعين
777	إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصّة، والفصل في تنازع الاختصاص
777	إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصّة عند الحكم بعدم الاختصاص
417	الفصل في تدافع الاختصاص المحلّي أو الموضوعي أو لأجل الارتباط
411	المختصّ بالفصل في التدافع بين القضاة
771	الفصل في التدافع بين دوائر محكمة التمييز
771	الفصل في تنازع الاختصاص الولائيّ (الوظيفي)
779	تأليف لجنة تنازع الاختصاص الولائي
419	" ربيسال قيالنا قيلنا حيث الختصاص الولائي
***	رفع طلب الفصل في تنازع الاختصاص الولائيّ
٣٧.	السير في الفصل في تنازع الاختصاص الولائي
41	آثار رفع طلب الفصل في الاختصاص الولائي
41	قطعيّة قرار لجنة الفصل في تنازع الاختصاص الولائي

Weddle is	dhy llockais elects	9.47
	الفصل الثاني تماحكا بلك مالخوال يعم	VAY
474	المسالة والإدخال والتدخل فلتي متمحما بسلم بالضهاا	
likenen		التمهيد، وي
70	طلب الإدخال والتدخّل في الدعوى، وأقسام الدخول في الدعوى	
	وى إلى المحكمة العامّة إذا كان الفصل في موضوع الإدخال من	
	شرح المَادّة الخامسة والسبعين	2.47
41	الإدخال في الدعوى بطلب الخصم، وأحكامه المعالم المعالمة	
41	ي الدعوى بطلب الخصم	الإدخال فِ
474	الذي يصحّ إدخاله في الدعوىالمتعلم المتعلل و	الشخص
**	ـُدْخَل في الدعوى	إحضار المُ
444	كم في موضوع طلب الإدخال	وقت الحك
47.5	الفصل في موضوع طلب الإدخال عند تأجيله	المختص ب
طريقة رفع ه	طلب التعاقل	₹ ₽ " Y
et & the	شرح المَادّة السادسة والسبعين هي هما المارة المادسة	017
440	لادخال بطلب الحكمة، وأحواله، وطريقة الحضور له	No.PY

الصفحة	الموضوع
*10	الإدخال بطلب المحكمة، وأحواله
**	طريقة الحضور للإدخال بطلب المحكمة
	الفرق بين الإدخال بطلب المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد
TAV	الخصوم
***	الإدخال لطلب وثيقةٍ بيدِ المُدْخَلِ
	إحالة الدعوى إلى المحكمة العامّة إذا كان الفصل في موضوع الإدخال من
474	اختصاصها
44.	إجراءات منثورة تتعلّق بالإدخال
	Here of the 1-king
	٣٨٣ شرح المَادّة السابعة والسبعين عمال في عالمها وحدود
797	التدخل الجوازيّ في الدعوى المسام المعالي الم
797	أنواع التدخّل الجوازيّ
797	شروط التدخّل الجوازيّ
448	طريقة رفع طلب التدخّل
440	حقوق المتدخل في الدعوى
440	الطعن في الحكم برفض طلب التدخّل

	الفصل الثّالِث و تعدلتا المُعالِث الله	
rav	الطلبات العارضة تدي لما عدا الما	
799	بتضمّن: أقسام الطلبات بعامّة، وأنواع كلّ قسمٍ، وتعريف كلّ نوعٍ	
	the Kay	FIE
	شرح المَادّة الثامنة والسبعين ويعملا المال وحد	+/3
	لديم الطلبات العارضة، وشروط قبولها، والخصم الموجّه إليه	طرق تة
4.3	الطلب العارض، وتعدّدها، وحجيّة الحكم فيها ﴿ السَّمَا السَّمَا السَّمَا السَّمَا السَّمَا السَّمَا ا	
2.4	يم الطلبات العارضة	ط ق تقد
4.3	ول الطلب العارض	شر وط قب
2.0	لوجّه إليه الطلب العارض	الخصم الم
2.0	الطلب العارض أو تبعيّته المالية القالل على المالية الما	استقلال
٤٠٦	لمات العارضة	تعدّد الط
1.1	لحكم في موضوع الطلب العارضلله المادية المادية المادية المادية المادية	حجية ا-
٤٠٦	طلب العارض دون الحكم في موضوعه وحجيّة الحكم فيه	رفض ال

شرح المادة التاسعة والسبعين المعنا
الطلبات العارضة للمدعي عرالما ٧٠٠
أوّ لاًّ: تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه
تصحيح الطلب الأصلي
تعديل موضوع الطلب الأصليتسلية المالية ا
ثانياً: الطلب المحمّل للطلب الأصليّ أو المترتّب عليه أو المتّصل به
ثالثاً: الطلب المتضمّن إضافةً أو تغييراً في سبب الدعوى
رابعاً: الأمر بإجراء تحفّظي أو وقتيّ
خامساً: الطلب الذي تأذن المحكمة بتقديمه
ه و الله الله الله الله الله الله الله ا
الطلبات العارضة للمدعى عليه الطلبات العارضة المدعى عليه
أَوَّ لاًّ: طلب المقاصّة القضائيّة
شروط المقاصّة القضائيّة المعاصّة القضائيّة
القامة الرضائة

الصفحة	
الطبقحة	لموضوع
٤١٨	نانياً: طلب التعويض عن ضررٍ لِحَقّ المدعى عليه من الدعوى
119	نالثاً: الطلب الذي يترتّب على إجابته ألا يحكم للمدعي بطلباته أو يحكم بها مقيّدةً
٤٢.	رابعاً: الطلب المتّصل بالدعوى
173	خامساً: الطلب الذي تأذن المحكمة بتقديمه
	شرح المَادّة الحادية والثمانين المقال م
274	وقت الحكم في الطلب العارض عمدا المستمالية
274	وقت الحكم في الطلب العارض من جهة الشكل بعدم قبوله
274	وقت الحكم في موضوع الطلب العارض
273	القاضي المختصّ بسماع الطلب العارض إذا أُجّل حتى تحقّقه
	الحكم في الطلب المُغْفَل
	124 10 123
	الباب السابع
277	وقف الخصومة، وانقطاعها، وتركها
279	التمهيد: في عوارض الخصومة، وأقسامها

ا بلك ال	لتعريض عن ضررٍ لِحَقَّ للدعي عليه من الدعوى	A13
	قَلَيْقُه لِهِ وَهُ الْفُصِلُ الأُولَ مِنْ وَكِي الْمُعَالِ المُعَالِينَ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِن	P 1 3
240	وقف الخصومة مسمس جهمال إستال	
£47	تضمّن: المراد بوقف الخصومة، وأقسامه، وآثاره	التمهيد، وي
	شرح المادة الثانية والثهانين الما تعالما وسا	
٤٣٩	وقف الاتفاقي للخصومة، وشروطه، وآثار تجاوز مدّته	حكم ال
243	الاتفاقي للخصومة المقاللت الماليان المال	حكم الوقف
244	ف الاتفاقيفي المالية الم	شروط الوة
11.	لدّة الوقف الاتفاقي المُأْلِفَا الماليد العالم السيد	آثار تجاوز ه
22.	اق على وقف الدعوى وإفهام الخصوم بمدَّته وأثر تجاوزها	تدوين الاتف
22.	يى أكثر من مرّة	وقف الدعو
	شرح المادة الثالثة والثهانين ومقه وعطا سطق	
221	وقف القضائي للخصومة، واستننافُ السير فيها بعد ذلك	أسباب ال
221	ف القضائي للدعوى	أسباب الوة

الصفحة		الموضوع
117	ر في الدعوى بعد وقفها القضائي	استئناف السي
227	قفق	شكل أمر الوا
227	لاعتراض بالتمييز أو التهاس إعادة النظر، وأحواله	
	صفة تهيز الدعوى للحكم حال الانقطاع	
	الفصل الثّانِي	
£ £ V	انقطاع الخصومة عالما قاللات	
	الار انقطاع الخصومة، ووقتها	
	شرح المَادّة الرابعة والثهانين الشامل الله قديمة	
229	أسباب انقطاع الخصومة، ووقتها الماسا	
	ع الخصومة	المراد بانقطاع
229	شرعيّة الانقطاع	الغرض من
٤٥٠ .	اع الخصومةانتالنالية تعياسالة تاللوسة	أسباب انقط
	نقطاع الخصومة بانتهاء الوكالة	
	م و قيام سبب الانقطاع بأحدهم	

مانع انقطاع الخصومة

1.5	11
C	المه صبه
(الموضو

202	جريان تعليمات التمييز على الحكم في الدعوى المتهيئة له
	B
ا عالميه مبلة إ	شرح المَادّة الخامسة والثمانين إعال يعمال يعالم على
207	صفة تهيّؤ الدعوى للحكم حال الانقطاع
	النصل الكان
	شرح المَادّة السادسة والثيانين الوالعقا
£oV	آثار انقطاع الخصومة، ووقتها
£ov	آثار انقطاع الخصومة على الإجراءات الجارية
\$ o V	أثر انقطاع الخصومة على الإجراءات السابقة
801	وقت جريان انقطاع الخصومة
لقرض من	5,43.1Kilily
	العام الله الله الله الله الله الله الله ال
y -029	استئناف السير في الدعوى بعد انقطاعها، والاستمرار فيها عند قيام
209	763
109	استئناف السير في الدعوى بعد انقطاعها
209	استمرار السير في الدعوى عند قيام سبب الانقطاع

	ه ١٨٠٤ الفصل الثالث ٨٢٤
171	٢٦٨ترك الخصومة
IL LIN	ن ترك الدعوى، ووقف الخصومة، وانتطاعها، وتركها ٢٠١
	شرح المَادّة الثامنة والثيانين
	طرق ترك الخصومة، وحكم ترك المدعي إياها بعد إبداء المدعى عليه
274	طرق ترك الخصومة، وحكم ترك المدعي إياها بعد إبداء المدعى عليه دفوعه
274	المراد بترك الخصومة في هذه المادة
272	طرق ترك الخصومة
270	طرق ترك الخصومة
270	موانع طلب المدعى عليه مواصلة السير في الخصومة التي تركها المدعي
277	تعدد المدّعين وترك بعضهم الخصومةَ
beagl	AV عند الله الله الله الله الله الله الله الل
٤٦٧	آثار ترك الخصومة مساعيس
277	أثرترك الخصومة على الخصمين

الصفحة	الموضوع	
٤٦٧	أثر ترك الخصومة على الداخل	
٤٦٨	ترك الدعوى، وأثره	
٤٦٨	أحوال ترك الدعوى	
279	الفرق بين ترك الدعوى، ووقف الخصومة، وانقطاعها، وتركها	
	كرح الكاكة العاملة والعالين	
	الباب الثامن عليه تولد المامن عليه المام عليه وهم والمعربة المام عليه	
٤٧١	تَنَحِّي القضاة ورَدّهم عن الحكم	
	شرح المَادّة التسعين	
274	منع القاضي من نظر الدعوى، وأسبابه	
٤٧٣	منع القاضي من نظر الدعوى، وأسبابه منا المامية المامية منا المامية المامية منا المامية منا المامية المام	
٤٧٤	منع الفاضي من نظر الدعوى، واسبابه	
٤٧٩	المحاكم التي يشملها المنع من نظر الدعوى	
٤٧٩	الخصوم الذين يشملهم المنع من نظر الدعوى	
	شرح المَادّة الحادية والتسعين المعالمة	
٤٨٠	حكم قضاء القاضي حال منعه من نظر الدعوي	

40				
4	>	0.	0	м
~	-		-	91

9	ضو	المه

		Cara
٤٨٠	القاضي حال منعه من نظر الدعوى	حكم قضاء
٤٨٠	وكمة التمييز للفصل في الطعن بالمنع من نظر الدعوى	
113	ي الممنوع من نظر الدعوى المؤيّد من محكمة التمييز	
	وقت الرد وهوات طلبه	7.53
	شرح المَادّة الثّانِية والتسعين	
TAS	رَدّ القاضي عن نظر الدعوى، وأسبابه	
EAY	المال المكر على الدع عليه على الم	المراد بردّ ال
214	القاضي وتنحّيه عن نظر الدعوى	أسباب رد
٤٨٥	ضي لاستشعار الحرج	تنحّى القاه
٤٨٧	- التنحى لاستشعار الحرج	ء وقت طلب
٤٨٧	ضي لاستشعار الحرج	حكم التن
٤٨٧	ير في الدعوى عند طلب الردّ	وقف الس
٤٨٨	The state of the second	
٤٨٩	عوى لا يُسْقِط طلب الردِّ	امتناع الق
٤٩.	- تنحي القاضي من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى	إجراءات
٤٩٠	، مرجع القاضي بالفصل في طلب القاضي بتنحّيه عن نظر الدعوى	

الصفحة	الموضوع
193	المراد بالمرجع المباشر المختصّ بالإذن للقاضي بالتنحّي
	نكمة التمييز للقصل في الطعن بالنع من نظر الدعوى ٨٠٠
	شرح المَادّة الرابعة والتسعين مسلل له يه و ممال
297	وقت الردّ، وفوات طلبه
297	وقت الردّ
894	فوات طلب الردّفوات طلب الردّ
٤٩٤	فوات طلب الردّ حال الحكم على المدعى عليه غيابيًّا
190	فوات طلب الرد لا يُسْقِطه عند تجدّد الدعوى بين الخصمين في دعوى أخرى
	هر لاستخار الحرج
	شرح المَادّة الخامسة والتسعين
297	إجراءات الخصم في طلب الرد
297	طالب الردّ
297	إجراءات الخصم في طلب الردّ
٤٩٧	إجراءات إيداع المبلغ المقرّر على طالب الردّ واستعادته أو مصادرته
	شرح المَادّة السادسة والتسعين
291	أمر التنحية بطلب الخصم وإجراءات صدوره، والمختصّ بالفصل فيه

الصفحة	الموضوع
191	المراد بأمر التنحية
891	احداءات صدور أمر التنحية بطلب الخصم
११९	المختصّ بالفصل في طلب الردّ والإذن بالتنحّي
0 · ·	نطاق سلطة المختصّ بالفصل في طلب الرد والإذن بالتنحي
المراد المراد	KC4
	الباب التاسع معلما بالعت المات
0.4	إجراءات الإثبات
	التمهيد، ويتضمّن: المراد بإجراءات الإثبات، ومشروعيّة الإثبات القضائي،
0.0	وعدم حصر طرق الإثبات القضائي
	علام الفصل الأول الشاعل على على المارة ا
0.9	أحكاد عامّة
	٧٧٥
	شرح المَادّة السابعة والتسعين
011	شروط الواقعة محلّ الإثبات، وضوابط إثبات النفي بالشهادة
011	شه و ط الو اقعة محل الإثبات

الصفحة	الموضوع

011	ضوابط إثبات النفي بالشهادة
	شرح المَادّة الثامنة والتسعين عمال عمال عمال المساك إلى المسا
	الاستخلاف لسماع البينة
07.	المراد بالاستخلاف
04.	إجراءات الاستخلاف في الاستعمال المعاصر
	شرح المَادّة التاسعة والتسعين
	عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات، وتقديرها للأخذ
٥٢٣	بنتيجة الإثبات
٥٢٣	عدول القاضي عما أمر به من إجراءات الإثبات
٥٢٣	تقدير القاضي للأخذ بنتيجة الإثبات
OYV	احترام القاضي حتّى الخصم في المطالبة بإجراءات الإثبات
	- "II"

الفصل الثّانِي المحمد تابية الحدد معالما لحم مع

استجواب الخصوم والإقرار

041	لتمهيد، ويتضمّن: المراد باستجواب الخصوم، والإقرار، ومشروعيّتهما
	اللاقة الثانية بعد المائة
	ه و و اللَّادّة المائة المائة من المناه المن
	المستجوب، وطالب الاستجواب، وحضوره، ووقت الردّ على
040	الدهوى الأسطة اللازمة للاستجربا وجتسانا
٥٣٥	من يُوَجّهُ إليه الاستجواب (المُسْتَجْوَب)
770	طالب الاستجواب
٥٣٧	وقت الإجابة على الاستجواب
041	حضور طالب الاستجواب
040	عاطلة الخصم عن الإجابة على الاستجواب
	عن الحضور للإحابة على الدعوى أو النكول عنها مع الحضور ٢٥٥
	شرح المَادّة الأولى بعد المائة
٥٣٨	إحضار الخصم المستجوب المقالل حد
٥٣٨	الآمر بحضور الخصم المستجوب
044	حك حضور المستحوب متر طُلب

	شرح المادة الثّانية بعد المائة	
08.	استجواب المعذور من الحضور لدى قاضي الدعوى	
08.	حوال استجواب المعذور من الحضور لدى قاضي الدعوى	Ĵ
0 2 1	عديد قاضي الدعوى الأسئلةَ اللازمة للاستجواب	-
	(Knigg) - (Minge)	
	شرح المَادّة الثالثة بعد المائة	
	آثار التخلف عن الحضور للاستجواب أو الامتناع عن الإجابة على	
0 2 7	٧٧٥ الاستجواب ٧٧٥	
0 2 4	ثار التخلُّف عن الحضور للاستجواب أو الامتناع عن الإجابة على الاستجواب	ĩ
0 24	ثار التخلُّف عن الحضور للإجابة على الدعوى أو النكول عنها مع الحضور	ī
	شرح المادّة الرابعة بعد المائة	
0 2 2	٨٦٥ حجيَّة الإقرار القضائي، وشروطه محمل معامل	
0 2 2	قسام الإقرار من جهة حصوله عند القاضي أو غيره	Ĵ
0 £ £	لإقرار القضائي: تعريفه، وشروطه، وحجيّته	

النكول عن اليمين

	شرح المادة السابعة بعد المائة
001	صيغة اليمين و المادة الحادة المادة
001	تحديد صيغة اليمين
009	وسيلة أداء اليمين
009	تنفيذ الحلف وتدوين صيغة اليمين المحلوفة في ضبط القضيّة
009	يمين الاستظهار
	شرح المَادّة الثامنة بعد المائة المالة
170	مكان أداء اليمين، وشروط أدائها
170	مكان أداء اليمين
770	شروط أداء اليمين
	شرح المادة التاسعة بعد المائة
770	النكول عن أداء اليمين، والتخلف عن الحضور لأدائها في مجلس الحكم

	THE RESERVE OF THE PARTY OF
المراديةالخاب المنافق المتحددة المتعادل الماليات عدم ١٦٥٥	770
تخلف المتوجهة عليه اليمين عن الحضور لأدائها	٨٢٥
	04.
	۰۷۰
allelys TAN	
شرح المادة العاشرة بعد المائة	وللاق
الانتقال والندب والاستخلاف لأداء اليمين من المعذور، ومحضر أدائها	٥٧٣
	٥٧٣
	ove
	OVE
	ovo
٧٨٥ - تولطا عالم	
شرح المادّة الحادية عشرة بعد المائة	
التحليف بحضور طالب اليمين	770
الفصل الرابع	
٧٩ العيبين خيراء الماينة، وسماع الشنافية حالها ٢٨٥	ova

011	التمهيد، ويتضمّن: المراد بالمعاينة، ومشروعيّتها، وموجباتها
	عهدُ عليه اليمين عن الحضور لأدانها ٨٢٥
	٧٠٠ شرح المَادّة الثّانية عشرة بعد المائة لل وعدا يه ويتعلل
٥٨٣	و٧٠ طلب المعاينة، وطرقها من ربيا يه بالمثال وا
٥٨٣	طلب المعاينة
018	طرق المعاينة
010	فرع: قرار الندب، وبياناته
010	فرع: قرار الاستخلاف للمعاينة، وبياناته
	ع والناب والانتقال للساعي واللاعي عليه لأهام اليمين 3 Vo
	شرح المَادّة الثالثة عشرة بعد المائة
٥٨٧	إجراءات المعاينة، والتحفّظ على الشيء موضع المعاينة
٥٨٧	إجراءات المعاينة
٥٨٨	إجراءات المعاينة
	شرح المَادّة الرابعة عشرة بعد المائة
019	تعيين خبراء المعاينة، وسماع الشهادة حالها

019	للعاينة و حَسَال أنه إلى المفالقًا تَهِم و شمو مقال شاله عال النسخة	تعيين خبراء
019	ة حال المعاينة	سهاع الشهاد
	شرح الْمَادَة السابِعة عشرة بعد المَادَة	
فيلاع	ة شرح المَادّة الخامسة عشرة بعد المائة على والله والله	
091	مع أن إجرامات الإثبات بالشهاد تمنياها بصحم	110
041	للعاينة أناه شالا شالانا التعالية الرجاء والمجالة الم	بيانات محضر
091	لخصوم أو الشهود التوقيع على محضر المعاينة	رفض أحدا
094	المعاينة في ضبط القضيّة	إثبات محضر
	مكان سماع الشهادة	100
	شرح المَادّة السادسة عشرة بعد المائة	1-5
094	المعاينة لإثبات معالم واقعة القالمة ولساسة الخصمة	7-7
094	نة لإثبات معالم واقعة	دعوى المعاي
094	ع دعوى المعاينة المستعجلة لإثبات معالم واقعة	شروط سماع
	صوم وتفريق الشهود عند أداء الشهادة، وبيانات الشاهد	
	الفصل الخامس قعله شاا واعاً للنه و عد	3 - 1
	الشهادة تعلوكا عاماً عنه ع	0.7

4				-
1	. 1	. 1	- 0	4.
	ມ	26	-	نه

الموضوع

097	التمهيد، ويتضمّن: المراد بالشهادة، ومشروعيّة اتّخاذها طريقاً للحكم
	ادة حال العابية ٨٨٥
	شرح المادة السابعة عشرة بعد المائة
099	وظيفة الخصم وقاضي الدعوى في إجراءات الإثبات بالشهادة
099	وظيفة الخصم في إجراءات الإثبات بالشهادة
7.00	وظيفة قاضي الدعوى في إجراءات الإثبات بالشهادة
	الحصوم أو الشهود التوانع على عضر العاينة ١٣٥
	٣٨٥ ألكادة الثامنة عشرة بعد المائة مسما المهمة والمداملة
7.1	مكان سماع الشهادة
7.1	مكان سماع الشهادة
7.4	إجراءات الاستخلاف لسماع شهادة الشاهد
	شرح المادة التاسعة عشرة بعد المائة معملا تعالما ومعمو
7.5	حضور الخصوم، وتفريق الشهود عند أداء الشهادة، وبيانات الشاهد
7.8	حضور الخصوم عند أداء الشهادة
7.0	تفريق الشهود عند أداء الشهادة

الصفحة	الموضوع
7.0	بيانات الشاهد
	شرح المادّة العشرين بعد المائة من المائة
7.7	٧١٢ وسيلة أداء الشهادة، والطعن في الشهادة المعالمات
7.٧	وسيلة أداء الشهادة
۲٠٨	الطعن في الشاهد أو شهادته
	شرح المَادّة الحادية والعشرين بعد المائة
7.9	سؤال الشاهد، وصفة أدانه للشهادة
7.9	سؤال الشاهد
71.	صفة أداء الشاهد للشهادة
	شرح المَادّة الثّانِية والعشرين بعد المائة
717	الإمهال لإحضار الشهود، والتعجيز بعدها، وسماع الشهود بعد التعجيز
717	الإمهال لإحضار الشهود، والتعجيز بعد المهلة
715	سماع الشهود بعد التعجيز

الصفحة		الموضوع	
عملكا يتاللو	***************************************	0.7	
	شرح المَادّة الثالثة والعشرين بعد المائة		
715	تدوين شهادة الشاهد عمالة الله		
٦١٧	سوعات الجزء الأول بمثل في معادات شعاريسا عاماً ماس	فهرس موض	
لهشأة أواء الشها	* * *		
العلمن في الشاعد	le Lylein	A+7	
	شرح الكادّة الحادية والعشرين بعد المالة		
	سؤال الشاهد، وصفة أدانه الشهادة		
سؤال الشاهد	***************************************		
مهلكا واء الثيامد	Ungles	+ 1 5	
	شرح الْمَادَة النَّانِية والعشرين بعد المائة		
الإمهال لإحطار	الشهود والتعجيز يعدها، وسماع الشهود بعد التعجيز		
	الشهود، والتمجيز بعد الهلة		
مراع الشهرد بعد	Mineral	717	

الآثار العلميّة للمؤلف

١ ـ تسبيب الأحكام القضائيَّة في الشريعة الإسلاميَّة (مجلد واحد).

٧ ـ التحكيم في الشريعة الإسلاميّة (مجلّد واحد).

٣ المدخل إلى فقه المرافعات (مجلَّد واحد).

٤ ـ توصيف الأقضية في الشريعة الإسلاميّة (ثلاثة مجلّدات).

٥ - المحقّق الجنائيّ في الفقه الإسلاميّ (مجلّد واحد).

٦- الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعيَّة السعوديّ (مجلّدان).

وهو هذا الكتاب.

٧ ـ الفتوى في الشريعة الإسلاميَّة (مجلدّان).

٨ ـ الخلع بطلب الزوجة لعدم الوئام مع زوجها (مجلَّد واحد).

** **

